

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: نقود مالية و بنوك

الموضوع :

**التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2017)**

تحت إشراف الدكتورة :

- حمدوش عائشة

من إعداد الطالب:

- حمداني عبد السلام

المؤسسة المستقبلة : بنك الجزائر

مدة التربص : 2018 /04/01 إلى 2018/04/30

السنة الجامعية : 2017-2018

شكر و تقدير

أتوجه بالحمد و الشكر إلى المولى عزوجل على جميع نعمه الظاهرة و الباطنة فأقول: ﴿ الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه ﴾.

كما أتوجه بخالص شكري وجزيل امتناني إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة على هذا العمل حمدوش عائشة الذي كان لها الفضل بعد الله عزوجل في إتمام هذا العمل، بنصائحها وإرشاداتها القيمة.

إلى الفاضل و المحترم الدكتور بن باحان محمد على توجيهاته و إرشاداته القيمة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى والدي الكريمين.

إلى إخوتي و أخواتي وأبنائهم.

إلى كل الأساتذتي.

إلى كل الأصدقاء الأوفياء.

حمداني عبد السلام...

الملخص :

موضوع هذا البحث يتمثل في دراسة أثر سياسة التحرير المالي و علاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر ، حيث تم من خلاله تحليل و تقييم مدى نجاعة سياسة التحرير المالي المنتهجة من طرف الجزائر وذلك سعيا لرفع وتيرة النمو الاقتصادي .

بعد إجراء دراسة قياسية للفترة (1990-2017) و باستعمال مؤشرات مالية توصلنا إلى أن سياسة التحرير المالي كان لها أثر على معدلات النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية : سياسة التحرير المالي ، النمو الاقتصادي ، الكبح المالي ، التكامل المشترك .

Résumé:

Le but de cette étude est de mesurer l'impact de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie, et ce pour analyser et évaluer l'efficacité de la politique de libéralisation financière adoptée par l'Algérie pour accélérer la croissance économique.

Après avoir mené une étude économétrique sur la période 1990-2017 en utilisant des indicateurs financiers nécessaire, nous avons conclu que la politique de libéralisation financière avait un impact sur le taux de croissance économique.

Mots-clés: politique de libéralisation financière, croissance économique, restriction financière, Cointégration.

الْفَهْرِس

ملخص	vi
مقدمة عامة:	ب
الفصل الأول : الأسس النظرية للتحرير المالي	10
تمهيد:	10
المبحث الأول : مفهوم التحرير المالي	11
المطلب الأول: تعريف التحرير المالي	11
المطلب الثاني : مبادئ التحرير المالي	12
المطلب الثالث: شروط نجاح التحرير المالي	14
المبحث الثاني : أعمال McKinnon و Shaw في التحرير المالي	16
المطلب الأول: أعمال McKinnon	16
المطلب الثاني : أعمال Shaw	20
المطلب الثالث: الأعمال التي تربط بين McKinnon و Shaw حول أهمية التحرير المالي	22
المبحث الثالث : التحليل النظري لسياسة التحرير المالي	23
المطلب الأول: الأعمال المساندة لنموذج التحرير المالي	24
المطلب الثاني : الانتقادات الموجهة لنموذج التحرير المالي	28
المطلب الثالث: عناصر و مؤشرات التحرير المالي	30
خلاصة الفصل:	33
الفصل الثاني : النمو الاقتصادي	34
تمهيد :	35
المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي	36

36.....	المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي
38.....	المطلب الثاني : تعريف التنمية الاقتصادية
40.....	المطلب الثالث: الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية
43.....	المبحث الثاني : عوامل و نظريات النمو الاقتصادي
43.....	المطلب الأول: عوامل النمو الاقتصادي
47.....	المطلب الثاني : أهم نظريات النمو الاقتصادي
57.....	المبحث الثالث : دور القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي
57.....	المطلب الأول: تحرير حساب رأس المال
59.....	المطلب الثاني : العوامل المتحكمة في تدفق رأس المال
62.....	المطلب الثالث: تأثير التطور المالي على النمو الإقتصادي
66.....	خلاصة الفصل:
	الفصل الثالث :الإصلاحات المالية و دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.....
67.....	تمهيد:
68.....	المبحث الاول :النظام المالي الجزائري خلال فترة الكبح المالي
70.....	المطلب الأول: هيكله المؤسسات المصرفية في ظل سياسة الكبح المالي
72.....	المطلب الثاني : الإصلاحات المالية لسنة 1971
	المطلب الثالث: أهم انعكاسات سياسة الكبح المالي على النظام المالي و المصرفي الجزائري.....
74.....	المبحث الثاني : النظام المالي الجزائري من الكبح الى التحرير
76.....	المطلب الأول: الإصلاحات المالية لسنة 1986
77.....	المطلب الثاني : الإصلاحات المالية لسنة 1988

المطلب الثالث: الإصلاحات المالية لسنة 1990 (البداية الفعلية لسياسة التحرير المالي).	77
المبحث الثالث : دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2017)	85
المطلب الأول: تحليل لمؤشرات قياس التطور المالي	85
المطلب الثاني: تقدير النموذج و اختبار استقرار السلاسل الزمنية (ADF)	90
المطلب الثالث: تحليل النتائج المتحصل عليها	97
خلاصة الفصل:	104
خاتمة عامة:	105

الصفحة	قائمة الجداول
42	جدول رقم (1-2) : أهم الفروقات بين النمو والتنمية الاقتصادية
86	الجدول رقم (1-3) : ملخص الاحصاء الوصفي لتغيرات M2/PIB في الفترة (1990- (2017
87	الجدول رقم (2-3) : ملخص الاحصاء الوصفي لتغيرات CP/PIB في الفترة (1990- (2017
89	الجدول رقم (3-3) : ملخص الاحصاء الوصفي لتغيرات QM/PIB في الفترة (1990- (2017
94	جدول رقم (3-4) : نتائج اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة عند المستوى
95	جدول رقم (3-5) : نتائج اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول
98	الجدول رقم (3-6) : نتائج اختبار الأثر (1) و القيم الذاتية العظمى (2)
99	الجدول رقم (3-7) : تقدير النموذج باستعمال المربعات الصغرى
100	الجدول رقم (3-8) : نتائج اختبار Wald

الصفحة	قائمة الأشكال
20	الشكل (1-1) : أثر رفع معدل الفائدة الحقيقي على الادخار الاستثمار والنمو
26	الشكل رقم (2-1) : تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي حسب levine (1977)
27	الشكل رقم (3-1) : العلاقة بين القطاع الحقيقي و القطاع المالي المحرر
30	الشكل رقم (4-1) : عدم تناظر المعلومات والعائد المتوقع للبنك
38	الشكل (1-2) : أشكال النمو الإقتصادي عبر الزمن
49	الشكل رقم (2-2) تصورات آدم سميت حول النمو الإقتصادي
52	شكل رقم (3-2) : النظام الرأسمالي في الأجل الطويل كما تصوره الفكر الإقتصادي الكلاسيكي.
66	الشكل رقم (4-2) :العلاقة النظرية بين التطور المالي والنمو الإقتصادي
87	الشكل رقم (1-3) : تطور (M2/PIB)
88	الشكل رقم (2-3) :تطور المؤشر (CP/PIB)
89	الشكل رقم (3-3) : تطور (QM/PIB)
92	الشكل رقم (4-3) :التمثيلات البيانية لدوال الارتباط الذاتي البسيط والجزني (Les (Corrélogrammes
96	الشكل رقم (5-3) :السلاسل (DLM2,DLQM ,DLCP) الناتجة عن الفروق الأول
102	الشكل رقم (6-3) : دوال الاستجابة
103	الشكل رقم (7-3) : اختبار ثبات المعاملات النموذج

مقدمة عامة

مقدمة عامة :

يعد القطاع المالي و المصرفي الركيزة الأساسية في عملية النمو الإقتصادي لهذا سعت الكثير من الدول النامية إلى تطبيق التدخل الحكومي و السيطرة على نظمها المالي ، وذلك بفرض مجموعة من القيود و ضوابط على العمل المصرفي .

لقد ساهم التدخل الحكومي بخفض معدلات الفائدة على القروض و الودائع ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حافز المدخرين داخل البلاد ، و تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج ، كما ساهم هذا التدخل في إجبار البنوك على تمويل القطاعات ذات أولوية و الأنشطة الحكومية بأقل تكلفة ، و دون دراسة مخاطر هذا التمويل.

أدى التدخل الحكومي في القطاع المالي إلى ما يعرف بالكبح المالي ، الأمر الذي استدعى الكثير من الدول بالاستجداد بسياسة التحرير المالي و هذا سعيها منها لإصلاح قطاعاتها المالية ، إذ أن التحرير المالي يتمثل في إعطاء البنوك و المؤسسات المالية الاستقلالية في إدارة أنشطتها المالية من خلال إلغاء مختلف القيود على العمل المصرفي ، من خلال تحرير لمعدلات الفائدة ، و خفض من نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروض على البنوك و فتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي للسماح بتدفق الاستثمارات الخارجية .

لقد كان النظام المالي الجزائري من الاستقلال إلى نهاية سبعينيات ، نظام ماليا يخضع لسيطرة الحكومة ، و هذا للدور الكبير الذي كان يلعبه هذا القطاع في تمويل الاقتصاد العمومي ، و الذي كان يميز تلك الفترة بالتخطيط المركزي ، إلا أن هذه السياسة (كبح المالي) تسببت بتفاقم الأوضاع مما استدعى إصلاحات مالية لسد هذا العجز و خاصة بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986.

قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات التي كانت تهدف إلى إنشاء نظام مالي يتماشى مع المتغيرات الجديدة ، فصدر قانون (86-12) المؤرخ في 19 أوت 1986 و الذي يهدف إلى إرساء مجموعة من القواعد لتفعيل النظام المالي و المصرفي ، ثم قانون (88-06) المؤرخ في 12 جانفي 1988 كقانون تكميلي للقانون السابق غير أن أهم الإصلاحات التي

تبنتها الجزائر لإصلاح نظامها المالي هو قانون 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 حيث يعتبر منعرجا هاما في مسار الإصلاحات المالية ، و البداية الفعلية لسياسة التحرير المالي .

الإشكالية و الفرضية :

على ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية :

هل يمكن اعتبار أن سياسة التحرير المالي التي تم انتهاجها في الجزائر لها دور في رفع وتيرة النمو الإقتصادي ؟

الأسئلة الفرعية :

1-ماهي علاقة التحرير المالي بالنمو الإقتصادي ؟

2-ماهي الدوافع الرئيسية لانتهاج إصلاحات مالية بعد الاستقلال ؟

3-هل استطاعت سياسة التحرير المالي تحقيق النمو الإقتصادي ؟

فرضيات الدراسة :

1-يساهم التحرير المالي في تطوير و إعادة هيكلة النظام المالي.

2- يساهم التحرير المالي في الاندماج و مواكبة الاقتصاد العالمي.

3- المؤشرات المالية لسياسة التحرير المالي لها أثر على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة التحرير المالي باعتباره من أبرز الإفرازات التطور المالي الذي أصبح ضرورة ملحة للاندماج في الاقتصاد العالمي ، كما تتجلى أهمية هذه الدراسة في إبراز انعكاسات سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي في ظل التغيرات الراهنة .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيقه مجموعة من أهداف نذكر منها :

- إبراز الأسس النظرية سياسة التحرير المالي .
- توضيح علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي .
- توضيح الإصلاحات الرئيسي التي شملت القطاع المالي و المصرفي في الجزائر .
- اقتراح حلول و توصيات ، لتسريع إنجاز الإصلاحات المصرفية في الجزائر .

دوافع اختيار الموضوع :

- السبب الرئيسي الذي دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع هو محاولة توضيح العلاقة بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي على المدى الطويل و معرفة إذا كان لتطبيق هذه السياسة أثر إيجابي على النظام المالي الجزائري .
- أما بالنسبة للسبب الأكاديمي ، كون هذا الموضوع يندرج ضمن تخصص نقود مالية وبنوك.

حدود الدراسة :

تتعلق هذه الدراسة بموضوع أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي من حيث الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي يتعلق بدراسة قياسية لتطبيق هذه السياسة في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) .

منهج الدراسة :

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي في أغلب محاور الدراسة ، كما اعتمدنا على المنهج القياسي لتوضيح العلاقة السببية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال برنامج EViews 8 .

الدراسات السابقة :

من خلال بحثنا في الموضوع قمنا بالإطلاع على بعض الدراسات التي تناولت موضوع

التحرير المالي ، و من بين هذه الدراسات نذكر مايلي :

*دراسة مختار بوضياف " أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2010)" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص :الاقتصاد و المالية الدولية جامعة الدكتور يحي فارس ، المدية ، 2011-2012 ، حيث تناول هذا البحث متطلبات نجاح التحرير المالي ، و كذا النهج الأمثل الذي يساهم في هذه العملية ، كما تطرق الباحث إلى أثر التحرير المالي على سياسة النقدية وذلك بدراسة العلاقة السببية بين أسعار الفائدة و سعر الصرف و رأس المال ، و عرض النقود و التضخم ، و معدل النمو الاقتصادي مستعينا بذلك دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية ، و اختبار السببية .

و من بين النتائج التي توصل إليها هذا الباحث :

-التحرير المالي من إفرازات التطورات النقدية و المالية .

-التحرير المالي يندرج ضمن الإصلاحات المالية و المصرفية .

-التطبيق السريع للتحرير المالي يؤدي إلى الوقوع في أزمات مالية .

*دراسة عبد القادر بريس (2005-2006) ، " التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات

المالية و المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، الجزائر ، حيث اهتم هذا البحث بالإصلاحات المصرفية و سبل تطوير البنوك في

الجزائر و كانت من أهم النتائج التي توصل إليها :

-غياب المنافسة بين البنوك ، خاصة بسبب هيمنة البنوك العمومية .

-احتكار الدولة لنشاط المصرفي .

كان الهدف الرئيسي من هذه الدراسة معرفة دور البنوك في مواجهة تحديات التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المالية و المصرفية .

* دراسة د.بلقاسم بن علال " دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية : دراسة قياسية لحالة النظام المالي و المصرفي الجزائري (2011/1990) ، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية العدد الثاني ، ديسمبر 2014 ، الجزائر ، حيث كان موضوع هذا المقال يتمثل في دراسة حول سياسة التحرير المالي و علاقتها بالنمو الاقتصادي و التطور المالي في الدول النامية ، و أثر تطبيق هذه السياسة على معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر وذلك بإجراء دراسة قياسية باستعمال المربعات الصغرى للفترة (2011-1990) .

و من أبرز النتائج التي توصل إليها هذا الباحث نذكر ما يلي :

-أن سياسة التحرير المالي المنتهجة في الجزائر لم يكن لها أثر إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي .

-أن التحسن الحاصل في المؤشرات المالية و النقدية و معدلات النمو الإقتصادي للجزائر في السنوات الأخيرة ، كان مرتبط بعوامل أخرى أدت إلى زيادة نفقات الدولة .

صعوبات الدراسة :

لقد كان اختياري للموضوع في غاية السهولة غير أنني أثناء معالجته واجهت مجموعة من الصعوبات تمثلت في قلة المراجع باللغة العربية (و صعوبة الحصول على المعطيات لإتمام الجزء التطبيقي لهذا البحث) و اتساع الموضوع و صعوبة التحكم فيه ، حيث أنه كلما زاد اطلاعي على الجوانب التي تمس بالتحريك المالي و النمو الإقتصادي إلا و اكتشفه عاملا أو مؤشرا يساهم في معالجة هذا الموضوع .

كما وجدت صعوبة في تحصيل المعلومات ، و على وجه الخصوص تلك المؤشرات المالية التي تساهم في دراسة أثر التحرير المالية بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017).

هيكل الدراسة :

للإجابة عن إشكالية الدراسة و اختبار الفرضيات ، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول تسبقهم مقدمة عامة و تليهم خاتمة التي تشمل النتائج المتوصل إليها و بعض الاقتراحات و التوصيات.

فيتضمن الفصل الأول من الدراسة الأسس النظرية لسياسة التحرير المالي ، حيث تم التطرق إلى أهم المبادئ التي تتميز بها هذه السياسة ، و الشروط الضرورية التي تساهم في نجاحها ، ثم تم التطرق إلى أهم أعمال التي جاء بها كل من Mickinoumon و show من حيث تحرير و إلغاء القيود و الحواجز على عمل النظام المصرفي ، خاصة على معدلات الفائدة ، و إعادة صياغة دالة الطلب ، ثم تطرقنا الى التحليل النظري لسياسة التحرير المالي ، و الذي شمل الأعمال المساندة و الانتقادات الموجهة لهذا لنموذج التحرير المالي.

أما الفصل الثاني ارتأينا تخصيصه للنمو الاقتصادي ، و ذلك بتقديم مفهوم و مجموعة من التعاريف له و التمييز بينه(النمو الاقتصادي) و بين التنمية الاقتصادية ، ثم تم التطرق إلى عنصر تحرير حساب رأس المال و مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي.

و في الفصل الثالث و الأخير ، فقد خصصناه لدراسة القياسية لأثر التحرير المالي و على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) ، حيث تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى أهم الإصلاحات التي شهدتها النظام المالي و المصرفي منذ مطلع السبعينيات ، و التي كانت أبرزها "الإصلاحات المالية لسنة 1990 " و ذلك بصدر قانون 90-10 و المتعلق بالنقد و القرض و الذي يعد البداية الحقيقية لسياسة التحرير المالي.

الفصل الأول
الأسس النظرية
للتحرير المالي

تمهيد :

لقد أولت الكثير من الدول النامية اهتماما كبيرا لقطاعها المالي و المصرفي باعتباره قطاعا استراتيجيا ، وذلك بإخضاعه لمختلف أشكال الرقابة ، و من خلال تحديد أسقف لمعدلات الفائدة و فرض ضوابط على حركة رؤوس الأموال و غيرها من القيود الأمر الذي حرم القطاع المصرفي من أداء وظائفه التقليدية وعدم قدرته على تجميع الموارد المالية .

و تماشيا مع المتغيرات التي شهدها القطاع المالي و الاقتصادي في الربع الأخير من القرن العشرين ، أدركت الكثير من الدول النامية أنه من الضروري إعادة هيكلة نظامها المالي و المصرفي لمواكبة هذه التطورات العالمية ، وذلك باتخاذ سلسلة من الإجراءات تهدف إلى جعل قطاع المالي أكثر فعالية و هذا بالاعتماد على سياسة التحرير المالي التي جاء بها كل من Mickinoumon و show (1973) .

يسعى التحرير المالي إلى إلغاء كافة القيود و حواجز على البنوك و المؤسسات المالية و الحد من التدخل الحكومي ، و ترك قوى العرض و الطلب هي المحدد الرئيسي لأسعار العمليات المالية .

و على ضوء ما سبق ، نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- مفهوم التحرير المالي .

- أعمال McKinnon و show في التحرير المالي .

- التحليل النظري لسياسة التحرير المالي .

مفهوم التحرير المالي :

ظهر مصطلح التحرير المالي لأول مرة في كتاب R.Mckinnon بعنوان

" النقود ورأس المال في التنمية الاقتصادية " سنة 1973 وكتاب E. Shaw شو " التعمق المالي والتنمية الاقتصادية "، حيث اعتبر هذان الاقتصاديان أن تحرير القطاع المالي يعتبر وسيلة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والمستدامة ويتحدد مفهوم التحرير المالي بالمعنى الشامل لمجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة للإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته و إصلاحه كلياً¹.

ومنذ مطلع السبعينات وجدت نظرية التحرير المالي طريقها بعدما تبنتها كل " من الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي"، حيث أصبحت هذه المنظمتين الدوليين تسعى جاهدة لتعميم هذه النظرية التي تعد الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية .

المطلب الأول: تعريف التحرير المالي

التحرير المالي يتمثل في إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام و الحرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية ، من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي ، وهذا بتحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع ، والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، والتوجه نحو اعتماد على الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية ، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي ، و الذي يمثل التحرير المالي الداخلي، هذا بالإضافة إلى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات ، والتي تمثل التحرير المالي الخارجي الذي يعتبر تكملة للتحرير المالي الداخلي².

كما وصفه كل من McKinnon و Shaw 1973 على أنه الحل الأمثل للخروج من حالة الكبح المالي، ووسيلة بسيطة وفعالة لتسريح وتيرة النمو الاقتصادي في الدول النامية³. كذلك عرفه Murat Ucer (2000) على أنه عبارة عن عملية تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تطبق من أجل إلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي والمصرفي

¹ عماد محمد علي العاني ، "اندماج الأسواق المالية الدولية :أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي "، الطبعة 1 ،بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ،ص 148.

² بن بوزيان محمد و شكوري سيدي محمد : " التحرير المالي و أثره على النمو الإقتصادي " دراسة حالة الجزائر ، منشورة ، جامعة تلمسان،ص2.

³ بلقاسم بن علال : أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر (1970/2010) دراسة قياسية مع طريقة التعامل المشترك حائز في مسابقة FES ،الجزائر، 2012 ،ص 5.

كتحرير معدلات الفائدة ، ونزع القيود المفروضة على حساب رأس المال، وذلك بهدف إصلاح القطاع المالي الداخلي والخارجي للدولة¹.

من التعاريف التي ذكرناها نستنتج أن التحرير المالي هو عبارة عن إزالة كافة القيود على البنوك والمؤسسات المالية، من خلال خفض من قيمة الاحتياطي الإلزامي المطبق على البنوك، و ترك قوى العرض والطلب هي التي تحدد سعر الفائدة، وفتح القطاع المصرفي للقطاع الخاص، ومنح البنوك ومؤسسات المالية حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية .

المطلب الثاني : مبادئ سياسة التحرير المالي

يقوم مبدأ سياسة التحرير المالي على تطبيق مجموعة من الإجراءات المتمثلة أساسا في :

1/تحقيق أعلى درجات الكفاءة في الأسواق المالية وذلك لضمان وتوفير المدخرات التي تسمح بتعزيز الاستثمارات وتمويل الاقتصاد .

2/استقطاب الاستثمارات الأجنبية وذلك برفع القيود وتحرير التجارة الدولية و إضفاء الطابع الدولي للمعاملات المالية .

3/زيادة حدة المنافسة بين البنوك واستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصال والمعلومات .

4/إلغاء كافة القيود المرتبطة باختصاص البنوك و المؤسسات المالية².

5/ تحديد سعر الفائدة في السوق بالالتقاء بين عرض الأموال وطلب عليها للإستثمار، عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري وعليه فزيادة الأموال الموجهة للقروض يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي³.

ومن خلال هذه المبادئ لسياسة التحرير المالي يمكن القول أنها تتحقق على مستويين مختلفين الأول على المستوى المحلي والثاني على المستوى الخارجي .

¹ بلقاسم بن علال ، مرجع سبق ذكره ، ص 5.

² عبد الحميد بوخاري ، علي بن سلمة " المؤسسات الإقتصادية بين تحقيق الأداء و تحديات الأداء البيئي " الطبعة الثانية ، نوفمبر 2011 ، ص 144.

³ صليحة بن طلحة ، معوشي بوعلام ، دور التحرير المصرفي و إصلاح المنظومة المصرفية ، مجمع نصوص الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية و التحولات الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2004 ، ص 447.

(1) التحرير المالي على المستوى الداخلي (المحلي) :

والذي يتمثل في تحرير معدلات الفائدة والتخلي عن السياسات توجيه الائتمان وعن الاحتياطي الإجباري، واعتماد أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية ، وتشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية ، و خصوصة البنوك العمومية ، وفتح النظام المالي أمام المنافسة الخارجية.¹ ويشمل مايلي :

1-1/تحرير سعر الفائدة :

*إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى تحركها وإزالة السقوف المفروضة عليها.²

1-2/تحرير القروض :

والتي تتمثل في التخلي عن سياسة توجيه القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة أي عدم التأثير في مجالات استخدام الائتمان المصرفي.³

1-3/تحرير الاحتياطي الإلزامي :

تخفيض من الاحتياطي الإلزامي المطبق على البنوك والمؤسسات المالية .

1-4/رفع المنافسة البنكية :

رفع القيود لإنشاء بنوك محلية وذلك للزيادة في الحدة التنافسية بين البنوك .

(2) التحرير المالي الخارجي :

وهو ذلك الانفتاح على العالم الخارجي من حيث إلغاء القيود على معاملات حساب رأس المال، وهذا يشمل ما يلي:⁴

1-2/تحرير الأسواق المالية :

يتم بواسطة إزالة القيود والعراقيل المفروضة ضد حيازة وامتلاك المستثمر الأجنبي للأوراق المالية للمنشآت والمؤسسات المحلية المسعرة في بورصة القيم المنقولة والحد من إجبارية توطين رأس المال وأقساط الأرباح و الفوائد .

¹TijaniNajeh « libéralisation et fragilité financière » le phare N°13 , Mais 2000 , p45.

² بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام، مرجع سبق ذكره ، ص448 .

³شكوري سيدي محمد ، "التحرير المالي و أثره على النمو الإقتصادي" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2006/2005 ، ص 42.

⁴ عبد الحميد بوخاري و بن ساحة ، مرجع سابق ذكره ، ص 144.

يتضمن إزالة الحواجز والعقبات التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال ، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي و تحرير تدفقات رأس المال .

وكنتيجة مما ذكرناه سابقا فإن التحرير المالي الخارجي يعد أساسيا وذلك للدور الذي يشغله في زيادة من الموارد المالية المتمثلة أساسا في التدفقات الرأسمالية الخارجية والتي تساهم وبشكل أساسي في زيادة في الإستثمارات الداخلية والذي يؤدي بدوره إلى النمو الاقتصادي .

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التحرير المالي

إن نجاح تطبيق سياسة التحرير المالي مرتبطة ارتباط وثيق ببعض الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها، حيث يجب توفير استقرار اقتصادي وذلك بالسيطرة على التضخم، وكذلك عصرنه نظام الضريبي، وتوفير المعلومات المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لخدمة مصالح المستثمرين، ومن جهة أخرى توفير المعلومات المتعلقة بمخاطر الاستثمار (أرباح /خسائر) وهذا لحماية المؤسسات المالية .

ومن بين أهم الشروط نجاح التحرير المالي نذكر منها :

أ/ استقرار الاقتصاد الكلي :¹

والذي يعتبر شرط مهما لقيام نظام مالي ومصرفي قوي، حيث أن بيئة سليمة للاقتصاد الكلي تمثل مصدر قوة للقطاع المالي وتساهم في تطويره وتزيد من كفاءته في تعبئة الادخار وتقديم التمويل .

ب/توافر المعلومات و التنسيق بينها :

تخص المعلومات تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المديعين و المستثمرين، ومعلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على تحديد مخاطر الاستثمار والعائد المتوقع ، وينطوي التنسيق بين المعلومات على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة ودرجة المخاطرة من جهة و معدل الفائدة والأرباح المتوقعة من جهة أخرى .²

ج / التدرج في تطبيق التحرير المالي :

والذي يتمثل في تتابع المراحل الأساسية لكل من التحرير المالي الداخلي والخارجي في إطار الانتقال من القطاع المالي يخضع للقواعد التنظيمية إلى قطاع مالي أكثر توجهها للسوق .

¹ Saousen Ben Gamra et Michael clevend ; les effets ambigus de la libéralisation financière dans les pays en developpements croissance économique ou instabilité financier ? hal archives ouvertes,20 Sep 2008,p5

² بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام ، مصدر سبق ذكره ، ص 479.

ثمة منهجان لتحرير المالي، أحدهما مباشر وفيه يتم تحرير القطاع المالي الداخلي والقطاع المالي الخارجي في آن واحد، وتتم كافة إجراءات التحرير في وقت واحد، والآخر تدريجي وهو التحرير الذي يتم في شكل متسلسل و متأني في إجراءات تطبيقه.¹

(د) توفر نظام قانوني و إشرافي مناسب :

وذلك من خلال ² :

- توفر بيئة مؤسسية وقانونية ملائمة .
- التنظيم والإشراف المناسب على المؤسسات المالية .

¹ ميداني محمد و طلحاوي فاطمة الزهراء " التحرير المالي الداخلي و أثره على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (2014/1990) مجلة الحقيقة ، العدد 38 ، ص 21 .

² حرير عبد الغني " آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية " ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص نقود مالية ، فرع العلوم الإقتصادية ، جامعة الشلف 2007 ، ص 64/63 .

المبحث الثاني: أعمال McKinnon و shaw في التحرير المالي

لقد ساهمت كل من أعمال McKinnon و Shaw في إضفاء ميزة أساسية لسياسة التحرير المالي ، و من بين هذه الاعمال نذكر ما يلي :

المطلب الأول : أعمال R. McKinnon

لقد تميزت أعمال R.Mckinnon (1973) في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود تتلاءم مع وضعية اقتصاد نامي الذي يتميز بضعف هيكله المالية وتخلف نظامه المصرفي وعدم تنوع وتطور الأدوات المالية.²

وفقا لما جاء به McKinnon (1973) فإن اقتصاديات البلدان النامية تعاني من التجزئة (fragmentation)، التي تمس القطاعات الاقتصادية الحساسة حيث تقوم هذا الأخيرة بتهميش معدلات الفائدة ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى استحالة تراكم رأس المال وعدم تمويل الاستثمارات، فنقوم الدولة بتدخل ، وهذا من أجل الموازنة بين الاستثمار و الادخار، ولحماية القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية الاقتصادية ، ووفقا لـ McKinnon فإن تدخل الدولة لتسوية الأوضاع ما هو إلا تفاقم للتجزئة الاقتصادية (fragmation) ، " كلما كان تدخل الدولة كبيرا ، كلما زادت تجزئة الاقتصاد ، و كلما ازداد هذا الأخير ازداد تشجيع السلطات على التدخل " ¹

التجزئة الاقتصادية (fragmation) هي مرتبطة ارتباطا وثيقا مع سوء توزيع الموارد المتاحة ، وتتميز أيضا بانخفاض كبير في تراكم رأس المال، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات ، إذ أن أصحاب المشاريع يجدون أنفسهم مجبرين على استعمال تمويل ذاتي الذي يعود عليهم وعلى الاقتصاد ككل بعائد ضعيف .

ووفقا لـ McKinnon فإن الاستثمار غير قابلة للتجزئة (الممول ذاتيا) يتطلب الادخار ، حيث ينقسم الادخار إلى ² :

-ادخار على شكل أصول حقيقية غير منتجة .

-ادخار على شكل أرصدة نقدية (ودائع بنكية)

¹ بربري محمد أمين و طرشي محمد : التحرير المالي و المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر " أ المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول : إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة ، جامعة ورقلة 12/11 مارس 2008 ، ص 5.

² شكوري سيدي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

إن من الإسهامات التي جاء بها McKinnon والتي تجلت في تدعيم نظرية جديد والتي تقوم على مفهوم تكاملية النقود ورأس المال، ومن هنا تطرح الفرضيات التالية:¹

1-الاقتصاد المجزاء (fragmentée) :

أي وجود انفصال كبير بين قطاع الأعمال (المؤسسات) وقطاع العائلات و هو يواجهون أسعار فعلية لأسعار الأرض، السلع، رأس المال ولا تتوفر لديهم نفس الإمكانيات للوصول لنفس التكنولوجيا.

2-الإقتصاد يتميز باعتماده على التمويل الذاتي :

حيث كل وحده اقتصادية تعتمد على نفسها في عملية توفير التمويل الذي تحتاجه فعلا .

3-الادخار حسب McKinnon ينقسم إلى :

-ادخار على شكل أصول حقيقية غير منتجة .

-ادخار على شكل أرصدة نقدية .

-يتميز الادخار (ودائع البنكية) بعلاقة طردية بين سعر الفائدة إذ أن سعر الفائدة يعد حافز الأساسي لتراكم رأس المال وهذا ما أطلق عليه McKinnon بتكاملية النقود و رأس المال.

3-1/تكاملية النقود و رأس المال و أهميتها في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود

تتمثل مساهمة McKinnon في إعادة صياغة دالة الطلب على النقود وذلك للاستجابة لمتطلبات الاقتصادية للبلدان النامية .

وتتجلى فرضية McKinnon المتعلقة بتكاملية النقود ورأس المال في صياغة جديدة لدالة الطلب على النقود وذلك بعد انتقاده لنظرية المحفظة التي تعتبر أن النقود ورأس المال أصول بديلة،² وعليه سوف نشرح تكاملية النقود ورأس المال بواسطة دالة الطلب على النقود.³

¹ Baptiste vente « libéralisation financière et développement économique » université paris IX dauphine,2005 , p2.

² Boptiste vente « les opproches théorique de la libéralisation financière n université paris IV Dauphine,2000 , p19.

³ Boptiste vente op-cite , p19.

$$Md/p = F(y, \frac{I}{y}, (d-\pi))$$

$$\frac{\partial F}{\partial y} > 0, \frac{\partial F}{\partial I/y} > 0$$

$$\frac{\partial F}{\partial (d-\pi)} > 0$$

هذه الدالة تعبر عن (3) ثلاث أسباب :

1-المبادلة .

2-المبادلة تراكم رأس المال للاستثمار .

3-المبادلة لتغطية ضد التضخم .

حيث :

Md/p : الطلب على النقود

P : المستوى العام للأسعار

Y: الدخل

I: الاستثمار

d: معدل الفائدة

π : معدل التضخم

M: معدل العام الدخل المتوقع

(d- π): معدل الفائدة الحقيقي على الودائع فهو يساوي الفرق بين معدل الفائدة الإسمي

ومعدل التضخم

T: يمثل الوقت

ليكن r معدل العائد المتوسط لرأس المال ، إذن دالة الطلب على النقود تكون على الشكل

التالي :

$$Md/p = F(y, \bar{r}, (d-\pi)) \dots\dots\dots(2)$$

$\frac{\partial F}{\partial \bar{r}} > 0$ هذا مؤشر على وجود علاقة عكسية بين الطلب على النقود ومعدل العائد على رأس المال .

$\frac{\partial F}{\partial y} > 0$ أي أنه كلما ازداد الدخل يزيد الطلب على الأرصدة الحقيقية

$\frac{\partial F}{\partial (d-\pi)} > 0$ أي أنه يوجد علاقة إيجابية بين معدل الفائدة الحقيقي والطلب على النقود أي كلما زاد معدل الفائدة زاد معه الطلب على النقود (الإيداعات البنكية) .

يمكننا استنتاج من هذه الدالة رقم (2) أنه كلما كان معدل العائد المتوسط كبيرا كلما كان الطلب على النقود كبيرا أيضا وهذا ما يغطي الاستثمارات التي هي بحاجة ماسة إلى الإدخارات البنكية .

لقد تطرق **McKinnon 1973** إلى حالة الاستثمار معبرا عنها كما يلي :

$$\frac{I}{Y} = \Psi(\bar{r}, (d-\pi))$$

$$\frac{\partial \Psi}{\partial \bar{r}} > 0 \quad \frac{\partial \Psi}{\partial (d-\pi)} > 0$$

لقد ركز **McKinnon** في نظريته على دالة الاستثمار و ذلك للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في التطور المالي بالنسبة للبلدان النامية التي تسعى إلى التنمية اقتصادها .

لقد تجلت دالة الاستثمار في نظرية **McKinnon** على العائد الحقيقي على الودائع البنكية

($d-\pi$) وعلى العائد المتوسط على رأس المال، حيث كلما ازداد معدل العائد الحقيقي للودائع ارتفع الطلب على الإيداع الذي يساهم بدوره على رفع من الاستثمارات.

إن تدخل الدول في تحديد أسقف معدلات الفائدة والذي يكون عادة أقل من مستواه التوازني في سوق يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي من حيث انخفاض من مستويات الادخار ، والذي يعكس أيضا على انخفاض مستويات الاستثمار، فلهذا يدعوا

McKinnon إلى تطبيق سياسة التحرير المالي التي تسمح بتفعيل دور الوساطة المالية من خلال تعبئة الادخار وتغطية الاستثمارات التي تساهم وبشكل مباشر إلى نمو الاقتصادي.

لقد ساهمت دراسة **McKinnon (1973)** بتوصل إلى نتائج هامة، وتمثلة أساسا في الدور الرئيسي الذي يلعبه معدل الفائدة في تراكم رأس المال، دون تدخل الدولة في تحديد معدلات هذا الأخير، فارتفاع معدل الفائدة المحلي بنسبة لمعدل الفائدة الخارجي ، وفي حالة اقتصاد

مفتوح (تحرير المعاملات الخارجية) يساعد و بشكل أساسي على تدفقات لرؤوس أموال خارجية مما يساعد على ارتفاع احتياطي الصرف ، وتنامي الكتلة النقدية ورفع من قيمتها مع التحكم في معدلات التضخم وذلك بزيادة الاستثمارات المحلية.

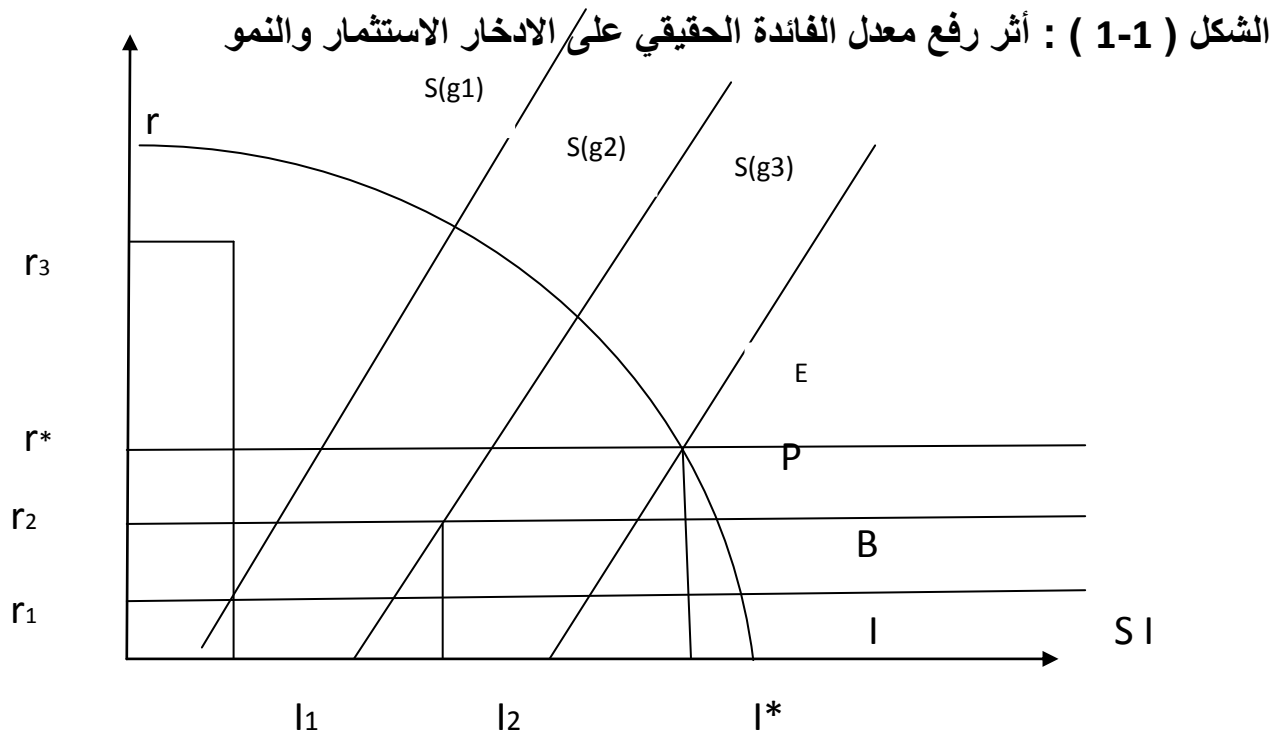
المطلب الثاني : أعمال Shaw 1973 :

لقد تطرق Shaw (1973) في كتابه " التعمق المالي في التنمية الاقتصادية " إلى دور التحرير المالي في تطوير القطاع المالي للدول النامية ، وذلك بهدف التنمية اقتصادها .

تعتبر أعمال Shaw تكملة لأعمال McKinnon وذلك من خلال أهمية معدل الفائدة في تحقيق أعلى مستويات النمو الاقتصادي للبلدان النامية.

وقال Shaw ، فإن الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية والتي يجب أن تتحدد في سوق حسب العرض والطلب على الموارد المالية¹ ، وذلك سعياً لتراكم الموارد المالية ، فارتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى ارتفاع في الادخار الذي يساهم في تمويل الاستثمارات الذي يؤدي إلى النمو الاقتصادي .

ويمكن تفسير نظرية show في الشكل التالي:



Source : Boptiste vente « les approches théorique de la libéralisation financière n université paris IV Dauphine,2000 , p34.

¹ شكوري سيدي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

يمثل محور الفواصل (S.I) المدخرات والاستثمارات الداخلية ، و محور الترتيب r معدل الفائدة .

-يعبر المنحنى g_1 على معدلات النمو الاقتصادي حيث : $g_3 > g_2 > g_1$

*نلاحظ من الشكل أنه كلما زاد معدل الفائدة يتزايد معه الادخار و الاستثمار تمثل نقطة E مستوى التوازن في السوق (قوى العرض والطلب) غير أن النقطتين B و D تقع تحت مستوى التوازن والتي تعبران على تدخل الدول في تحديد سعر فائدة مما يؤدي إلى انخفاض في الادخار وكذلك الاستثمار .

وعليه فان تدخل السلطات العامة وذلك لتحديد سعر الفائدة عند (r_1) (مستوى منخفض) يكون في أدنى مستوياته وهذا ما تعبر عنه القطعة [AB] .

إن الانتقال من r_1 إلى r_2 ، يعكس خفض السلطات للقيود المفروضة على سعر الفائدة مما يساهم ولكن بنسبة جد ضئيلة في تلبية الطلبات على الاستثمار وهذا ما عبرت عليه القطعة [CD] .

إن الحل المثالي الذي جاء به Shaw وهو إلغاء كافة القيود، وذلك عن طريق تحرير أسقف معدلات لفائدة وترك قوى العرض والطلب في السوق هي المحدد الرئيسي لهذا الأخير ، وهذا ما مثله في الشكل r^* أي :

$$r^* \longleftrightarrow S = I$$

وعليه يثبت Shaw (1973) أن تدخل الدولة في تحرير أسقف لسعر الفائدة ، يعد قمع مالي، والذي يسمح لها بتمويل نفسها بتكلفة أقل ولكل في مقابل يؤدي ذلك إلى انخفاض في الادخار واستنزاف البنوك لتراكم رأس المالي لأن الفائدة الحقيقية سلبية على الودائع وبذلك تفقد البنوك دورها الأساسي والمتمثل في الوساطة المالية وبالتالي تنفذ مشاريع الاستثمار .

وبين SHOW أن القمع المالي يمكن أن يسبب أيضا عدم استقرار النقدي الناجم عن الافتقار للسيولة لدى الشركات المحلية بسبب مشاكل التمويل¹.

¹Oualid LAJILI « libération financière , ouverture politique et croissance économique dans les pays en voie de développement » thèse en cotuelle pour l'obtention de titre de (thèse de doctorat) EDOSEG 22 mai 2015 , p 34.

المطلب الثالث : الأعمال التي تربط McKinnon و shaw حول أهمية التحرير المالي

لقد ساهم كل من McKinnon و shaw (1973) في دعم نظرية التحرير المالي لما لها من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي للبلدان النامية التي تتميز بنظام مالي هش .

ولقد أشار كل من McKinnon و shaw في دراستهم على وجود مجموعة من القيود المفروضة على القطاع المالي ومصرفي ومتمثلة أساسا في معدلات فائدة سالبة وفرض احتياطي إلزامي على البنوك حتى أصبح هذا القطاع المالي يتميز ب:¹

*انخفاض الحافز على الادخار وتشجيع الاستهلاك .

*انخفاض الاستثمار أقل من مستواه التوازني وتوجيهه نحو مجالات غير منتجة .

*ضعف دور الوساطة المالية في تعبئة الادخار والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة .

- لقد ركز McKinnon في تحليله على اقتصاد المجرأ مستعينا بالفرضيات التالية :

*البنوك تقوم بجمع الادخار دون تمويل الاستثمارات .

*اعتماد الأفراد التمويل الذاتي لتمويل استثماراتهم .

*عدم الاستعانة بالوساطة المالية .

*اعتبار النقود كقناة لتراكم رأس المال (تكميلية النقود ورأس المال)

أما shaw (1973) استعان في تحليله على دور الذي يلعبه كل من معدل الفائدة وتمويل البنوك للمشاريع التي تساهم وبدور كبير في النمو الاقتصادي ولقد استعان shaw في تحليله بالفرضيات الآتية :

*الدور الكبير الذي تلعبه معدلات الفائدة في زيادة من الاستثمار و الادخار .

*ترك قوى العرض والطلب في سوف هي المحدد الرئيسي لمعدلات الفائدة دون تدخل الدولة في فرض معدلات منخفضة .

*الدور الكبير التي تلعبه الوساطة المالية في الإقراض و الاقتراض .

- هناك بعض الاختلافات في أعمال كل من McKinnon و shaw ولكن وجهة نظر بعضهما بعض مكملة للأخرى ، و هذا لوجود استثمارات تتطلب التمويل الذاتي كما جاء به McKinnon ، وهناك مشاريع تستلزم تمويل من طرف البنوك وهذا لضخامتها كما جاء به

¹ بربري محمد أمين و الأستاذ طرشي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 6.

shaw ، حيث تهدف كلتا النظريتين إلى تحرير المالي ومساهمة بشكل فعال في النمو الاقتصادي ورغم ذلك فهناك من قام بمساندة نموذج التحرير المالي لما له من آثار إيجابية على القطاع المالي ومصرفي وهناك من انتقد نموذج التحرير المالي .

المبحث الثالث : التحليل النظري لسياسة التحرير المالي

لقد لقيت سياسة التحرير المالي اهتمام العديد من الاقتصاديين ، فمنهم من كان مؤيدا لها بكل جوانبها ، ومنهم من كان معارضا لها .

المطلب الأول : الأعمال المساندة لنموذج التحرير المالي

لقد أيد الكثير من الاقتصاديين أعمال McKinnon و shaw (1973) والمتعلقة بالتحرير المالي ، وذلك للأهمية البالغة التي تمنحها هذه السياسة سعيا منها لبلوغ أسما مستويات النمو الإقتصادي ومن بين هؤلاء المؤيدين نذكر منهم :

mathiesan (1980) , (1980) lee ، (1977) Galbis ، (1976) kapur-

M. Fry (1989) ، حيث قام هؤلاء الاقتصاديين بمجموعة من المساهمات وذلك تدعيما لما جاء به McKinnon و shaw في نموذجهما المتعلق بالتحرير المالي .

1/الإسهامات التي تدعم نموذج التحرير المالي :**1-1/أعمال kapur(1976) :¹**

لقد أيد ما جاء به McKinnon و Shaw مع تفضيله لرفع معدلات الفائدة الاسمية على الودائع كحل لتقليل من معدل التضخم بدلا من خفض الكتلة النقدية .

1-2/أعمال Galbis (1977) :

لقد ساهم Galbis في شرح العلاقة بين معدل الفائدة على الادخار و الاستثمار مستعينا بما جاء به كل من McKinnon و Shaw حيث أنه أضاف توجه جديد لنموذج التحرير المالي ، واعتبر أن الاقتصاد يشمل قطاعين :

*القطاع التقليدي : يعتمد على التمويل الذاتي لأجل إنجاز المشاريع .

*القطاع الحديثة : يعتمد على التمويل الذاتي بإضافة إلى القروض البنكية من أجل القيام بالمشاريع العديدة .

1-3/أعمال Mathesian (1980):

لقد اهتم Mathesian (1980) في نمودجه بدراسة أثر التحليل المالي على الاستثمار حسب أنصار مدرسة ستانفورد، فإن أثر التحرير المالي يحسن من مستويات الاستثمار كما

¹Baptise venet ,op cite , p4

ونوعا ، كما أن تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي المطبق على البنوك يسمح في قدرة على الزيادة في عرض الائتمان وعليه تحسين عملية تخصيص الموارد المالية .

1-4/ أعمال Maxwell Fry (1988) :

عن أبرز الأعمال التي قام بها Maxwell Fry هي استخدام بيانات عن قطاعات مختلفة في 22 دولة نامية وتوصل إلى أن هناك علاقة ايجابية بين معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع ، كما لاحظ الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة وتوصل إلى أن كل زيادة في معدل الفائدة بـ 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمعدل 1.5%¹.

1-5/ أعمال كل من king و levine (1997/1993) :

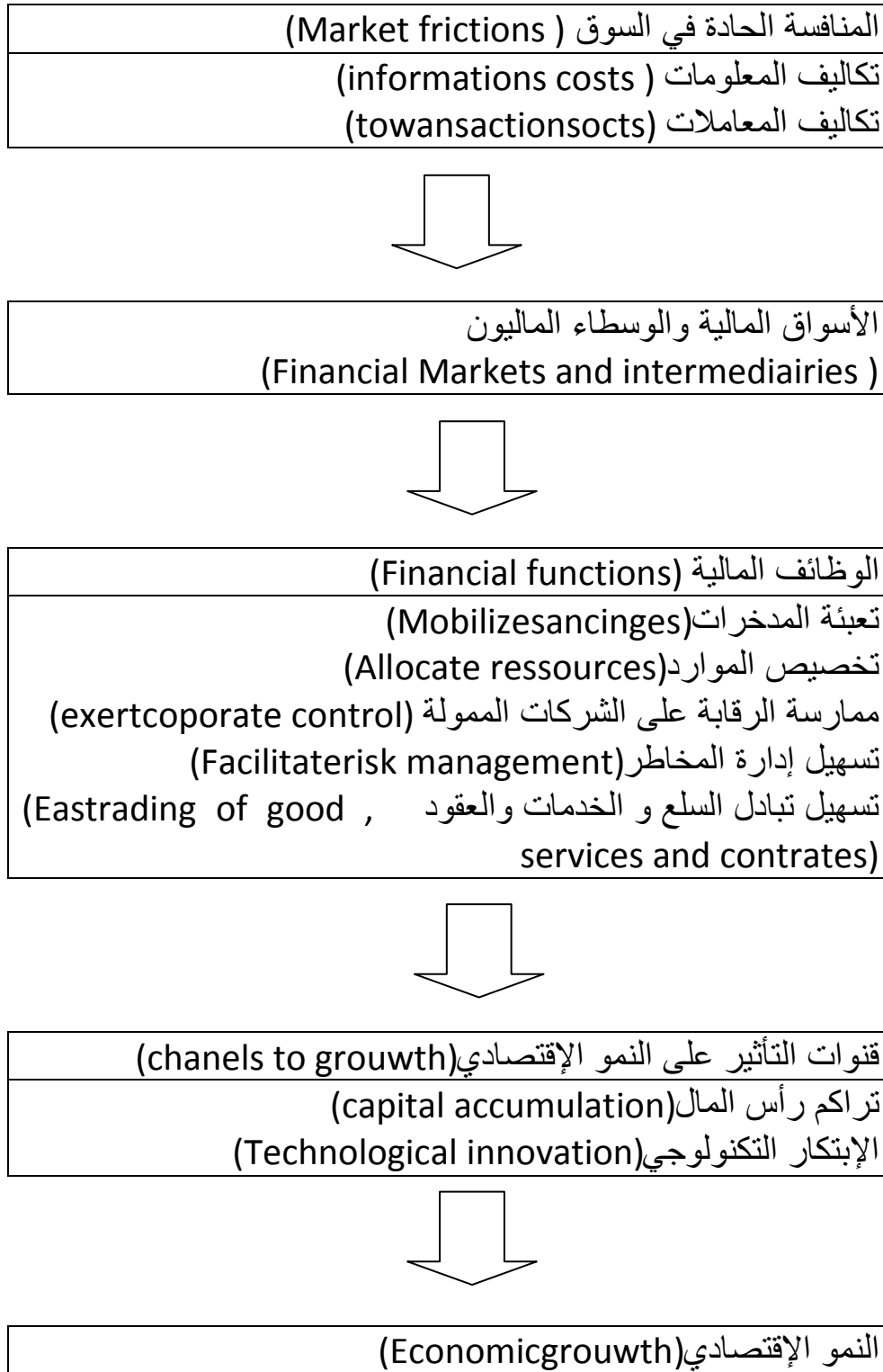
لقد أثبتت الدراسات التي قام بها كل من king and levine أن تطور أجهزة الوساطة المالية يمكن أن يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي من خلال رفع قدراتها في تخصيص المالي والمصرفي².

ولقد قدم levine تحليل شاملا يوضح فيه الدور الأساسي للنظام المالي وأجهزة الوساطة المالية ومساهمتها الايجابية في التطور المالي والنمو الاقتصادي .

¹ بربري محمد أمين و طرشي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 6.

² بلقاسم بن علال ، مرجع سبق ذكره، ص 283.

الشكل رقم (2-1) : تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي حسب levine (1977)

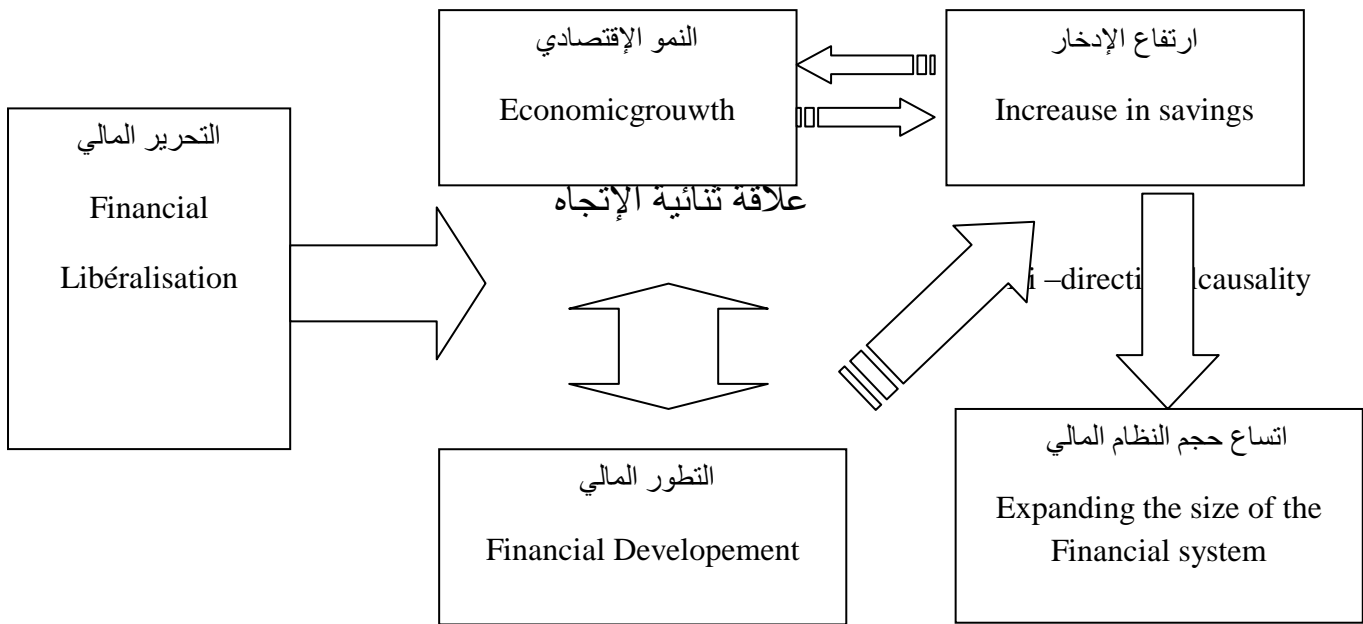


Source : Ross hevine (1997) « financial developpement and écomicgrouwth : views and agenda » journal of economic literature , jun 1997, p691.

1-6/ أعمال Dal colle (2010) :¹

لقد توصلت Dal colle 2010 في دراستها النظرية والتجريبية أن هناك أثر رجعي بين النمو الاقتصادي والتطور المالي وأن العلاقة بينهما تسير في اتجاهين على المدى الطويل² حيث يساهم التطور المالي في رفع من معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة في الادخار الذي يرتفع بانخفاض تكلفة الوساطة المالية والذي يساهم وبشكل كبير في تمويل المشاريع و الشكل الموالي ويوضح العلاقة الثنائية الإتجاه بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي المحرر .

الشكل رقم (1-3) : العلاقة بين القطاع الحقيقي و القطاع المالي المحرر



Source : prepared by the author and depending on : Mona kamal (2013) « financial development and economic growth in Egypt : Are investigation » journal of economic literature ,Munish personal Repec Archive (MPRA) paper N° 48564 , posted 28 july 2013 , p12.

لقد ركز العديد من الاقتصاديين على الدور الكبير الذي تلعبه سياسة التحرير المالي في النمو الاقتصادي للبلدان النامية على وجه الخصوص وهذا لما جاء به هذا النموذج والمرتكز أساسا على أعمال كل من shaw و McKinnon والتي تجلت في دور الوساطة المالية في تخصيص الموارد المالية ورفع من الادخار الذي يساهم وبشكل كبير في رفع من

¹Alessandra Dal coll (2010) « Finance-growth besus : Does causality withstand financial liberalisation ? Evidence form cointegrated VAR » banca prossing , Financial Budgeting and Risk Management Unit , Discussion paper 102 : August 31 st , 2010.

² بلقاسم علال، مرجع سبق ذكره ، ص 285.

مستويات تمويل المشاريع، بعد الخفض من تدخل الدولة في تحديد معدلات الفائدة وتحديد الاحتياطي الإلزامي المطبق على البنوك .

رغم ذلك فهناك مجموعة من الانتقادات التي لا يجب التغاضي عنها والموجهة أساساً لنموذج التحرير المالي .

المطلب الثاني : الانتقادات الموجهة لنموذج التحرير المالي

لقد تعرض نموذج التحرير المالي للعديد من الانتقادات وهذا بسبب إهماله لبعض المحاور الرئيسية التي تعد من سمات الاقتصاد النامي ومن بين هذه الانتقادات الموجهة لنموذج التحرير المالي نذكر ما يلي :

- غياب القطاع المالي الغير رسمي في نماذج ستانفورد .

- غياب الأخذ بعين الاعتبار مشكلة عدم تناظر المعلومات .

- انتقاد العلاقة الإيجابية بين معدلات الفائدة و الادخار و الاستثمار

وقال Vanwinjbergen(1983),Taylor (1983) فإن وجود القطاع المالي الغير الرسمي يلعب دوراً هاماً في تحرير المالي كما هو حال في القطاع الرسمي ، إذ أن القطاع المالي الغير الرسمي يتميز هو الآخر بسعر فائدة متوازن والمحدد بقوى العرض والطلب على النقود، ووفقاً للهيكلين الجدد، فإن القطاع المالي الغير رسمي يعد أكثر كفاءة في تمويل، على غرار القطاع المالي الرسمي الذي يتميز بإيداع احتياطي لدى البنك المركزي حيث أن هذا الأخير يؤدي إلى منعهم من لعب دور الوساطة المالية بشكل فعال .

ووفقاً للهيكلين الجدد فإن التحرير المالي الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع القطاع الرسمي لا يمكن إلا أن يكون له أثر ضار على النمو الإقتصادي في البلدان النامية¹.

كما اعتبر Burkett و Dutt² أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤثر سلباً على الاستثمار وهذا عكس ما جاء به نموذج التحرير المالي حيث أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤدي إلى انخفاض على الطلب بسبب انخفاض معدل الربح، فينخفض استثمار بدور، وهذا ما يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي :

¹Oualid LAJILI , op cit , p 22.

²Loptiste vente « les ontique de la théorie de la libéralisation financière » université paris, IV dauphine 2000, p 415.

ووفقاً لما جاء به **Dutt و Burkett** فإن ارتفاع معدل الفائدة له أثرين متناقضين على الاقتصاد :

-الأثر الأول متطابق مع ما جاءت به نظرية التحرير المالي ، فإن ارتفاع معدلات الفائدة يساهم في رفع من موارد البنوك وبالتالي زيادة في الاستثمار من جهة وإنخفاض هامش الوساطة المالية من جهة أخرى.

-الأثر الثاني متناقض مع ما جاءت به نظرية التحرير المالي ، إذ أن "ارتفاع معدلات الفائدة يؤثر سلباً على الاستثمار، حيث أنه مع ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع ينخفض الطلب الفعال بسبب انخفاض معدل الربح فينخفض كل من الاستثمار والإنتاج¹ .

ووفقاً لما جاء به **(1981) weiss و Stiglitz** في سياق عدم تناظر المعلومات² ، فإنه حتى في الأسواق التي تسودها لمنافسة التامة فإنه يوجد تقييد الائتمان وهذا لعدم كفاءة الأسواق المالية التي تتميز بمشكلة عدم تناظر المعلومات بين المقرض والمقرض، وهذا عكس ما جاءت به نظرية التحرير المالي، حيث اعتبر كل من **Shaw و McKinnon** أن الأسواق المالية هي أسواق ذات منافسة تامة وأن كل المعلومات متاحة في سوق لجميع المتعاملين الاقتصاديين .

ويرى **(1981) Weiss و Stiglitz** أن كلما ارتفع معدل الفائدة المدفوع من طرف المقرض، يعتبر بمثابة مؤشر للبنك، على احتمال عدم تسديد للدين أو أن المشروع محفوف بالمخاطر، إذ أن مما يدفعهم إلى تبني المشاريع ذات العوائد المرتفعة، التي ترافقها درجة مخاطرة مرتفعة أيضاً³ .

ووفقاً لـ **(1981) Weiss و Stiglitz** فإن زيادة سعر الفائدة أكثر من مستواه الأمثل له تأثيران :

-المقترضون العاديون (*bon emprunteur*) يرون أن سعر الفائدة مرتفع بالمقارنة بالمخاطرة التي ينسب إليهم وبهذا ينسحبون من سوق الائتمان .

-المقترضون السيئون (*mauvais emprunteurs*) يرون أن مع ارتفاع معدلات الفائدة، يمكنهم تغطية تلك الأعباء وذلك بإستثمار في مشاريع محفوفة بالمخاطر والتي تتميز بعائد الكبير، غير أن هذه المشاريع الخطرة تزيد من احتمالات الإفلاس وبالتالي تقلل من أرباح المتوقعة

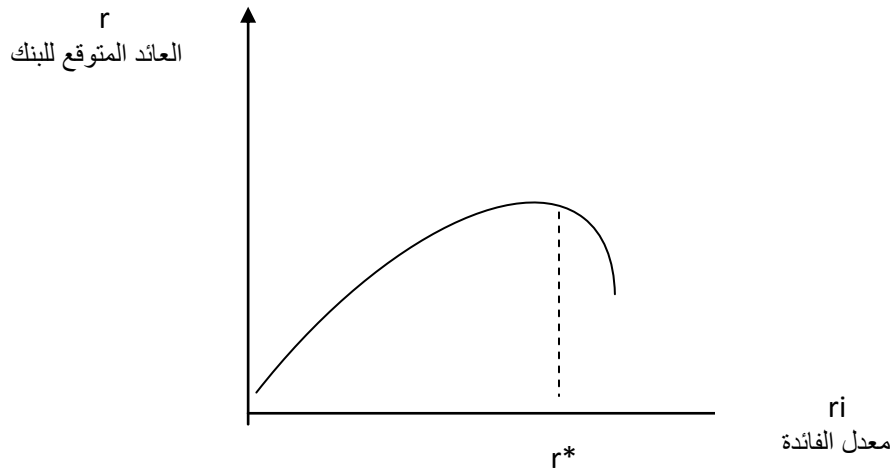
¹ شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

² "الوضعية التي لا يمتلك فيها أحد طرفي العلاقة المالية جزء من المعلومات حول العملية المالية في حين يمتلكها الطرف الآخر "

³ شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 75.

من قبل البنك، وشكل التالي العلاقة بين معدل الفائدة في ظل عدم تناظر المعلومات والعائد المتوقع للبنك .

الشكل رقم (4-1) : عدم تناظر المعلومات والعائد المتوقع للبنك



"Source : baptiste vente ,les approches théorique de la libéralisation financier op-cit p 26 .

ومن هذا الشكل فإن (1981) Weiss و Stiglitz يؤكدان أنه كلما كان سعر الفائدة كبيراً وهذا راجع لعدم تناظر المعلومات بين المقرض والمقترض، يؤثر سلباً على الاستثمار والاستقرار الأسواق المالية .

المطلب الثالث : عناصر ومؤشرات التحرير المالي

1-عناصر التحرير المالي :

يشتمل التحرير المالي على ثلاثة عناصر أساسية والتي تسمح بقياس درجة التحرير المالي، حيث يمكن أن تساهم في تحرير كامل أو تحرير جزئي .

يعتبر النظام المالي محرراً تماماً إذا كانت القطاعات الثلاثة محررة تماماً، كما يعتبر محرراً جزئياً ، إذا كان هناك قطاع واحد على الأقل محرراً جزئياً .

وتتمثل عناصر التحرير المالي فيما يلي :¹

1 -تحرير النظام المالي الداخلي (LSFI).

2 -تحرير السوق المالي (LMF).

3 -تحرير حساب رأس المال (LCC).

¹Saoussen ben gamra, mickelclevnot « les effets ombigues de la libéralisation financière dans les pays en développement croissance économique ou instabilité financière ? hal.archive-ouvertes.fr, sp 2008 ; p 7.

حيث يمكن تلخيص معادلة التحرير المالي كما يلي :

$$LF = 1/3 (LSFI) + 1/3 (LMF) + 1/3 LCC$$

1-1- تحرير النظام المالي الداخلي (LSFI) :

يشمل تحرير القطاع المالي المحلي (الداخلي) تحرير ثلاثة متغيرات أساسية وهي :

- تحرير أسعار الفائدة .
- تحرير الائتمان .
- إلغاء الاحتياطي الإجباري المطبق على البنوك .

1 1 1 تحرير أسعار الفائدة :

يتم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ، حسب قوى العرض والطلب في سوق ، وإلغاء الرقابة المتمثلة في تحديد سقف عليها ، وعدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل الفائدة¹ .

2 1 1 تحرير الائتمان :

وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة، وكذلك وضع سقف ائتمانية على القروض الممنوحة لباقي القطاعات الأخرى² .

3-1-1 إلغاء الاحتياطي الإجباري المطبق على البنوك :

وذلك بإلغاء القيود و العراقيل التي تعيق إنشاء بنوك محلية و أجنبية و ذلك لتحسين نوعية الخدمات المالية و رفع من كفاءة الوساطة المالية ، وذلك بوجود منافسة بين البنوك .

1-2- تحرير حساب رأس المال (LCC) :

و يتم من خلال :³

- *إزالة القيود على البنوك و المؤسسات المالية من الإقتراض من الخارج .
- *الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري و حساب رأس المال .
- *تقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي و الحقيقي و تحرير تدفقات رأس المال .

¹Othman joumady « libération financière rahouement du crédit et investissement de l'entreprise Marocaine » université de Toulon ,1998,p106.

² أ بربري محمد أمين و أطرشي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 4 .
³ أ بربري محمد أمين ، و أطرشي محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

1-3-1- تحرير الأسواق المالية (LMF) :

تحرير الأسواق المالية يعني إلغاء القيود المفروضة على المستثمر الأجنبي ضد امتلاكه أصول مالية مختلفة ، كأسهم المؤسسات المالية المحلية المسعرة في البورصة ، و إلغاء القيود المتعلقة بخروج رأس المال الأجنبي المستثمر في الداخل .

2/ مؤشرات التحرير المالي :

لقد استخدم Leaven (2001) مؤشر تحرير مالي يتكون من ستة متغيرات أساسية ، وذلك بهدف الإصلاح في عملية التحرير المالي في البلدان النامية ، حيث أن كل عنصر يمكن أن يأخذ قيمة (0 أو 1) ، وذلك حسب درجة تحرير هذا العنصر و أما المؤشر الكلي فيمكن أن يأخذ القيمة محصورة بين (0 و 6) و ذلك نتيجة للجمع قيم العناصر المكونة لهذا المؤشر ، فإذا أخذ قيمة (0) معناه أن النظام غير محرر أما قيمة 6 فتعني أنه محرر بشكل واسع .² العناصر المكونة لهذا المؤشر تتمثل في¹ :

- 1- تحرير سعر الفائدة .
- 2- الحد من الحواجز أمام الدخول للسوق المالي المحلي .
- 3- تخفيض متطلبات الاحتياطي الإجباري المفروض على البنوك .
- 4- التقليل من الرقابة على الائتمان .
- 5- الخصخصة .
- 6- القواعد الإحترازية .

¹Mohamed jaberchebbi « existe –t'il un lien entre la libération Financière et les crises bancaires dans les pays émergents ? université paris dauphine 2005 , p5.

خلاصة الفصل :

تعتبر نظرية التحرير المالي لـ McKinnon و show الوسيلة الفعالة لتعزيز مستوى كفاءة النظام المالي و إصلاحه كلياً ، و ذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات التي تساهم في تخفيف أو إلغاء القيود المفروضة على عمل النظام المالي و تخفيض نسبة الاحتياط البنكي ، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعبئة المدخرات و دفع بعجلة النمو الاقتصادي .

لقيت نظرية التحرير اهتماماً واسعاً من طرف العديد من الاقتصاديين فبعضهم يراها أنها الحل الأمثل لتطوير و تفعيل النظام المالي و وسيلة للنهوض بالقطاع الاقتصادي ، على العكس ، فهناك فئة أخرى من الاقتصاديين الذين يرون أن سياسة التحرير المالي لها آثار سلبية تفوق تلك الإيجابية .

وعليه فإن نجاح سياسة التحرير المالي مرتبط بمجموعة من الشروط التي لا يمكن الإستغناء عنها كاستقرار اقتصادي و التدرج في تطبيق مثل هذه السياسة .

الفصل الثاني النمو الإقتصادي

مقدمة الفصل:

لقد ركز كل من McKinnon و show على أهمية سياسة التحرير المالي وذلك لمساهمتها في تعزيز فعالية النظام المالي من خلال تعبئة المواد المالية ، مما ينعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي .

إذ أن النمو الاقتصادي هو بمثابة المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي و درجة تطوره ، حتى أنه أصبح محل اهتمام العديد من الاقتصاديين و على رأسهم " روبرت مالتوس سنة 1978 في كتابه " مبدأ الأمة " .

كما أن للقطاع المالي دور رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحرير رأس المال ، بإلغاء الرقابة المفروضة على سعر الصرف و للانتقال رؤوس الأموال ، إذ أن هذا الأخير يساهم في تعبئة الإدخارات من الخارج و التي تساهم بتمويل الإنتاج الداخلي و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي .

المبحث الأول : مفهوم النمو الإقتصادي

يشكل النمو الإقتصادي أهمية كبيرة بالنسبة للكثير من الدول ، و ذلك لأنه يساعدهم في دعم اقتصادهم ، و الزيادة في الإنتاج و الذي يساهم بدوره في الزيادة من مستوى الدخل .

المطلب الأول : تعريف النمو الإقتصادي

يعتبر مفهوم النمو الإقتصادي مفهوما كميًا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ، ويعرف النمو الإقتصادي " هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط"¹ كما يعتبر النمو الإقتصادي أيضا على أنه "الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة ، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح"² كما أن "النمو الإقتصادي أساسا عبارة عن ظاهرة كمية ، تتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني"³.

ومن التعاريف التي سبق ذكرها يمكننا أن نستنتج أن :

النمو الإقتصادي هو زيادة الناتج الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة ، حيث أن هذه الزيادة تعبر عن المتغيرات الكمية والتي تعكس مدى استغلال الطاقة الإنتاجية والتي تساهم وبشكل كبير في ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو الإقتصادي أن يكون مصاحبا لتقدم الإقتصادي إذا كان نمو الناتج

الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير مصاحب بتقدم إقتصادي إذا كان

¹ Eric Bousserelle , dynamique économique –croissance, grises, cycles, gualimo éditeur, paris, 2004, p 30.

² عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والنشر ، عمان، 2002، ص 371.

³ Mré nouchi, croissance- histoire économique , édition hazan, 1990, p 44.

معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان ،بينما إذا كان معدل نمو السكان أكبر من معدل نمو الناتج الوطني ،فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي.

والنمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط ،بل لابد أن يترتب عليه زيادة في الدخل الفردي الحقيقي أي أن معدل النمو الإقتصادي لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني¹.

$$\text{معدل نمو الإقتصاد الوطني} = \text{معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي} - \text{معدل نمو السكان}$$

ولاستبعاد أثر التضخم ،يجب أن تكون زيادة دخل الفرد زيادة حقيقية وليست نقدية فقط ،وذلك بأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الجاري والذي يحتوي على أثر التضخم.

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي} - \text{معدل التضخم}$$

عموما يمكن القول أن النمو الاقتصادي يتجلى في :

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي .
- ارتفاع معدل الدخل الفردي .

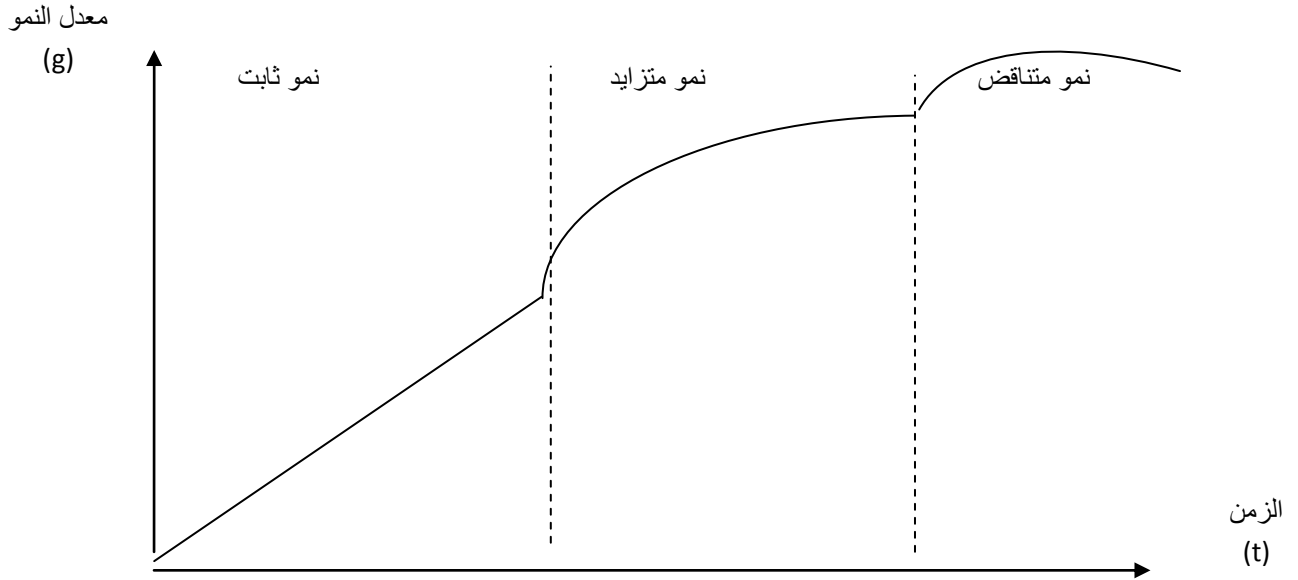
بأخذ معدل النمو الاقتصادي ثلاثة حالات (ثابت ،متزايد ،متناقص)،حيث تختلف

كل حالة عن الأخرى وذلك عبر الزمن .

شكل الموالي بين أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن :

¹ وعيل ميلو، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها" حالة الجزائر، مصر، السعودية، - دراسة المقارنة خلال الفترة 2010/1990"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013-2014، ص ص ، 8 ، 9.

الشكل (2-1): أشكال النمو الإقتصادي عبر الزمن



Source : Maré Nonchi, op-cit, page 45

المطلب الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتنمية الاقتصادية تناولها الاقتصاديون ،
والباحثون الأكاديميون ونذكر من بينها :

✓ التنمية الاقتصادية هي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي ،
مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات
الخارجية ، أي أن التنمية تتمثل في تغيرات عميقة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية في المجتمع وفي العلاقات التي تربط بالنظام الاقتصادي والسياسي العالمي
وينتج عن ذلك توليد زيادات تراكمية في مستوى دخل الفرد الحقيقي ،على أن تكون قابلة
للاستمرار والاقتران ذلك بآثار إيجابية غير اقتصادية¹.

التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة
نصيب الفرد منه ،هذا فضلا عن إجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية

¹ نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد والكلية، دار الحامد، عمان، 2006، ص 313.

السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني أي تغيير في هيكل توزيع الدخل الوطني لصالح الفقراء¹.

والتنمية الاقتصادية، هي عملية ديناميكية متتابعة، ذلك أن التغيير في أي مجموعة من المتغيرات في الاقتصاد القومي يتمخض عن تغييرات في مجموعة أخرى منها، وقد يترتب على كل ذلك زيادات في نصيب الفرد من الدخل القومي، و لا تقف العملية عند هذا الحد، فالزيادة في الدخل تترتب عليها متتبعات تتمخض بالضرورة عن زيادات أخرى في الدخل²

ويرى آدم سميث أنه حين تبدأ عملية التنمية فإنها تصبح متجددة ذاتيا، ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عن تزايد الدخل، ويترتب على الزيادة في الدخل توسيع حجم السوق فضلا على تزايد الادخار والاستثمار³

كما يؤكد الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" بأن التنمية يجب أن تعني توسيع خيارات كافة أفراد المجتمع في جميع الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية، كما أن التنمية بدون عدالة في توفير الفرص للجميع تعني تحديد الخيارات لكثير من الأفراد في المجتمع⁴ اتسع مفهوم التنمية الاقتصادية ليصبح أكثر شمولاً مما كان عليه وذلك لحل المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية، متبعا بذلك سياسات هادفة و المتمثلة أساسا في :

✓ إزالة الفقر والبطالة

✓ تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي

¹ محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، 2007، ص 78.

² د. محمد عبد العزيز عجيبة، ومحمد علي الليثي " التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها-سياساتها، الدار الجامعية، 2001، ص 63.

³ محمد عبد العزيز عجيبة ومحمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

⁴ عيلة عبد الحميد بخاري، مرجع سبق ذكره، ص 3.

وبهذا تصبح هذه الأهداف المعيار الرئيسي للحكم على مدى نجاح سياسة التنمية الاقتصادية لبلد ما .

كما عرفت التنمية الاقتصادية على أنها "قدرة الاقتصاد الوطني والتي ضلت ظروفه الاقتصادية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين 5% و 7% أو أكثر¹ .

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية الاقتصادية تتميز بالشمولية في كل جوانب الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية في مجتمع معين ،وذلك سعيا منها بنقل هذا المجتمع إلى وضع سياسي وإقتصادي وإجتماعي أفضل مما كان عليه ،حيث يكون مصحوبا هذا الأخير بزيادة في الدخل الحقيقي للأفراد وكذلك إعادة هيكلة عملية إنتاج السلع .
فالتنمية الإقتصادية تعني تفاعل مجموعة من القوى التي من شأنها إحداث جملة من تغيرات خلال فترة زمنية طويلة ،وهذه التغيرات تكون في توزيع الدخل ونوعية السلع وخدمات المقدمة للأفراد وكمية هذه السلع ،وعليه نستنتج أن التنمية الاقتصادية ليست بضرورة تغيرا كليا فقط ، وإنما تمتد لتشمل جميع جوانب الاجتماعية أيضا .

وفي الأخير فإن التنمية الاقتصادية تختلف في شموليتها على النمو الاقتصادي ،حيث أنه رغم وجود ارتباط وثيق بينهما إلا أنه يوجد بعض الفروقات التي سوف نتطرق إليها في المطلب الثالث .

المطلب الثالث :الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية ، فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار ، في حين أن التنمية تنتج من التقدم

¹ ميشيل توادارو، التنمية الاقتصادية" تعريب محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر ، السعودية، 2006، ص ص 50-

والابتكار التقنيين ، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية¹

إذ أن الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي يقتصر في أن النمو الاقتصادي هو زيادة الإنتاج والخدمات في فترة زمنية محدودة، أما التنمية الاقتصادية فهي تغير شامل لكل جوانب الحياة دون تحديد فترة، إذ يكون على المدى الطويل .

تعد التنمية الاقتصادية بالنسبة للكثير من الإقتصاديين على أنها النمو الاقتصادي، أي تعبر عن الزيادة في السلع والخدمات ويكون ذلك أسرع من نمو السكان، غير أن النمو الاقتصادي يعتبر جزءا من التنمية الاقتصادية.

والتنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط، بل أشياء أخرى كثيرة، إنها تعني اللحاق بالدول المصنعة واستبدال العمل البشري المرهق بالآلات والتكنولوجيات، والقضاء على الجوع و المرض ونشر العدالة الاقتصادية والمساواة في مجتمعات تلك الدول².

ومن أهم الفروقات التي نجدها بين التنمية والنمو الاقتصادي هي أن النمو هو متغير كمي وحيد البعد، في حين أن التنمية متغير نوعي متعدد الأبعاد، وبينما يستهدف النمو تحقيق معدل أعلى للدخل، فإن التنمية تستهدف نمو الدخل وعدالة توزيعه³.
لقد أشار آمارتياس " Amartyasen " إلى هذا التمييز في قوله "لا يمكن أن نذكر أن النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية "

مما سبق، يمكن القول أن هناك مجموعة من الفروقات بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث أن النمو الاقتصادي هو متغير كمي تلقائي يحدث على جانب من جوانب الحياة ويقاس بمعدل الزيادة في الدخل أو الناتج القومي، في حين أن التنمية

¹ د.عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية والتخطيط الاقتصادي" جزء الاول، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص 13.

² وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 16.

³ د.عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق ذكره، ص 14.

الاقتصادية تهتم بنوعية السلع وخدمات المقدمة للفرد خلال فترة زمنية شاملة بذلك جوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وجدول الآتي يلخص أهم الفروقات بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي¹.

جدول رقم (2-1): أهم الفروقات بين النمو والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة	زيادة سريعة وتراكمية ودائمة (فترة زمنية)
متغير كمي	متغير نوعي
متغير البعد	متعددة الأبعاد
يحدث في جانب معين من جوانب الحياة	تهتم بنوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد
تعتمد على تطور تلقائي عفوي	تعتمد على تطور مقصود ومنظم
تطور بطيء وتحول تدريجي	تحتاج إلى دفعة قوية
يهتم بالزيادة في الناتج والدخل	تهتم بعدالة توزيع الدخل وتحقيق الرفاه الإقتصادي
يقاس بالتغير النسبي في الناتج أو الدخل القومي (أو نصيب الفرد من الدخل)	تعكس في صورة تغيرات أساسية في الهيكل الإقتصادي، إضافة إلى تغير الدخل .
يعبر عن التحسن أو التدهور في النشاط الإقتصادي	تعبر عن درجة التقدم أو التخلف الإقتصادي
يشير إلى التغير في حجم النظام الإقتصادي	تشير إلى تغيرات في هيكل النظام الإقتصادي لصالح القطاعات الأكثر ديناميكية .
نتيجة جهود مبذولة (التنمية)	مجهود ضخم يؤدي إلى نتيجة (النمو)
يتلائم مع ظروف الدول المتقدمة	تتلائم مع ظروف الدول النامية

المصدر : د.عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق ذكره، ص 18.

¹ Sen amartya (1983), « developement : which way now ? » the economic journal, 93 (december), p 748.

المبحث الثاني : عوامل و نظريات النمو الإقتصادي

يشمل النمو الإقتصادي على مجموعة من العوامل التي لا يمكن الاستغناء عليها ، و من بين هذه العوامل نذكر ما يلي :

المطلب الأول :عوامل النمو الإقتصادي

هناك ثلاثة عوامل أساسية التي من شأنها تحديد النمو الإقتصادي والتي تتمثل في

كل من :

1/عنصر العمل .

2/عنصر رأس المال .

3/عنصر التكنولوجيا .

أولا :عنصر العمل

يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثرا بشكل كبير في عملية الإنتاج وذلك من ناحيتين الأولى وتتمثل في أثر النمو الديموغرافي الذي نزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مورد من موارد الإقتصادية، والثانية تتمثل من خلال الحجم الساعي للعمل، إذا أنه كلما زاد حجم العمالة النشطة ومن ثم زيادة الحجم الساعي للعمل أمكن ذلك من إرتفاع حجم الناتج من خلال إرتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الإنتاج¹

إن نوعية اليد العاملة تعد العنصر الأهم في عملية زيادة الإنتاج، حيث أن توظيف

المخزون المعرفي الذي يتمتع به الأفراد يساهم وبشكل كبير في الرفع من الحجم الإنتاج، وهذا يعد أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى النمو الإقتصادي .

وتبرز أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال مايلي²:

¹ محمد ناجي حسن خليفة، النمو الإقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص 81.

² Greary mankiw, macro-économie, 3ème édition , édition de boeck, Belgique 2003, p 21.

إذا كانت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تعبر عن حجم الإضافي نتيجة زيادة عنصر العمل بوحدة واحدة وبالتالي فإن ارتفاع عنصر العمل بـ ΔL يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج بالمقدار $\Delta L \cdot PML$. حيث :

PML : الإنتاجية الحدية لعنصر العمل

ΔL : التغير في عنصر العمل

L : عنصر العمل

وإذا كانت مثلاً :

• الإنتاجية الحدية لعنصر العمل $PML=2$

• والتغير في عنصر العمل $\Delta L = 10$

فإن :

$$\Delta y = PML \cdot \Delta L \Rightarrow 10 \cdot 2 = 20$$

حيث أن زيادة عنصر العمل بـ 10 وحدات يؤدي إلى زيادة في الناتج بـ 20 وحدة

ومن هذا الأخير نستنتج الدور الكبير والفعال الذي يلعبه عنصر العمل في زيادة من حجم الإنتاج مضيفاً بذلك قفزة نوعية للقطاع الإقتصادي .

وفي إطار عنصر العمل طرح ما يسمى بـ "رأس المال البشري" ¹ و هو عبارة عن المستوى المعرفي وتعليمي الذي يتلقاه العامل وذلك لتحقيق نتائج أفضل في عملية الإنتاج، وفي هذا السياق تطرق العديد من الإقتصاديين لأهمية الإستثمار في رأس المال البشري وماله من انعكاسات إيجابية على النمو الإقتصادي .

¹ "هو عبارة عن المخزون المعرفي وتعليمي الذي يتلقاه العامل وذلك للزيادة في العملية الإنتاجية والذي يساهم وبشكل كبير في زيادة من الدخل القومي، وبالتالي زيادة في دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة" .

تعتبر دراسة كل من مانكيو ،رومر ،وويل (1992) Romen and weil و Mankiw¹ من الدراسات التي ركزت على العلاقة بين رأس المال والنمو الإقتصادي ،وذلك شمل مجموعة من الدول الغير بترولية في فترة ممتدة من 1960-1985 وقد تم صياغة نموذج التالي :

$$Y_t = K_t^\alpha H_t^\beta A_t L^{1-\alpha-\beta}$$

ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذه الدراسة (Mankiw و Romen and weil 1992) :²

- إضافة رأس المال البشري لنموذج سولو أدى إلى تحسين النتائج في دالة الإنتاج ،حيث أصبحت المتغيرات تفسر حوالي 80 % من التغير في نصيب الفرد ومن الناتج الإجمالي في عينة الدول غير بترولية .
- إقتصاديات الدول الفقير ستنمو بمعدل أسرع من نمو اقتصاديات الدول الغنية في الأجل القصير .
- تتسارع معدلات التقارب بين الدول الفقير والغنية بإضافة رأس المال البشري .
- إن رأس المال البشري وحده لا يكفي في عملية النمو الاقتصادي ،إذ أن هذا الأخير مقترن برأس المال الذي يعد العنصر المحرك له .

¹ N.gregory mankiw , david romer and david N.Weil, a contribution to the empirics of economic growthe, the quarterly journal of economics , vol 107, N° 02 (may , 1992), p p 407-437.

² محمد فلاق و عبد الهادي مداح، " دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية" مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية" ، العدد ، الجزء 03 ، 2017، ص 21.

2/عنصر رأس المال :

يتكون رأس المال من الآلات ومباني والتجهيزات وأراضي وغيرها من الأصول التي تساهم في العملية الإنتاجية، حيث اعتبر آدم سميث أن توفر الآلات (رأس المال) ضروريا لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية، التي هي مفتاح النمو للأفراد وللشركات وللاقتصاد ككل¹

كما يركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل النمو الاقتصادي، أي أن رأس المال أصبح يمثل المتغير الإستراتيجي المهيمن في تحقيق كل من النمو والتنمية الاقتصادية وأن توفر أكبر حجم من الموارد الادخارية واستثمارها، يمكن البلاد النامية من كسر حواجز التخلف² الاقتصادي والانطلاق نحو النمو الاقتصادي³، ويمكننا إبراز أهمية رأس المال في عملية الإنتاج على النحو التالي :

K:رأس المال

ΔK :التغير في مخزون رأس المال

PMK:الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال .

فإذا كانت هناك زيادة في مخزون، رأس المال بمقدار ΔK يؤدي إلى زيادة في حجم الناتج

بمقدار $\Delta K \cdot PMK$.

فمثلا :

$$PMK=2 \quad \Delta K=10$$

¹ محي الدين حمداني " حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 11.

² "تتصف الدول المتخلفة بانخفاض مستوى الدخل القومي بها من جهة، وضعف مستوى الكفاءة الإنتاجية من جهة أخرى".

³ محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف " التنمية الاقتصادية" ، قسم الاقتصاد لكلية التجارة ،جامعة الإسكندرية، 2000، ص 105.

تصبح المعادلة على الشكل التالي :

$$\Delta y = PMK. \Delta K \Rightarrow 10.2 = 20$$

أي أن زيادة في عنصر رأس المال بمقدار 10 وحدات أدى إلى زيادة حجم الناتج بـ 20 وحدة .

3/ عنصر التكنولوجيا :

لقد أصبح الابتكارات الحديثة تساهم وبشكل كبير في أساليب الإنتاج مما أدى إلى إمكانية الزيادة في الإنتاجية، مستخدماً بذلك نفس الكمية من الموارد .
إن عنصر التكنولوجيا هو بمثابة إدخال تقنيات جديدة ووسائل إنتاج عصرية وذلك سعياً للزيادة في الإنتاج، ويحدث هذا التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير .¹

مما سبق يمكن القول أن هناك علاقة ثابتة بين حجم الإنتاج الحقيقي (y)، مخزون رأس المال (k) وحجم العمل (l) والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج (T)، ويمكن كتابة هذه العلاقة كما يلي²:

$$Y = (k, L, T)$$

تعبر هذه الصيغة الرياضية عن الدالة الكلية للإنتاج

¹ محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² د.حسن عمر "التطور الاقتصادي" دار الفكر العربي، 1988، ص ص 213، 214.

المطلب الثاني: أهم نظريات النمو الإقتصادي

لقد حظي موضوع النمو الإقتصادي اهتماما واسعا من طرف العديد من الإقتصاديين، مما جعله يتأخذ مجموعة من المفاهيم تختلف باختلاف الحقبة الزمنية التي كانت تشهدها، الحياة الإقتصادية للإنسان، الامر الذي تولد عنه مجموعة من النظريات التي تعكس كل منها الظروف الإقتصادية السائدة .

الفرع الأول : النمو الإقتصادي لدى الكلاسيك

رغم وجود بعض أوجه الاختلاف في نظرة الكلاسيكيين والمتعلقة بدراسة النمو الإقتصادي، وهذا باختلاف الحقب الزمنية والأوضاع السائدة، إلا أن معظم آراءهم تقاربت في سبل تحقيقه وقد تركزت نظريتهم في مايلي¹ :

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال، والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية هي العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهونة بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم .
- إن القوى التي دفعة للنمو الإقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان .
- ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا .
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني

¹ كبداني سيد احمد، " أثر النحو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية" دراسة تحليلية وقياسية، ص 102.

،وأوضاع اجتماعية مناسبة ،وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته .

وترجع إسهامات الفكر الكلاسيكي في نظرية النمو الإقتصادي إلى كل من "آدم سميت" و"دافيد ريكاردو" و"روبرت مالتوس" وغيرهم من الإقتصاديين ،الذي يرجع لهم الفضل في إبراز المفاهيم الأساسية لنظريات النمو الإقتصادي .

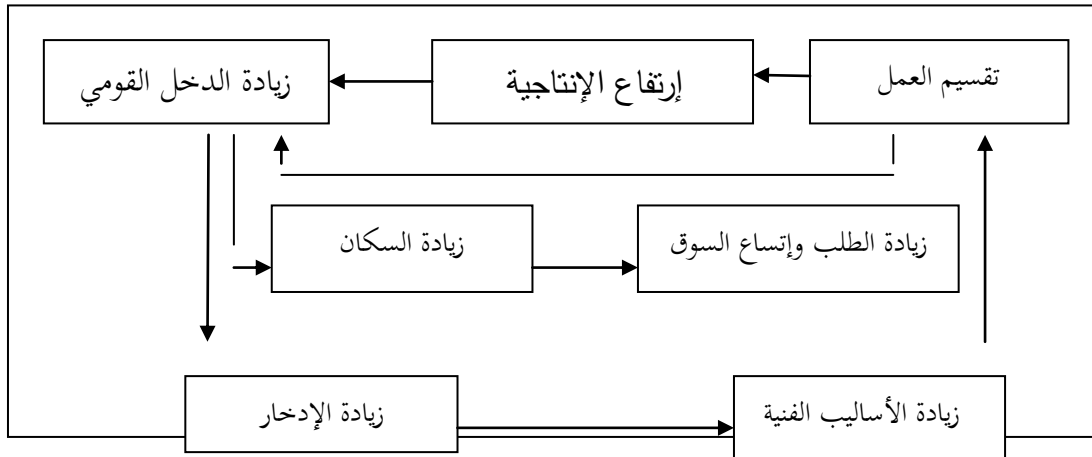
1/نظرية "آدم سميت"

حسب "آدم سميت" يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم ،وهذا لما يخلفه من مزايا ،فهو يولد وفرات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية ،وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي ،عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشية ،وتوسع الأسواق وإستخدام المعدات والآلات ،التي ينتشر إستغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية لتمييزها بإرتفاع العوائد وتزايدها ،على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة¹

ويرى آدم سميت أنه عندما ينطلق النمو الإقتصادي فإنه يصبح متجددا ذاتيا ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخل²

¹ مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات" دار وائل 2007، الاردن، ص ص 56-57.
² وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الشكل رقم (2-2) تصورات آدم سميث حول النمو الإقتصادي



المصدر : سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القريشي "مقدمة في إقتصاد التنمية" دار الكتاب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل ،العراق ، 1988 ، ص 61.

2/ نظرية دافيد ريكاردو "David Ricardo"

لقد أدلى دافيد ريكاردو إهتماماً بالغاً للقطاع الفلاحي والذي إعتبره من أهم النشاطات الإقتصادية ،وهذا لما يوفره هذا القطاع من موارد تساهم في النمو السكاني . كما اهتم ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي ،حيث ركز على أهمية ودور التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج والتي تساهم بدورها بتعويض تناقص الغلة . كما قام دافيد ريكاردو بتقسيم المجتمع إلى ثلاثة طبقات :

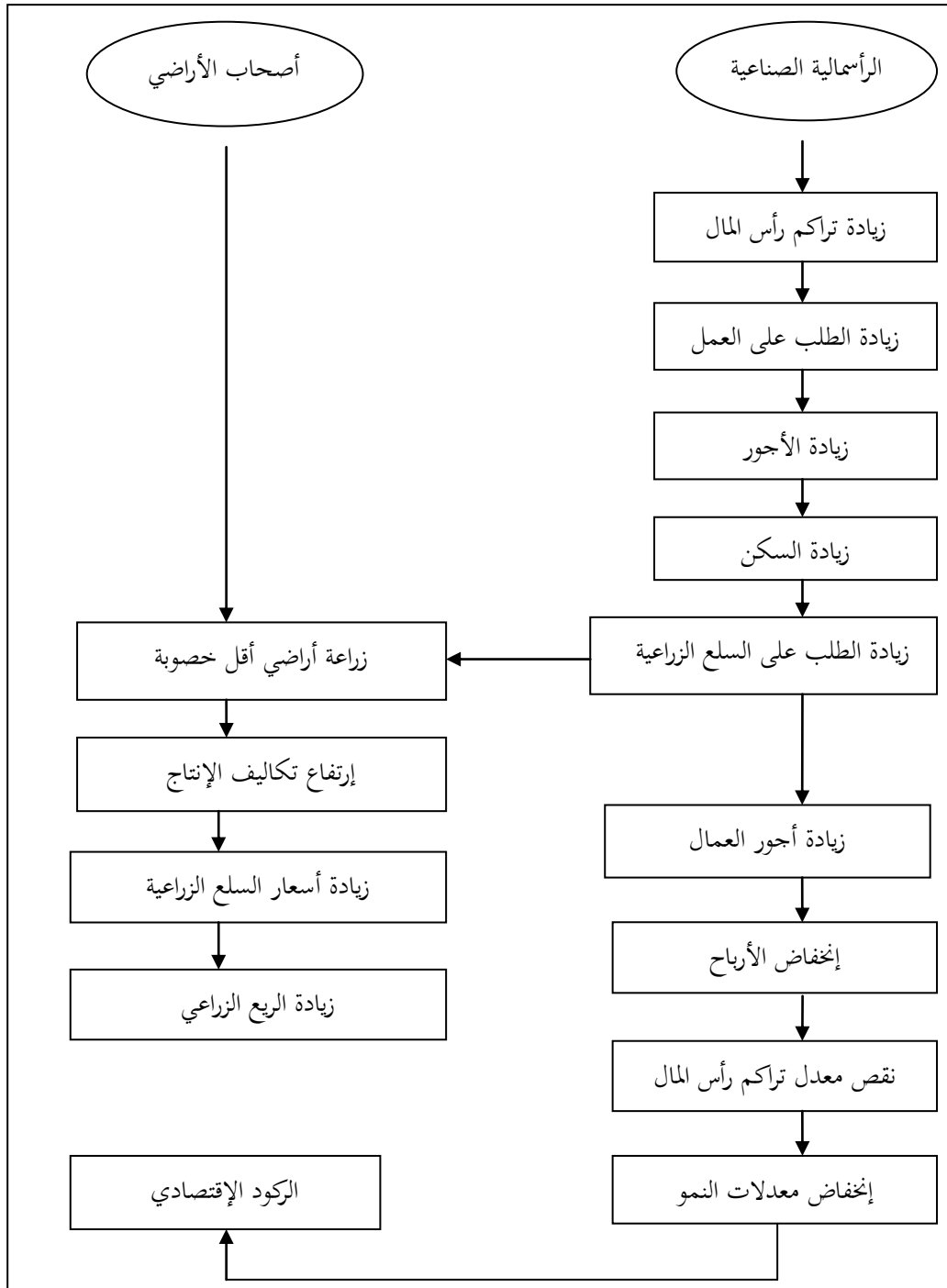
- الرأسماليون .
- العمال .
- الإقطاعيون .

فحسب ريكاردو فإن الرأسماليين يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الإقتصادي بصفة عامة ،إذ أنهم يتولون البحث عن أسواق واسعة وزيادة الأرباح ،مما ينعكس إيجابياً على النمو الإقتصادي وهذا بإعادة إستثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة . وتكمن أهمية الرأسماليين في عمليتين¹ :

¹ وعيل ميلود، مصدر سبق ذكره، ص 18.

- 1/- البحث المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن .
- 2/- إعادة الإستثمار لهذه الأرباح في مشاريع جديدة ، وهذا ما يؤدي إلى توسيع رأس المال .
- كما يلعب العمال دورا هاما ، غير أن عملهم مرتبط إرتباط وثيقا بالرأسماليين الذين يوفرون لهم الآلات والمعدات وغيرها من الأدوات التي تساهم في عملية الإنتاج .
- أما الإقطاعيون فهم الذين يملكون الأراضي ، وهذا ما يكسبهم الأهمية البالغة ، لأن الأرض هي العنصر الأساسي في مجال الزراعي وجزء لا يتجزء من القطاع الفلاحي .
- كما قام ريكاردو بتقسيم الدخل الوطني إلى ثلاثة أقسام :
- أرباح الرأسماليين .
 - أجور العمال .
 - ربوع القطاع .
- ومن هذا تقسيم يمكن القول أن للرأسماليين دورا مركزيا في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومعدات العمل ، ودفوع أجور العمال ، حيث أنه كلما زادت أرباح الرأسماليين إرتفع معه حصتي الأجر والربيع

شكل رقم (2-3): النظام الرأسمالي في الأجل الطويل كما تصوره الفكر الإقتصادي الكلاسيكي.



المصدر : رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، العدد 226، أكتوبر 1997، ص 195.

نظرية "روبرت مالتوس".

ركزت أفكار وأطروحات مالتوس على جانبين هما: نظريته الشهيرة إلى السكان، وتأكيدده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعتبر مالتوس الإقتصادي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض إستنادا إلى قانون Say الذي يقول أن العرض هو الذي يخلق الطلب¹.

كما يشير "مالتوس" أن دور التقدم التكنولوجي في النشاط الإقتصادي يساهم في زيادة من الموارد والتي بدورها تزيد في عدد السكان و لا تساهم في تراكم رأس المال، مما يعيق النمو الإقتصادي.

إن تحليلات "مالتوس" لم تصدق على كافة دول العالم بإستثناء بعض الدول الإفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادة بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان.²

نظرية "كارل ماركس"³:

تقوم النظرية الماركسية في النمو الإقتصادي على فكرة التفسير المادي للتاريخ التي تتلخص في أن النظام الإقتصادي هو أساس النظام الإجتماعية التي مرت على العالم منذ بدايته.

فلقد تعاقبت على الإنسانية عدة أنظم إقتصادية لها خصائص متميزة تختلف عن بعضها البعض وتعكس مراحل التطور الإقتصادي⁴.

حيث ركز ماركس إهتمامه على النظام الرأسمالي، والذي يشتمل مجموعة من العوامل التي لا تساهم في عملية التنمية الناجحة ومن هنا تظهر نظرية في التطور الرأسمالي عند

¹ وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² مدحت القرشي: مرجع سبق ذكره، ص ص 59-60.

³ كارل ماركس (1818-1883) ولد بألمانيا كان فيلسوف واقتصادي، وعالم اجتماع ومؤرخ وصحفي اشتراكي ثوري، اعتبر ماركس أعظم الاقتصاديين في التاريخ، ومن أهم كتبه "بيان الحزب الشيوعي" و"رأس المال".

⁴ حمدي باشا رابح، "أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 11.

ماركس تقوم على تحليل إنتقادي لعملية الإنتاج والتراكم في هذا النظام ،حيث تعمل هذه النظرية على طي النظام الرأسمالي ،وتعويضه بنظام الإشتراكي اللاتطقي الذي يستخدم القوى الإقتصادية لتعزيز النمو الإقتصادي .

كما يرى ماركس أن الوضع الإقتصادي لكل مجتمع هو الذي يحدد أوضاعه الإجتماعية والسياسية والدينية وحتى ال فكرية ،والإقتصاد يعتمد على القوى المنتجة ووسائل الإنتاج ،إذ هذه الأخيرة هي التي تضع تاريخ تطور المجتمع ،ووسائل الإنتاج ،هي الأدوات التي يستخدمها الناس لإنتاج حاجاتهم ،والإنسان مضطر إلى إستخدام هذه الآلات والوسائل التي هي في تطور مستمر وهكذا تولد هذه الوسائل حركية نمط التنمية¹.

الفرع الثاني : النمو الإقتصادي لدى النيوكلاسيك (الكلاسيك الجدد)

-لقد إهتم الإقتصاديين النيوكلاسيك بدراسة العوامل المحدد للطلب على غرار الكلاسيك الذين إهتموا بالعرض فقط ،حيث قامت النظرية النيوكلاسيكية بأخذ خيارات المستهلك بعين الإعتبار .

-كما قام النيوكلاسيك بتبني التحليل الكلاسيكي وإضافة له بعض التحسينات ،فيما يخص تراكم رأس المال ،حيث أعتبر الكلاسيك أن الرأسمالين يقومون بإعادة إستثمار أرباحهم آليا وأعتبروا أن الإدخار هو الإستثمار ،غير أن النيوكلاسيك إعتدوا على الإدخار الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل ،وإمكانية حصول رجال الأعمال على السلع الإنتاجية بإستخدام أرصدة مقترضة من خلال سوق رأس المال التي تجمع بين المدخرين والمستثمرين ،وهنا يكمل دور معدل الفائدة في تحقيق التوازن وتحديد حجم الإستثمارات ،وبهذا يأيد النيوكلاسيك فكرة التقدم التكنولوجي التي تساهم في توفير الموارد من جهة ،ومرونة الطلب على الأرصدة الإستثمارية والتي تساهم في فتح فرص إستثمارية المريحة من جهة أخرى .ومن منظور آخر يمكن أن تجمع النظرية النيوكلاسيكية (K.Wicksell

¹ وعيل ميلود ، مصدر سبق ذكره، ص 20.

و J.clarck و A.Marshall) أنه يمكن حدوث إستمرارية النمو بدون حدوث ركود ،وذلك لأن النمو الإقتصادي¹ :

- عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي ومتبادل ،يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو (الوفرات الخارجية) ،ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح .
- يعتمد على القدرة المتاحة من عناصر الإنتاج في المجتمع ،فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد ،فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال إستقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الإستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني ،في الوقت الذي يقوم فيه المنظم بإستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح وحدث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجديد والإبتكار .

يعتبر « schumpeter » من أبرز الكلاسيكين الجدد الذين إهتموا بحقل النمو الإقتصادي ،حيث أعتبر إتجاه النمو غير مستمر ،وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للإستثمار الإبتكاري ،كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو ،حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية ،وبالتالي فالنمو الإقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور إختراعات وإبتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل إستثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني² .

النموذج الكينزية للنمو الإقتصادي :

بعد حدوث الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929 ،أظهر التحليل الكينزي وجود قصور في النظريات السابق ،في ما يتعلق على وجه الخصوص حالة التوازن والإستقرار

¹ كبداني سيدي احمد، مرجع سبق ذكره، ص 38.

² صلاح الدين نامق ، " قادة الفكر الإقتصادي " دار المعرفة ، القاهرة، 1986، ص 52.

الإقتصادي، حيث ركز كينز في عملية تحليله على الوضع الإقتصادي في البلدان المتقدمة كما ركز "كينز" في تحليله على المتغيرات الكلية المتمثلة أساساً في (العمل، سعر الفائدة، عرض النقود ومعدل الإستثمار).

لقد وضع كينز مجموعة من الأسس الجديدة التي من شأنها أن تعالج الأوضاع الإقتصادية بعد الأزمة الإقتصادية التي شهدتها العالم وتتركز هذه الأسس في¹:

- كان إهتمام كينز بالإقتصاد الكلي عكس سابقه الكلاسيكيين الذين إهتموا بالإقتصاد الجزئي، من خلال الإهتمام بتكاليف والأرباح الوحدة المنتجة، معتبرين في ذلك أن الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالية، لأن هذا الأخير هو المحرك الرئيسي للنمو الإقتصادي.
- يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الإستخدام (العمل) والدخل، وليس بالضرورة عند مستوى الإستخدام الكامل، منتقداً بذلك النظرية الكلاسيكية وقانون Say.
- يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي ليس بسبب العرض من السلع والخدمات، بل تكمن في الطلب الفعال والذي عرفه على أنه "الجزء من الدخل الوطني أو القومي" الذي ينفق على الإستهلاك والتراكم²، والقصور أو الضعف الذي وقع عليه أدى إلى هذه المشكلة.

المبحث الثالث: دور القطاع المالي في تحقيق النمو الإقتصادي

يلعب القطاع المالي دوراً هاماً في دفع عجلة النمو الإقتصادي، و هذا باتخاذ مجموعة من الإجراءات الضرورية التي تشمل على وجه الخصوص "تحرير حساب رأس المال".

¹ وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

² سالم توفيق النجفي ومحمد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

المطلب الأول: تحرير حساب رأس المال

يعتبر تحرير حساب رأس المال في الدول النامية إحدى أهم المحاور الرئيسية التي يجب التطرق إليها، إذ أن تحرير حساب رأس المال يلعب دورا كبيرا في الحركية الإقتصادية من جهة وتحقيق النمو الإقتصادي من جهة أخرى، وهذا عن طريق جذب وإستقطاب رؤوس الأموال من مختلف الدول .

تعريف تحرير حساب رأس المال

المقصود بتحرير حساب رأس المال، هو إلغاء الخطر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال المال مثل الديون والأسهم والإستثمارات المباشرة والعقاري والثروات الشخصية¹. ويتضمن العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على المعاملات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وعدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل صرف العملة المحلية².

كما يقصد بتحرير حساب رأس المال التمتع بالحرية التامة لإنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، أي إستطاع المقيمون المحليون مبادلة أصولهم المالية مع المقيمين الخارجين بحرية تامة³.

الجدل حول تحرير أو تقييد حساب رأس المال :

لا يزال هناك جدل كبير حول تحرير حساب رأس المال أو تقييده، حيث يرى مؤيدوه، أن تحرير حساب رأس المال يعد عنصرا جوهريا في التوزيع الأمثل للموارد، فيما يرى معارضوا التحرير أن الفاعلين الإقتصاديين يفنقرون للكفاءة، لهذا ينادون بتقييد حساب رأس

¹ شدا جمال خطيب، د. صغفق الركيب، " العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"، مؤسسة طابا، 2002، ص 27.

² عبد المطلب عبد الحميد " العولمة الاقتصادية للبنوك"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 35.

³ وليد محمد عبد القادر، محمد الوكيل، "فاعلية السياسات النقدية في ظل تحرير التدفقات الرأسمالية الدولية، دراسة مقارنة الدول النامية، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، جامعة جلوان، القاهرة، 2003، ص 10.

- المال ، وذلك لتفادي الوقوع في آزمات إقتصادية ومن هذا المنطلق سوف نعرض بعض الحجج التي إستعان بها كل من مؤيدين ومعارضين لفكرة تحرير حساب رأس المال.
- ❖ تتمثل حجج المؤيدين في ¹ :
- تفوق المزايا التي تعود على الدول من جراء تحرير الموازين الرأس مالية ، التكاليف المرتبطة بهذا الإجراء ممثلة في مخاطر التقلبات الكبيرة في إنتقالات رؤوس الأموال ، وخاصة بالنسبة للدول النامية وذلك بشرط أن يتوفر لتلك الدول تمويل طويل الأجل لمشاريع التنمية بما يتفق مع ظروفها الإقتصادية الخاصة .
 - يساهم تنوع الأدوات والمشتقات المالية والإستثمارية الناتج من تحرير الأسواق المالية بشكل كبير في تعزيز الأسواق المالية في الدول النامية ، وزيادة مستوى كفاءتها وتنافسيتها ، مقارنة بالأسواق المالي في الدول المعزولة عالميا .
 - تقوم إنتقالات رؤوس الأموال بدور حيوي في عمليات التحديث التكنولوجي ، وذلك من خلال الإستثمار الأجنبي المباشر .
 - تسمح حرية الإنتقالات رؤوس الأموال للدول التي تعاني من تراجع معدلات نموها ، بتمويل الإنتاج المحلي عن طريق الإقتراض من الخارج ² .
 - توفير فرص الإستثمار للقطاع الخاص وفرص العمل ورفع مستويات المعيشة في الدول النامية ³ .

¹ غربي احمد، صحراوي جميلة، " التحرير المالي وأثره في حساب رأس المال، دراسة حالة الجزائر للفترة (1992-2013) ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 30، ص 64.

² طيبة عبد العزيز ، " اثر الانفتاح المالي في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2009) "بحوث اقتصادية عربية: مجلة علمية فصلية محكمة، عدد 55، ص 117.

³ يوسف عثمان ادريس، تحرير حساب رأس المال المزايا والمخاطر، تجربة الدول النامية" مجلة المصرفي، مجلة فصلية، مصرفية واقتصادية تصدر عن بنك السودان المركزي، عدد 35، 2005، ص 2.

❖ تتمثل حجم المعارضين في ¹ :

-تركت حرية رؤوس الأموال آثار سلبية في إستقرار الأوضاع الإقتصادية الكلية، إذ غالبا ما تفتقد السلطة النقدية سلطتها في صوغ ما يناسبها من سياسات نقدية، خاصة فيما يتعلق بسياسة الصرف، وإستقرار الأسعار، والأوضاع المالية والنقدية .
تعرض الأسواق المالية التي تتجه إلى الإندماج في أسواق المال الدولية لصدمات قوية على إثر الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال .

-يمكن أن يؤثر التدفق المتزايد لرأس المال في درجة الإستعاب المحلي، وهو ما يرفع الواردات السلعية، ومنه إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري وميزان المعاملات التجارية.

المطلب الثاني : العوامل المتحكمة في تدفق رأس المال

يخضع تدفق رأس المال إلى عدة عوامل التي تساهم في توجيه الحركة بين الدول

و، من بين هذه العوامل نذكر مايلي :

1-عوامل داخلية (عوامل السحب).

2-عوامل خارجية (عوامل الدفع).

1-العوامل الداخلية (عوامل السحب):

تتمثل العوامل الداخلية في السياسات المنتهجة محليا وذلك لجذب التدفقات الرأسمالية، ومن بينها نذكر :

❖ الإهتمام بالإصلاح السياسة المالية وتدعيم الإستقرار الكلي من شأنه أن يجذب

رؤوس الأموال الأجنبية .

❖ المحافظة على إستقرار الأسعار وحد من التضخم .

❖ الزيادة المستقلة في دالة الطلب على النقود المحلية، حيث يحتمل أن تقود الزيادة

الحاصلة في الطلب على النقود إلى جذب رأس المال الأجنبي (كالإستثمارات

مالية) ¹.

¹ غربي احمد و صحراوي جميلة، مرجع سبق ذكره، ص 65.

❖ ثبات أسعار الصرف على الأقل في المدى القصير ،والتي أصبحت من أهم المحفزات لجذب المستثمرين الأجانب .

2/العوامل الخارجية (عوامل الدفع) :

زيادة على العوامل الداخلية التي سبق ذكرها هناك عوامل خارجية ،تساهم في جذب رؤوس الأموال ،حيث تبرز فيمايلي :

- ❖ إنخفاض أسعار الفائدة الدولية ،حيث تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الحركة الدولية لرأس المال ،حيث تتدفق رؤوس الأموال إلى البلدان التي تتميز بإرتفاع معدل الفائدة والتي عادة تمثل البلدان ذات العجز المالي².
- ❖ الركود الإقتصادي الذي شهدته بعض الدول الصناعية ساهم في دفع رؤوس الأموال إلى التوجه نحو الدول التي تمتلك فرص إستثمارية .
- ❖ الأوضاع السياسية تلعب دور مهم في توجيه حركة رؤوس الأموال .
- ❖ المخاطر الإقتصادية والمتمثلة أساسا في تدهور النقدي وإرتفاع معدل التضخم الذي يساهم في تدهور القدرة الشرائية يؤدي إلى تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج .

3/الآثار المترتبة في تدفق رأس المال :

تطبيق سياسة تحرير رأس المال في الدول النامية مبنيا على كون هذه الدول تعاني من مشاكل في الموارد المالية ،والتي تساهم في دفع عجلة الإستثمار بعد إستقطاب رؤوس أموال أجنبية ،غير أن هذه السياسة المنتهجة في الدول النامية أظهرت آثار سلبية إلى جانب آثار إيجابية .

وفيما يلي سوف نعرض بعض هذه الآثار الناجمة عن تطبيق سياسة تحرير حساب رأس المال .

¹ محمد عزيز، محمود سعيد الفخاري، "الاقتصاد الدولي" منشورات قار يونس، 1991، ص 91.
² اليخندروا لوبييز- ميخيا، "التدفقات الضخمة لرأس المال" مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر، 1999، ص 23.

1/ الآثار الإيجابية لتحرير حساب رأس المال :

يمكن إبراز آثار تحرير حساب رأس المال فيما يلي :

- ❖ إمكانية حماية الأسر والمؤسسات من الإضطرابات والأزمات المالية التي يمكن أن تحدث في البلد الأم .
- ❖ تحرير حساب رأس المال يساهم في إنفتاح إلى الأسواق الخارجية .
- ❖ الإسراع من وتيرة النمو دون الحاجة إلى إتخاذ سياسات إنكماشية .
- ❖ توجيه تدفقات رأس المال الأجنبي (الناجمة عن عملية التحرير بطريقة جيدة يمكن أن يدعم النمو الإقتصادي، ونظرا لإنخفاض متوسط دخل الفرد ومعدل الإستثمار في الدول النامية، فإنها تسجل معدلات ضعيفة لنمو الإقتصادي فهي تبقى في حاجة ماسة لرأس المال الأجنبي لتكميل الموارد المحلية وبالتالي تحقيق معدلات إستثمار عالية¹ .

يمكن القول أن الآثار الإيجابية المترتبة عن تحرير حساب رأس المال تكمن في

تحسين مستوى الإستثمار، ورفع من كفاءة السوق المحلي، ودخول التكنولوجيا المتقدمة وخيرات الأجنبية، التي تساعد على دفع عملية النمو الإقتصادي .

2/ الآثار السلبية الناتجة عن تحرير حساب رأس المال :

رغم الإيجابيات فهناك سلبيات التي يجب التطرق لها، وتتمثل في :

- ❖ زيادة تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل يترتب عنه توسع حجم الأصول المالية المحلية وزيادة الطلب عن السلع المحلية وبالتالي إرتفاع معدلات التضخم علاوة على حدوث إرتفاع في سعر الصرف العملة المحلية، وإحتمال تفاقم حالة عدم الإستقرار في الإقتصاد الكلي يجعل تدفقات رؤوس الأموال نفسها غير مستقرة² .

¹ ر.باري جونسون " تسلسل الإجراءات لتحرير حساب رأس المال"، مجلة التنمية، ديسمبر، 1999، ص 22.

² شدا جمال خطيب، صعق الركيب، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- ❖ عدم قدرة الدول النامية للإحتواء كافة التدفقات المالية وهذا بسبب ضعف أنظمتها المالية، وإشرافها النقدي .
- ❖ زيادة التدفقات المالية يمكنها إحداث خلل في توازن للعملة المحلية، مما يدفع البنك المركزي بتدخل لوقف هذا التدهور مستعينا بذلك إحتياطي العملة الأجنبية، وبالتالي إنخفاض مستواه لدى البنك المركزي .
- لتطبيق تحرير حساب رأس المال يجب توفر شروط، وذلك لتفادي هذا الآثار السلبية التي تناولناها سابقا .

4/ شروط نجاح تحرير حساب رأس المال :

- لضمان نجاح تحرير حساب رأس المال وتفادي الأخطار التي قد تتجم عليه يجب تطبيق مجموعة من القواعد والتنظيمات وتوفير المناخ الإقتصادي الملائم، وفيمايلي سوف نعرض أهم هذه الشروط لنجاح تحرير حساب رأس المال :
- 1/ تطبيق مجموعة من القواعد والإجراءات الإحترازية الخاصة بالمعاملات والتحويلات الأجنبية .
- 2/ تحرير أسعار الصرف قبل الإقدام على التحرير المالي لتفادي الأزمات المالية .
- 3/ تعزيز الدور الإشرافي لسلطات النقدية .
- 4/ الإبقاء على القيود الخاصة بتدفقات رؤوس الأموال القصيرة الأجل وبعض أنواع معاملات رأس المال وذلك لكسب الوقت الضروري لإعادة هيكلة الأسواق المالية بصفة جيدة ووضع المعايير المناسبة لتحوط والإشراف وتعزيز إستعمال، الأدوات النقدية الغير مباشرة¹ .

المطلب الثالث: تأثير التطور المالي على النمو الإقتصادي

- إن الهدف الرئيسي من تطبيق سياسة التحرير المالي في أغلب الدول هو تحقيق التطور المالي، وذلك بتعزيز دور الوساطة المالية ورفع القيود على البنوك من إحتياطي إجباري المفروض عليها وكذى تحرير أسعار الفائدة ورفع الحواجز المفروضة على حساب رأس

¹ دار باري جونسون، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

المال، وعلى دخول الإستثمارات الأجنبية التي تساهم وبشكل كبير في رفع من القدرة التنافسية للبنوك والمؤسسات المالية داخل النظام المالي المحلي، والذي ينعكس إيجابيا على نوعية الخدمة المالية المقدمة، والذي يؤدي إلى التطور المالي .

-لقد أكد العديد من الإقتصاديين (Gold smith ,Walter Baghot (1873), Schumpeter (1911),

(1956), Gurley and shaw (1969)) أن التطور المالي يحفز النمو الإقتصادي في الدول .

-كما إعتبر كل من Mckinnon و shaw ومؤيديهم أن أساس نظرية التحرير المالي هو التطور المالي الذي هو الركيزة الأساسية للنمو الإقتصادي في الدول النامية¹ .

-إن القاعدة الإستراتيجية للتطور الإقتصادي مرتكزة على نظام مالي فعال، وإعتبار أن نظاما ماليا متطورا يسمح بالتخصيص الأمثل للموارد المالية، والزيادة في الإستثمارات في دفع عجلة النمو الإقتصادي .

-لقد ساهم نموذج PAGANO (1993) بشرح أهمية الوساطة المالية المتطورة في زيادة النمو الإقتصادي.

نموذج PAGANO (1993) :

وضع pagano (1993) نموذجا مبسطا للنمو الذاتي يظهر من خلاله تأثير العوامل المالية على النمو الإقتصادي، وقد بدأ pagano من نموذج AK المطور من طرف Robelo (1991) والذي يعني أن الإنتاج الإجمالي دالة في مخزون رأس المال² .

$$Y_T = AK_T \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

K: مخزون رأس المال

¹ بلقاسم بن علال، "دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبق في الدول النامية، دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (1990/2011)" مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، عدد الثاني، ديسمبر، 2014، ص 282.

² Garip turunc « développement du secteur financière et croissance : le cas des pays émergents méditerranéens » revus région et développement , université mantesquies Bordeu , N° 10, 1999, p .p 93-94.

A: الإنتاجية الحدية لرأس المال .

Y: الإنتاج الإجمالي .

كما إفترض PAGANO أن :

▪ عدد السكان مستقر

▪ وجود منتج واحد في الإقتصاد (توازن في سوق السلع).

ولقد أضاف PAGANO إلى هذا النموذج معادلة خاصة بالإستثمار

$$I_T = K_{T+1} - (1 - \delta) \cdot K_T \dots \dots \dots (2)$$

حيث :

I: إستثمار الحقيقي

δ : معدل إنخفاض في رأس المال (إهتلاك رأس المال) في فترة واحدة .

❖ حيث تعبر هذه المعادلة عن العلاقة بين الإستثمار ومخزون رأس المال إذ أن

الإستثمار خلال فترة T تعبر عن نمو مخزون رأس المال والتي تسمح بحصول في

الفترة T+1 على مخزون أكبر لرأس المال وهذا يشرح وجود علاقة طردية بين

الإستثمار ورأس المال على المدى الطويل .

نحصل على التوازن في سوق رأس المال بإفتراض أن جزء من الإيدار ($1 - \theta$) تتسرب

خارج النظام المالي إما بسبب تكاليف الوساطة المالية أو عدم كفاءة السوق المالية¹.

$$I_T = \theta S_T \dots \dots \dots (3)$$

- معدل النمو الإقتصادي الذي يعبر عن مقدار الزيادة في الإنتاج في الفترة T+1 :

$$Y_{T+1} = (Y_{T+1} - Y_T) / Y_T = (Y_{T+1} / Y_T) - 1 = (K_{T+1} / K_T) - 1$$

- وبإستعمال المعادلتين (2) و (3) نتحصل على معدل النمو الإقتصادي g :

$$g = \frac{I + (1 - \delta)k}{k} - 1 \Rightarrow g = \frac{I + K - \delta}{K} - 1$$

¹شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 59.

$$g = \frac{I}{K} - \delta \Rightarrow g = A \cdot \frac{I}{Y} - \delta \Rightarrow g = A \cdot \emptyset \cdot \frac{S}{Y} - \delta$$

$$g = A \cdot \emptyset \cdot S - \delta \dots\dots\dots(4)$$

حيث :

$$S = \frac{S}{Y}$$

تمثل معدل الادخار

من المعادلة (4) نلاحظ مجموعة الأنظمة المالية التي تأثر على النمو الإقتصادي ،حيث أن إرتفاع النمو الإقتصادي متعلق ب:

1/زيادة \emptyset نسبة الإدخار الموجهة للإستثمار :

حيث أيد PAGANO تحليل Mckinnon و Shaw نسبة لدور التحرير المالي في الرفع من فعالية الوساطة المالية وتطوير أنظمتها المالية ،والتي تساهم في رفع وتيرة النمو الإقتصادي في الدول النامية .

2/زيادة A: الإنتاجية الحدية لرأس المال

ويعود هذا أساسا إلى دور الوساطة المالية في جمع المعلومات والتشجيع على الإستثمار في مشاريع ذات صلة مخاطرة مرتفعة نظرا لوجود تقاسم للخطر من طرف الوساطة المالية¹.

3/زيادة معدل الإدخار الخاص S :

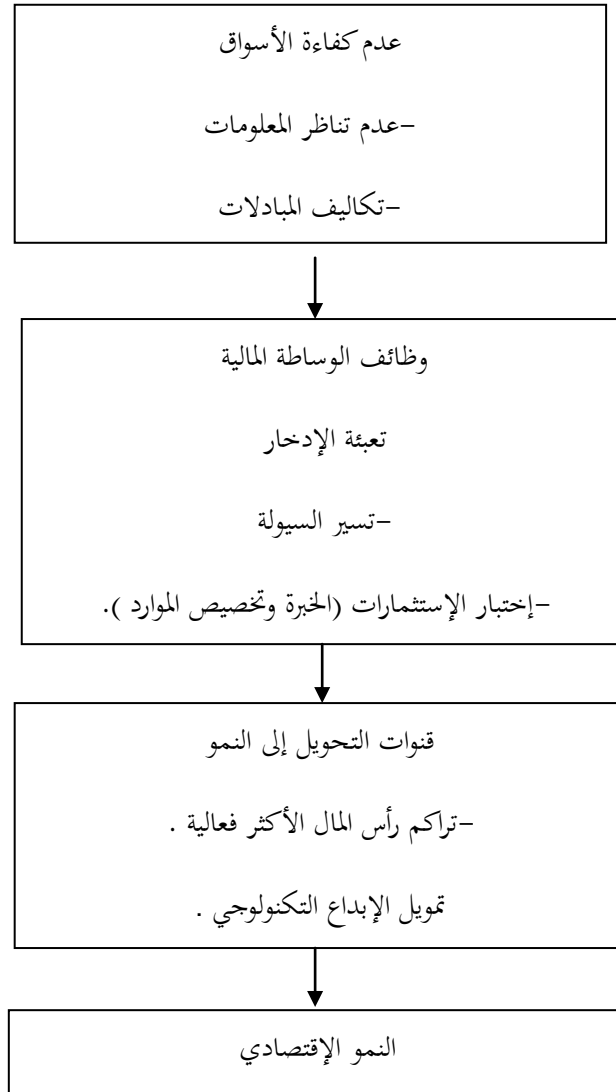
يؤثر النظام المالي على النمو الإقتصادي بواسطة معدل الإدخار الخاص (S) أو الميل للإدخار ،وهذا يرتبط كذلك بنوعية الخدمات المقدمة من طرف الوساطة المالية إلى المدخرين ،حيث أنه كلما زاد عرض وتنوع الأدوات المالية المتاحة للمدخرين ،والعائد المتوقع على الإدخار ،يقل الميل للإستهلاك والإدخار غير المنتج ،وبالمقابل يرتفع الإدخار المالي مما يزيد من حجم الموارد المتاحة للإستثمار ،فيرتفع بذلك النمو الإقتصادي².

يمكن تلخيص العلاقة بين التطور المالي والنمو الإقتصادي في الشكل التالي :

¹ شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 60.

² Garip turunc, op-cit, p 94.

الشكل رقم (2-4): العلاقة النظرية بين التطور المالي والنمو الإقتصادي



Source : Arnaud Bourgain , Patrice Piertti « Finance et dynamique du document de travail N°02-1 janvier 2002 ; p3 ; Site www.culu.fr consulté le 16/03/2018.

خلاصة الفصل :

إن النمو الإقتصادي يعتبر كمؤشر يعكس مدى تطور القطاع المالي و النشاط الإقتصادي لبلد ما ، إذ أنه يعطي صورة شاملة لمجموعة من المتغيرات التي ترتبط به و تساهم في تقييم الأوضاع السائدة في ذلك الإقتصاد .

و كما لاحظنا سابقا فإن النمو الإقتصادي يركز على مجموعة من العوامل المتمثلة في " العمل ، رأس المال ، و التكنولوجيا ، إذ أن هذه العوامل تعد مكملة لبعضها البعض .

وكخلاصة لما سبق فإنه توجد علاقة كبيرة بين سياسة التحرير المالي و النمو الإقتصادي ، حيث أن تحرير حساب رأس المال يساهم في جذب الإستثمارات الأجنبية مما ينعكس إيجابيا على النظام المالي الداخلي ويزيد من الحدة التنافسية بين البنوك و المؤسسات المالية ، الأمر الذي يؤدي إلى تحسن الخدمات المالية ، و من ثم تطور القطاع المالي المحلي ، الذي يزيد بدوره من معدلات النمو الإقتصادي .

الفصل الثالث : الإصلاحات المالية
و دراسة قياسية لأثر التحرير
المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر

تمهيد :

لقد عملت الجزائر منذ الاستقلال على إعادة بناء نظامها المالي، والبنكي على وجه الخصوص، وذلك بتحويل نظامها البنكي لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية التي تفرض التحكم الكامل في النظام المالي والبنكي للحصول على الدعم الكافي لتشجيع الاستثمار والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة، غير ان تدخل الدولة في التسيير الإداري للعمليات المالية أدى إلى عجز المؤسسات البنكية عن تمويل الاقتصاد الوطني، الوضع الذي أدى إلى تفاقم أزمات داخلية وخارجية مما دفع سلطات الجزائرية بوضع برنامج إصلاحي جديد يختلف عن الإجراءات التي اتخذتها الدولة في السابق، وذلك بخلق مؤسسات مالية وبنكية جديدة لدعم النمو الاقتصادي للبلد، لكن سرعان ما أبدت هذه البنوك عجزها في تخطي الازمة الاقتصادية المتمثلة في انهيار أسعار البترول سنة 1986، الأمر الذي استجوب إعادة النظر في إصلاح المالي خلال فترة الثمانينيات .

بعد فشل الإصلاحات التي برمجتها الدولة خلال فترة الثمانينيات ، كان من الضرورة عليها تبني إصلاحات جديدة مبنية أساسا على اقتصاد حر ، الأمر الذي استوجب إعادة النظر في دواليب الجهاز المالي و المصرفي ، ولذلك انتهجت الدولة في بداية التسعينيات مجموعة من الإصلاحات تهدف من خلالها على مراجعة شروط عمل البنوك ومنحها بعض الاستقلالية وفك بعض القيود عليها، لتستعيد بذلك دورها الأساسي في جذب الإستثمارات الإنتاجية ، وتشجيع الادخار وتنظيم عمل النقود، الأمر الذي يقود النظام المالي من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق الذي يعد شريكا في عملية النمو الاقتصادي وفي هذا الفصل سوف نتطرق لأهم الإصلاحات التي بادرت بها الجزائر لإصلاح منظومتها المالية والمصرفية .

المبحث الأول : النظام المالي الجزائري خلال فترة الكبح المالي

لقد شهد النظام المالي والمصرفي الجزائري جملة من الاصلاحات منذ مطلع السبعينيات إلى غاية السنوات الأخيرة وهذا لمواكبة المستجدات والمتغيرات الاقتصادية التي شهدها النظام الاقتصادي آنذاك.

تجلت هذه الاصلاحات في تدخل الدولة وتطبيق مجموعة من ضوابط وفرض رقابة على البنوك الخاصة وسيطرة البنوك العمومية على النشاط التمويلي .

لقد خلف تطبيق سياسة الكبح المالي من طرف الجزائر آثارا سلبية على نظامها المالي في تلك الفترة .

المطلب الأول : هيكله المؤسسات المصرفية في ظل سياسة الكبح المالي

لقد عرفت الجزائر خلال الحقبة الإستعمارية نظاماً مالياً وبنكياً ذو نمط لبيرالي فرنسي، موجهاً لخدمة الأقلية الاستعمارية حيث كانت تشتمل هذه المنظومة على شبكة كبيرة من المصارف والمنشآت المالية العامة والخاصة، كما تميزت بكونها امتداد للمنظومة المصرفية الفرنسية، فقد تمثلت وظيفتها الأساسية في السهر على خدمة المصالح الفرنسية بالجزائر كتمويلها القطاعات المكملة لاقتصاد الفرنسي مثل نشاطات التنقيب على البترول ، مناجم الفحم والحديد، التجارة الخارجية في حين بقيت الأنشطة المملوكة من طرف الجزائريين مثل : الزراعة التقليدية، صناعات حرفية بسيطة ، بعيدة كل البعد عن مجال اهتمام السياسة التمويلية لهذه المنظومة.¹

وفور حصولها على الاستقلال سعت الجزائر إلى استرجاع سيادتها الوطنية وذلك باتخاذ إجراءات استعجالية والمتمثلة في إنشاء نظام مالي وبنكي مستقل من خلال إنشاء :
1-الخزينة العمومية : تأسست في 1962/08/29 وكانت مهمتها الرئيسية منح قروض استثمارية للقطاع الاقتصادي، وقروض تجهيزية للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا .
2-البنك المركزي الجزائري BCA : وقد كان ذلك في 13 ديسمبر 1963 بموجب القانون رقم 62-144² ،حيث عينة كمؤسسة عمومية مكلفة :

- بالإصدار النقود ومراقبتها .
- الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية .
- توجيه السياسة النقدية وفق الاتجاه الذي يخدم المصالح الاقتصادية الوطنية .
- إدارة وتسيير القروض بواسطة وسائل السياسة النقدية (معدل الخصم) .

¹بلعزوز بن علي ،" محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004، ص 171.

²الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي" ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2015-09، ص 330.

-إدارة الاحتياطي من العملات الأجنبية .

ومن أجل تمويل النشاطات الاقتصادية الأخرى تم إنشاء :

3-البنك الجزائري للتنمية (BAD) :تأسس الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) بموجب القانون رقم 63-165 في 7 ماي 1963 وتم تغيير باسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في 1972¹ . تم إنشاء (BAD) وذلك للمساعدة في تمويل الاستثمارات الإنتاجية وتحقيق المخطط التنموي .

4-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط(CNEP):

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964 وذلك بموجب القانون رقم 64/227، تكمن مهمته في تعبئة الادخارات المالية للعائلات، وتحويل الودائع الادخارية بالى توظيفات مالية للخزينة العمومية .

كما قامت الجزائر بتأميم بعض البنوك الأجنبية ، وذلك سعياً منها لدعم البنك

المركزي والخزينة العمومية وعليه أسفرت عملية التأميم بظهور :

البنك الوطني الجزائري (BNA) : أنشئ هذا البنك في 13 جوان 1966 حيث يعتبر من أولى البنوك التجارية في الجزائر، ومن أهم وظائفه نذكر ما يلي :

-منح قروض للقطاع الصناعي .

-منح الاعتمادات للقطاع الزراعة المسير ذاتيا .

القرض الشعبي الجزائري (CPA) :تأسس في 14 ماي 1966 بموجب الأمر رقم 66/178، حيث يقوم بجمع الودائع ومنح قروض قصيرة المدى .

¹طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 331.

البنك الخارجي الجزائري (BEA) : تم تأسيسه بموجب الأمر رقم 67/204 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967 ، حيث يهتم هذا البنك بمنح القروض للاستيراد ، وتأمين المصدرين الجزائريين وإشراف على القروض الخارجية .

المطلب الثاني : الإصلاحات المالية لسنة 1971

لقد عرفت هذه الفترة إدخال مجموعة من التعديلات والإصلاحات مست كل من السياسة النقدية والمالية، في إطار المخطط الرباعي الأول 1970-1973 والمخطط الرباعي الثالث 1974-1977 والمخطط الخماسي الأول 1980-1984 .

لقد كانت المنهجية التي يقوم عليها النظام المصرفي الوطني في هذه الفترة هي نفس المنهجية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الوطني ، وقد ارتكز تنظيم الاقتصادي الوطني على التخطيط المركزي المسند إلى مبادئ وقواعد الاقتصاد الاشتراكي¹ ، فبهذا كانت الإصلاحات المالية لسنة 1971 تهدف إلى دعم إجراءات الكبح المالي وذلك لتمكين الحكومة من توفير التمويل للازمات لتفعيل مخططاتها التنموية من جهة ، وسيطرة على النظام المالي من جهة أخرى .

ونجد أن الإصلاحات المالية لسنة 1971 شملة ما يلي²:

1/تدعيم الرقابة وذلك عن طريق إجبار المؤسسات على فتح حسابين هما حساب الاستغلال الذي يختص في تمويل العمليات قصيرة الأجل وحساب الاستغلال الذي يختص في تمويل العمليات المتوسطة وطويلة المدى.

¹ طاهر لطرش، "تقنيات البنوك" ، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص 177.
² بحوص مجنوب، "اثر الإصلاحات المالية على السياسة النقدية" ، رسالة ماجستير ، جامعة بشار، 2006/2005، ص

2/تدعيم عملية تعبئة الموارد المالية عن طريق إنشاء فروع للمؤسسات المالية والبنوك في كافة أنحاء التراب الوطني .

3/إلغاء التمويل الذاتي من أجل إتاحة الفرص للحكومة لتطبيق التخطيط المركزي .

4/إجبارية المؤسسات على المشاركة في ميزانية الدولة .

5/إجبارية البنوك على تمويل المشاريع والمؤسسات العمومية .

6/إنشاء المجلس الوطني للقرض كهيئة استثمارية ، ولجنة التقنية للمؤسسات المصرفية

كهيئة رقابية ، وهذا بموجب الأمر 71-74 الصادر في 30 جوان 1971.¹

وقد أصبح القطاع المالي الجزائري على ضوء هذه الإصلاحات يتميز بالصفات التالية :

-رقابة الدولة .

-هيمنة الخزينة حتى أصبحت تلعب دور الوسيط الأساسي في عملية التمويل .

-تخصص البنوك في قطاعات معينة، مما أضعف المنافسة بين البنوك داخل النظام المالي الجزائري.

-التركيز في عملية التمويل على القطاع العام وإهمال القطاع الخاص، الأمر الذي أدى إلى ضعف الادخار الوطني .

-عدم استقلالية البنوك وبصفة خاصة البنك المركزي، والإستعمال الضيق للآليات التقليدية للسياسة النقدية.²

¹ باشوندة رفيق، سليمان زرقاني "عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري"، تحديات وواقع الإقتصادي، جامعة الجيلالي الياس، ص 68.

² زيتوني كمال، "النظام المصرفي الجزائري"، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017/2011، ص 5.

تزامناً مع إطلاق مخطط الخماسي الأول (1980-1984) باشرت الدولة الجزائرية بإعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري لينبثق عنهما مؤسستان مصرفيتان هما:¹

1 بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

2 بنك التنمية المحلية (BDL).

إن فشل هذه الإصلاحات خلال هذه الفترة كان نتيجة لـ :

- تمويل المؤسسات الوطنية بصورة آلية دون فرض رقابة عليها .
- سيطرة وزارة المالية، وتحديد صلاحيات البنك المركزي ، وتتمثل هذه صلاحيات أساساً في تلبية حاجيات الخزينة العمومية.
- غياب سياسة الإقراض، ومنح قروض دون ضمان الإسترجاع .

المطلب الثالث : انعكاسات سياسة الكبح المالي على النظام المالي والمصرفي الجزائري

كان للتطبيق سياسة الكبح المالي خلال فترة (1971-1980) مجموعة من الانعكاسات المتمثلة في ما يلي² :

1. أدى سوء تخصيص الائتمان نتيجة التدخل في تنظيم الائتمان و توجيهه إدارياً و استخدام أساليب غير سعريه في اتخاذ القرارات الائتمانية إلى خفض نصيب الائتمان الموجه للقطاعات المفترض دعمها و توجيه الائتمان لها(أثر سلبي على توزيع

¹ بلعزوز بن علي، عتوش عاشور" واقع المنظومة الجزائرية ونهج الإصلاح" ، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، الجزائر، 2004، ص 3.

2 عاطف وليم أندوراس" السياسة المالية و أسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول الإقتصاد السوق"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص196.

القروض في الاقتصاد حيث استفادت القطاعات غير المنتجة من أغلب التمويل على حساب القطاعات ذات الإنتاجية الكبيرة).

2. زيادة سقف و توجيه القروض من حجم الموجهة للقطاع العام لأغراض سياسية، و قد تزامن مع ارتفاع نسبة القروض غير المستردة و القروض غير المنتظمة و الراكدة نتيجة التوزيع السيئ لها و عدم الأخذ بمعايير الحيطة و الحذر المصرفية لمراعاة شروط الملائمة المصرفية للبنوك و المؤسسات المالية أثناء و بعد توزيع هذه القروض، كذلك لمراعاة القدرة على التسديد من جانب المستفيدين من هذه القروض، و قد أدت تلك النسبة المرتفعة من القروض غير المستردة إلى جانب متطلبات الاحتياطي الإلزامي و الضرائب المرتفعة على العمليات المصرفية غير المتكافئة مع تلك النسبة إلى ممارسة ضغوط سلبية على كل من ربحية البنوك و القاعدة الرأسمالية لها، فنتج عن ذلك ارتفاع الهامش بين أسعار الفائدة على الودائع و أسعار الفائدة على القروض، الأمر الذي أدى إلى تقليص رقعة النشاط المصرفي.¹
3. أدى ارتفاع الضرائب المستحقة على العمليات المصرفية، بالإضافة إلى معدل الاحتياطي القانوني و نسبة السيولة المبالغ فيها إلى ارتفاع هامش معدلات الفائدة و تدني كفاءة الوساطة المالية.²

¹ Bapitiste Venet ,opt cité, P 51.

² François Shesnais "Mondialisation financier- genèse, coût et enjeux" Syros Paris 1997, P 101.

المبحث الثاني : النظام المالي الجزائري من الكبح إلى التحرير

بعد فشل التدخل الحكومي "سياسة الكبح المالي" التي انتهجتها الجزائر، قامت الأخيرة بمجموعة من الإصلاحات المالية لاعادت تفعيل نظامها المالي و المصرفي ، و تشمل هذه الإصلاحات ما يلي :

المطلب الأول : الإصلاحات المالية لسنة 1986

بعد التناقضات و الإختلالات التي شهدتها فترة السبعينات، عملت السلطات الجزائرية على إدخال إصلاحات جديدة في سنة 1986 بموجب قانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986، تهدف إلى إرساء مجموعة من القواعد لتفعيل النظام المالي والمصرفي، مؤكدة على ضرورة إقامة نظام مصرفي ذو مستويين بتوضيحه لمهام كل من البنك المركزي والبنوك التجارية .

أهم القواعد التي جاء بها قانون القرض والبنك لسنة 1986 :

- استفادة البنك المركزي لدورة كبنك البنوك، وأصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية وإن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة.¹

- ضبط ومراقبة توزيع القروض على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بواسطة وسائل النقدية.²

- استفادة مؤسسات التمويل لدورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الادخار وتوزيع للقروض في إطار المخطط الوطني القرض .

- توفير البيئة الاقتصادية المناسبة لاستقرار العملة وحسن سير المنظومة المصرفية .

- تقليص دور الخزينة في نظام التمويل وتغيب مركزه الموارد المالية.¹

¹ طاهر لطرش "الاقتصاد النقدي والبنكي" ، مرجع سبق ذكره، ص 327.

² بلعزوز بن علي ، "مرجع سبق ذكره"، ص 183.

لقد ساهمت الإصلاحات المالية لسنة 1986 بتنظيم وتطوير النظام المالي والمصرفي آنذاك، وذلك تماشياً مع متطلبات المرحلة الجديدة للاقتصاد الوطني .

المطلب الثاني : الإصلاحات المالية لسنة 1988

يعتبر القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 قانوناً تكميلياً للقانون السابق، حيث كان الهدف منه هو إصلاح الهياكل المالية للمؤسسات البنكية لجعلها أكثر فعالية، من خلال تطبيق مبدأ إستقلالية المؤسسات العمومية، والتأكيد على طابعها التجاري، وإعادة النظر في مجمل العلاقات التي تربطها بالنظام المصرفي .

ومن أهم القواعد التي جاء بها قانون 1988 :²

- 1/ اعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.
- 2/ السماح للمؤسسات المالية الغير بنكية بأن تقوم بالتوظيف المالي كالحصول على الأسهم والسندات الصادرة عن المؤسسات المحلية والأجنبية .
- 3/ تدعيم دور البنك المركزي في تسيير السياسة النقدية .
- 4/ إلغاء نظام الرخص العامة للاستيراد وتعويض بميزانية العملة الصعبة .
- 5/ إنشاء مؤسسات مالية جديدة .

المطلب الثالث : الإصلاحات المالية لسنة 1990 (البداية الفعلية لسياسة التحرير المالي)

إن قانون النقد والقرض 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990³ يعتبر منعرجاً هاماً في مسار الإصلاحات المالية، والذي حاولت من خلاله السلطات الجزائرية تقادي

¹ طاهر لطرش ، " مرجع سبق ذكره، ص 327.

² طاهر لطرش ، " مرجع سبق ذكره، ص ص 194، 195.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون النقد والقرض، 90-10، الجريدة الرسمية، رقم 16، 14/04/1990.

الاختلالات المالية التي شهدتها سنة 1986-1988 ، تماشياً مع سياسة التحول إلى إقتصاد السوق، حيث تضمن هذا القانون تعزيز دور البنوك لزيادة فعالية بنك البنوك، وكذا فتح الإستثمارات في السوق المصرفية الجزائرية أمام القطاع الخاص والأجنبي .

وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب الثالث على أهم المبادئ التي جاء بها قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض .

1/مبادئ القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض :

يقوم قانون النقد والقرض 90-10 على جملة من المبادئ التي تعد محور رئيسي لإعادة تنشيط دور الوساطة المالية من جهة ومنح أكبر إستقلالية للبنك المركزي من جهة أخرى وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:¹

1-1/الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية :

-إستفادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا إن كان ذلك على مستوى المؤسسات العمومية أو على مستوى العائلات والمؤسسات الخاصة .

-تنشيط السوق النقدية واستعادة السياسة النقدية لوظائفها كوسيلة رئيسة من وسائل الضبط الإقتصادي .

-توفير الشروط الضرورية التي تسمح بمنح القروض بناء على معايير لا تميز بين الأعوان الإقتصاديين، لاسيما بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة .

-إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دوراً مهماً في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض .

¹ طاهر لطرش ، " الاقتصاد النقدي والبنكي" ، مرجع سبق ذكره، ص ص 344، 345..

1-2/ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة

يسمح هذا الفصل بين الدائرتين بتحقيق الأهداف التالية :

-تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتركمة عليها بشكل يسمح بتخفيف الدين العمومي الداخلي .

-تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال .

-الحد من الآثار السلبية على التوازنات النقدية التي تنتج عن المالية العامة التي لا تقيدتها ضوابط فيما يتعلق بتفاعلها وعلاقتها بالحقل النقدي .

1-3/ الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القروض :

يتم بموجب الفصل بين هذه الإدارتين ،القيام بأبعاد الخزينة عن منح القروض، وفتح

الباب أمام النظام البنكي لاستعادة مسؤوليته في منح القروض في إطار مهامه التقليدية، ومن أهم الأهداف التي سعى إليها هذه الفصل هي :

-إستعادة البنوك والمؤسسات العمومية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض.

-أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية، وإنما يركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع .

-تقليص من آثار عملية الإستبعاد المالي وما ينجم عنه من تأثير سلبي على تمويل القطاع الخاص في إطار هذه السياسة الجديدة التي لا تريد التمييز بين القطاعات الاقتصادية فيما إذا كانت عمومية أو خاصة .

1-4/ إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة :

لقد كان الهدف من إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة لإلغاء التشتت الذي كانت تشهده السلطة النقدية في السابق، حيث كانت وزارة المالية تلعب دور السلطة في حين كانت الخزينة تلجأ إلى البنك المركزي لتغطية عجزها ، مما استدعى إنشاء سلطة نقدية على مستوى البنك المركزي، حيث أطلق على هذه الهيئة الجديدة اسم مجلس النقد والقرض حيث تكون هذه السلطة النقدية :¹

-وحيدة، من أجل ضمان إنسجام السياسة النقدية .

-مستقلة، من أجل ضمان تنفيذ السياسة النقدية لتحقيق الأهداف النقدية، دون تأثيرات وضغوطات داخلية وخارجية .

-موجودة في الدائرة النقدية، لضمان التحكم في تسير النقد والسهر على استقرار العملة².

2/ أهم الأهداف التي جاء بها قانون النقد والقرض 1990 :

-إن الهدف من قانون النقد والقرض تتجلى في إصلاح النظام المالي والمصرفي الجزائري وتحريره من أي تدخل، وتتمثل هذه الأهداف في³:

- الحد من تدخل الدولة في القطاع المالي والمصرفي .

- إرساء قواعد اقتصاد السوق في تسير الاقتصاد الجزائري، وهذا من خلال وضع حد لكل تدخل إداري في النظام المالي والمصرفي ، والتأسيس لملائمة المؤسسات العمومية والبنوك

¹محمد بن باحان ، "الأبعاد الجديدة لاستقلالية البنوك المركزية في ظل العولمة"، دراسة حالة بنك الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 265.

²طرش الطاهر، مكانية السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم التسيير، المدرسة العليا للتجارية-الجزائر- فيفري 2005، ص 322.

³شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 121.

عن طريق تقنين عملية التظهير المالي للمؤسسات، من خلال إصدار الخزينة العامة لسندات لصالح البنوك والمؤسسات المالية، وهذا تمهيد لإنطلاقه حقيقية لإقتصاد الجزائري .

- إعادة تقييم العملية الوطنية بما يخدم الإقتصاد الجزائري، وهذا بتنظيم عملية الإصدار النقدي .

- تحفيز الإستثمارات والسماح بإنشاء بنوك وطنية خاصة وأجنبية .

3/الهياكل الجديدة التي جاء بها قانون النقد والقرض :

لقد شمل قانون 90-10 على مجموعة من الهياكل الجديدة التي تعمل على صندوق البنك المركزي وتتمثل في :

3-1/مجلس النقد والقرض :

يعتبر مجلس إدارة البنك المركزي، وهو سلطة نقدية تتمتع بصلاحيات واسعة في مجال النقد والقرض وإدارة شؤون البنك المركزي، ويتكون هذا المجلس من المحافظ رئيسا، ويعين بمرسوم رئاسي لمدة 5 سنوات، وثلاثة موظفين سامين كأعضاء أيضا يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة حسب كفاءتهم في الميدان الإقتصادي والمالي¹.

¹قانون النقد والقرض رقم (90-10) المؤرخ في 14/04/1990 ، الجريدة الرسمية العدد 16، الصادرة بتاريخ

.1990/04/18

3-2/ اللجنة المصرفية:

تتكون هذه اللجنة من كل من محافظ رئيسا وقاضيين من المحكمة العليا، يقترحها رئيسها الأول، وعضوين يتمتعان بخبرة في الشؤون المصرفية، والمالية وخاصة المحاسبية يقترحها وزير المالية.¹

3-3/ مركزية المخاطر :

والتي تمثل هيئة للمعلومات على مستوى بنك الجزائر، تزود البنوك بمختلف المعلومات حول المستفيدين من القروض، وطبيعة القروض، والضمانات عن كل قرض وقد ألزم بنك الجزائر كل مؤسسات القرض بالانضمام لهذا المركز.²

3-4/ مركز عوارض الدفع :

تم إنشاء مركزية عوارض الدفع بموجب النظام رقم (92-02) المؤرخ في 22 مارس 1992، حيث ألزم البنك المركزي بموجب هذا القانون كافة الوساطة المالية بانضمام إلى هذه المركزية حيث تقوم هذه الأخيرة بتنظيم المعلومات المرتبطة بكل الحوادث والمشاكل التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك التي لها علاقة باستعمال مختلف وسائل الدفع في هذا المجال.³

¹ نوفل سيميلي، إشكالية استقلالية البنوك المركزية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة العربي التبسي، 2004، ص 174.

² شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 123.

³ الجليلي عجة، " الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض " مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، الشلف ، العدد 04، 2004، ص 289.

3-5/ جهاز مكافحة إصدار شيكات دون مؤونة :

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب النظام (92-03) المؤرخ في 22 مارس 1992، ويعمل هذا الجهاز على تجميع المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات لعدم كفاية الرصيد والقيام بتبليغ هذه المعلومات إلى الوسطاء الماليين المعنيين¹.

4/ أهم التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض (90-10)

يعتبر قانون (90-10) من أهم الإصلاحات المالية التي شهدتها الجزائر، إلا أن بعدما دخل حيز الخدمة، ظهرت فيه بعض الثغرات القانونية ، الأمر الذي استدعى تدخل السلطات الجزائرية وقيام بتعديل هذا القانون ، ومن أهم هذه التعديلات نذكر ما يلي :

4-1/ تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001:

جاء هذا التعديل طبقا للأمر رئاسي رقم (01-01) المؤرخ في 27/02/2001 ، والذي يهدف إلى²:

- يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته محافظ يساعده ثلاثة نواب ومحافظ ومجلس الإدارة ومراقبان .

- عدم خضوع وظائف المحافظ ونوابه من أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة مهما تكن اثناء ممارسة وظائفهم ما عدا تمثيل الدولة .

*لقد مس هذا التعديل الجوانب الإدارية لتسيير البنك المركزي ولم يكن له أي تأثير على صلب القانون ومواده .

¹ طاهر لطرش ، الاقتصاد النقدي " مرجع سبق ذكره، ص 375.

² نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2006، ص 116.

4-2/تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003 :

لقد ساهم التعديل الثاني طبقاً للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 بإدخال تعديلات جديّة على القانون مؤكدة التعديلات التي تم إدخالها سنة 2001.

حيث شملت هذه التعديلات ما يلي¹:

-تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس الإدارة وصلاحيات مجلس النقد والقرض وتقوية استقلالية اللجنة المصرفية .

-تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي عن طريق تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية .

-تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وإدخار الجمهور وهذا من خلال تقوية شروط منح الائتمان للبنوك وتعزيز وتوضيح سير مركزي المخاطر .

4-3/تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2004 :

طبقاً للأمر (01-04) الصادر في 04/03/2004 والمتمثل أساساً في تحديد الحد الأدنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية.

4-4/تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008 :

شمل القانون المؤرخ في 08/01/2008 على بعض التعديلات تركزت فيما يلي :

-وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الإقتصاديين.

¹الأمر 11/03 المؤرخ في 26/08/2006 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52 الصادرة في 27/03/2003.

- التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ او نقص الرصيد .

-قانون (04-08) في 2008/02/21 بشأن الحد الأدنى لرأسمال البنوك المالية العامة في الجزائر .

4-5/تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009:

طبقا للأمر (01-09) المؤرخ في 2009/02/17، والمتعلق بأرصدة العملية الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك المعتمد.¹

4-6/تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010 :

طبقا للأمر رقم (01-10) المؤرخ في 2010/08/26، والذي حصل وبشكل أساسي النقاط التالية:²

-تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبار الصلابة المالية باستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات .

-الكشف المبكر عن نقاط الضعف ، وذلك عبر متابعة أفضل البنوك .

-مساهمة السياسة النقدية في الإستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف .

¹ زكية محلوس، اثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009، ص79.

² علي بطاهر ، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، رسالة مقبلة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2006، ص 60.

4-7/تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011 :

تم إصدار بموجب هذا الأمر نطاق بتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011 وهذا لإلزام البنوك باحترام حد أدنى من السيولة ، لضمان استقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري .

المبحث الثالث : دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

لدراسة اثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي ، قمنا باستعمال مجموعة من المؤشرات المالية لقياس التطور المالي .

المطلب الأول : تحليل لمؤشرات قياس التطور المالي

لقياس درجة التطور النظام المالي الجزائري تناولنا في دراستنا أهم ثلاثة مؤشرات وهي:

- 1 للمؤشر (M2/PIB) والذي يقيس حجم الكتلة النقدية .
- 2 للمؤشر (CP/PIB) والذي يقيس القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص .
- 3 للمؤشر (QM/PIB) والذي يقيس مدى قدرة النظام المالي على توفير التمويلات وتعبئة .

التحليل الوصفي للمعطيات:

1- حجم الكتلة النقدية (M2) إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام (M2/PIB) : حيث يشمل

هذا المؤشر مجموع الكتلة النقدية من ودائع لأجل الودائع الجارية والنقود الورقية الإلزامية بإضافة النقود المساعدة .

حيث يرى McKinnon أن ارتفاع نسبة هذا المؤشر يدل على الدور الكبير التي تلعبه الوساطة المالية في الاقتصاد ، أما إذا كانت قيمة هذا المؤشر منخفضة ، يترجم وجود لسياسة الكبح المالي .

الجدول رقم(3-1) : ملخص الاحصاء الوصفي لتغيرات M2/PIB في الفترة (1990-

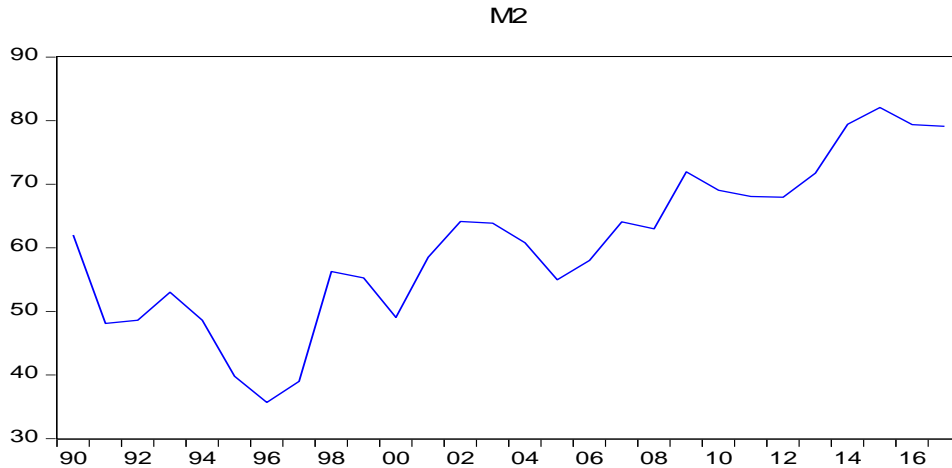
2017)

التفرطح	الالتواء	النحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة العظمى	الوسيط	المتوسط
2.34	-0.11	12.51	35.7	82.05	61.39	60.41

المصدر : من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج 8 EViews

-نلاحظ من الجدول رقم (3-1) إن قيم المتغيرات M2/PIB خلال فترة الدراسة كانت محصور بين اقل قيمة 60.39 % مسجلة سنة 1995 ، و هذه خلال برنامج التصحيح الهيكلي و أعلى قيمة 82.05% مسجلة سنة 2015 و هذا لتحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ما أدى إلى نمو كبير في الكتلة النقدية -بما أن معامل الالتواء سالب (-0.11) فإن التوزيع غير متمائل الى اليسار . -كما نلاحظ أيضا أن معامل التفرطح (2.34) اقل من القيمة (3) ، و هذا يشير الى أن التوزيع اتساعا من التوزيع الطبيعي (platykurtic).

الشكل رقم (3-1): تطور (M2/PIB)



المصدر : من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج 8 EViews

من الشكل السابق رقم (3-1) نلاحظ ارتفاع لهذه النسبة ، حيث بلغت 62% سنة 1990 لتتخفض بعد ذلك لتصل إلى 39.8% و 35.6% و 38.9% خلال الفترة 1995 و 1996 و 1997 على التوالي وذلك بسبب تطبيق سياسة نقدية صارمة من خلال برنامج التصحيح الهيكلي ، لترتفع وتصل إلى 67.4% سنة 2009 وتصل إلى أقصاها 82.05% سنة 2015 وهذا راجع الى تطبيق سياسة رفع الأجور وتحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ما أدى إلى نمو كبير في الكتلة النقدية، غير أن ارتفاع هذه نسبة لا يعني تطور الوساطة المالية بقدر ما يعني زيادة نفقات الدولة من جهة وتطور السوق الموارد من جهة أخرى .

2-نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص (CP) وإلى الناتج الداخلي الخام (CP/PIB) :

حيث يهتم هذا المؤشر بقياس مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتمويل القطاع الخاص، حيث كلما كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة كلما كان النظام المالي أكثر تطور .

الجدول رقم(3-2) : ملخص الاحصاء الوصفي لتغيرات CP/PIB في الفترة(1990-

(2017)

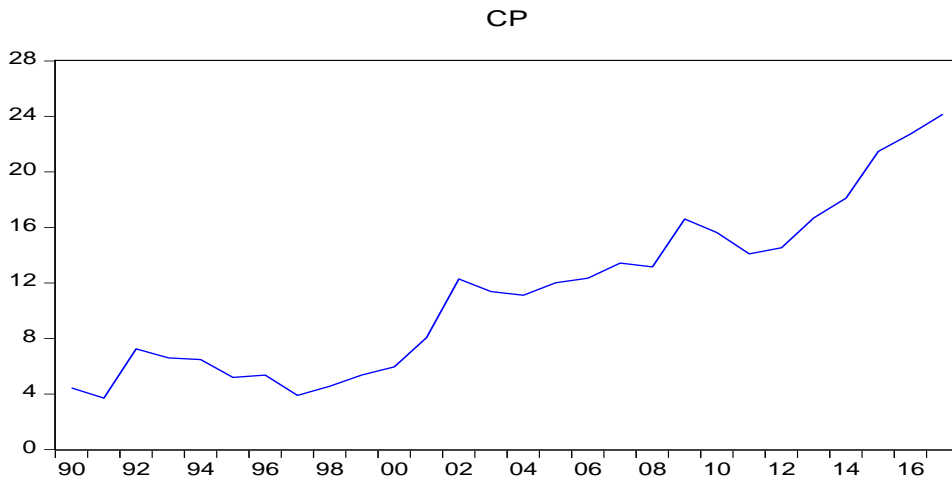
التفرطح	الالتواء	النحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة العظمى	الوسيط	المتوسط
2.29	0.50	5.97	3.7	24.15	11.695	11.30

المصدر : من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج 8 EViews

-بالنسبة لقيم المتغيرة CP/PIB فقد كانت محصورة بين اقل قيمة 3.7% سنة 1991 وهذا راجع لضعف البنوك في تمويل القطاع الخاص و التذبذبات الحاصلة في تلك الفترة لتبلغ أعلى قيمة لها 24.15% سنة 2017 وهذا بعد اهتمام الدولة بتدعيم و تمويل المشاريع التنموية و ذلك بمنح قروض للقطاع الخاص و على وجه الخصوص للشباب الحاملين للمشاريع و الراغبين في إنشاء مؤسسة مصغرة و ذلك لامتناس

- البطالة و دفع عجلة التنمية . إلا أن هذه النسبة تبقى منخفضة و بشكل كبير بالمقارنة مع الدول الشقيقة مثل تونس و المغرب .
- بما أن معامل الالتواء موجب (0.50) فإن التوزيع غير متمائل الى اليمين .
- كما نلاحظ أيضا أن معامل التفرطح (2.29) اقل من القيمة (3) ، و هذا يشير الى أن التوزيع اتساعا من التوزيع الطبيعي (platykurtic) .

الشكل رقم (3-2): تطور المؤشر (CP/PIB)



المصدر : من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج 8 EViews

- من الشكل السابق رقم (3-2) نلاحظ أن نسبة هذا المؤشر لم تتجاوز نسبة 8.06 % حتى سنة 2001 لترتفع خلال سنة 2007 إلى 13.43% ثم ارتفعت تدريجيا لتتراوح بين 16.61% و 22.73% خلال الفترة (2009-2016) لتبلغ أقصاها لسنة 2017 بنسبة 24.15% .

3- معدل إجمالي أشباه النقود (QM) إلى حجم الناتج الداخلي الخام (QM/PIB):

- حيث يعبر هذا المؤشر على مدى قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات وتوفير التمويل للعمليات الاستثمارية، مما يعكس التزام البنوك في المساهمة في العملية التنموية.

الجدول رقم (3-3) : ملخص الاحصاء الوصفي لتغيرات QM/PIB في الفترة (1990-2017)

(2017)

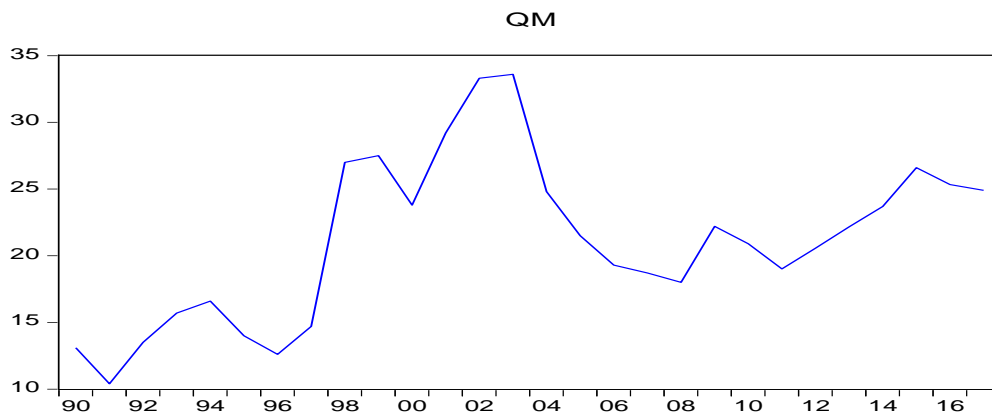
	المتوسط	الوسيط	القيمة العظمى	القيمة الدنيا	النحراف المعياري	الالتواء	التفرطح
QM	21.16	21.2	33.6	10.4	6.12	0.20	2.36

المصدر : من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج 8 EViews

بالنسبة لقيم المتغيرة QM/PIB فقد كانت محصورة بين اقل قيمة 10.4 % سنة 1991 و أعلى قيمة 33.6 % مسجلة سنة 2003 حيث جاء هذا الارتفاع التدريجي نتيجة الإصلاحات التي مست قانون النقد و القرض حيث بادرت هذه الإصلاحات بتحسين دور البنوك و تشجيع الأعوان الاقتصاديين و تحفيزهم بمعدلات فائدة مرتفع لإيداع أموالهم لدى البنوك و المؤسسات المالية .

- بما أن معامل الالتواء موجب (0.20) فان التوزيع غير متمائل الى اليمين .
- كما نلاحظ أيضا أن معامل التفرطح (2.36) اقل من القيمة (3) ، و هذا يشير الى أن التوزيع اتساعا من التوزيع الطبيعي (platykurtic) .

الشكل رقم (3-3) : تطور (QM/PIB)



المصدر : من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج 8 EViews

من الشكل السابق رقم (3-3) نلاحظ أن نسبة هذا المؤشر في ارتفاع حيث بلغت 13.1% سنة 1990 ثم 29.2% سنة 2001 لتبلغ أقصاها سنة 2003 سنة 33.6% حيث يعود هذا الارتفاع خلال هذه الفترة الممتدة (1990-2003) لارتفاع أسعار الفائدة ما شجع على الإدخار، وتحسن دور البنوك في تعبئة الادخار.

المطلب الثاني: تقدير النموذج و اختبار استقرار السلاسل الزمنية

لغرض دراسة العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي ، استخدمنا بيانات سنوية، وذلك عن الفترة (1990-2017). وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا قمنا باستخدام طريقة اختبار التكامل المتزامن، التي تشمل طريقة أنجل وجرانجر (Engle 1987) (et Granger) في حالة اختبار العلاقة بين متغيرين و طريقة (جوهانسن و جيزليوس) (Juselius et Johansen 1990) في حالة اختبار العلاقة بين أكثر من متغيرين إضافة إلى منهجية السببية ل Granger بتحليل العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي.

نشير أن إجراء مثل هذا الاختبارات يستلزم التحقيق من استقرارية السلاسل الزمنية لهذا الهدف سيتم تطبيق اختبارات الجذور الوحدة حيث سنستخدم اختبار ديكي فولر الموسع (Teste deDickeyFullerAgumenté) ADF

و إذا تبين وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة سيتم تطبيق اختبار نموذج شعاع تصحيح الخطأ (VECM (Vector Error Correction model)

1-تقدير العلاقة بين النمو الإقتصادي ومؤشرات التحرير المالي باستخدام المتغيرات الأصلية باللوغاريتم.

$$TC = 0,34 + 0,09LQM - 0,17LM2 + 0,05LCP + \varepsilon_t$$

$$tc \quad (5,35) \quad (-3,97) \quad (3,28)$$

$$.^3DW = 1.94$$

$$.^2F = 9,75$$

$$.^1R^2 = 0,51$$

✓ إن النموذج المقدر (1) يبين أنه هناك أثر ايجابي لتحسن كل من الوساطة المالية من جانب تحصيل المدخرات و نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص على النمو الإقتصادي في حين أن التحسن في نسبة الكتلة النقدية الى الناتج الداخلي الخام يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي.

✓ إن اختباري ستودنت وفيشر يظهران أن النموذج إحصائيا مقبول ، لكن إحصائية داربين واتسون تشير الى وجود ارتباط ذاتي مما يجعل هذا الانحدار زائفا كون المتغيرات كلها تحتوي على اتجاه عام . و عليه قبل تصحيح هذه العلاقة و التأكد من وجود علاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل ، نقوم بدراسة الاستقرار للمتغيرات ثم نبحت في وجود علاقة تكامل متزامن .

1/ علاقة التكامل المتزامن

إن تحديد علاقة على المدى الطويل بين المتغيرات محل الدراسة أمر في غاية الصعوبة و ذلك لان السلاسل الزمنية غير مستقرة . فباعتقاد على معدل الارتباط نتحصل على انحدار زائف و لهذا قام كل من Granger و Engele سنة 1985 بإدخال مفهوم التزامن المتكامل.

1-1 الاستقرارية

من اجل معرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا نستعمل اختبار ADF (Augmente Dickeyfuller) للجذور الوحدة (Unit root) .

¹ R : Adjusted R-squared

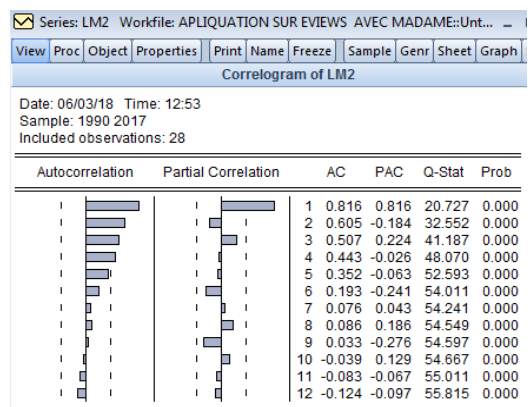
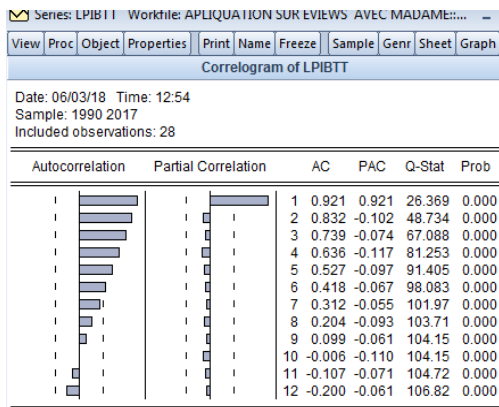
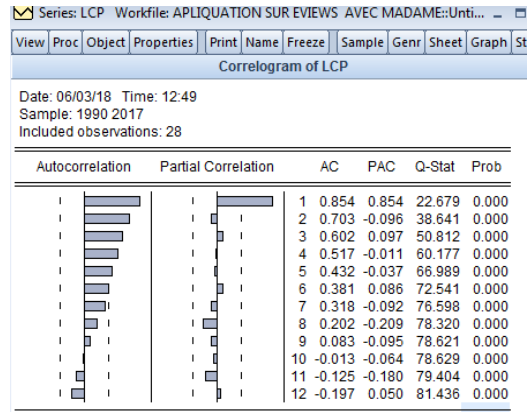
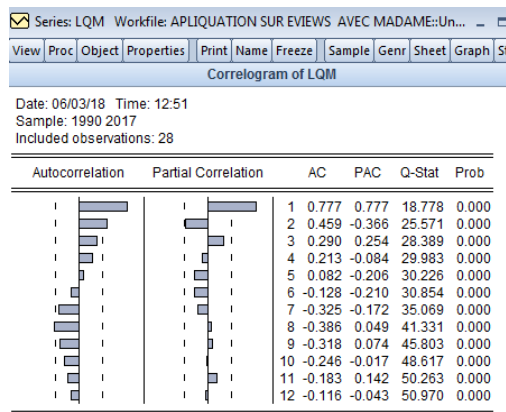
² F : F-statistic

³ DW : Durbin-Watson stat

1-1-1 / التمثيل البياني لدوال الارتباط الذاتي

إن فحص التمثيلات البيانية لدوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي (Les Corrélogrammes) في الشكل رقم (3-4) تبين أن السلاسل الأربعة تحتوي على اتجاه عام مما يدل على عدم استقرارها .

الشكل رقم (3-4): التمثيلات البيانية لدوال الارتباط الذاتي البسيط والجزئي (Les Corrélogrammes)



المصدر : من إعداد الطالب بالإستعانة ببرنامج 8 EVIDES

ولإثبات هذه النتائج نقوم باختبار جذر الوحدة :

1-1-2 / اختبار ديكي فولر الموسع (Teste deDickeyFullerAgumenté)

يعتمد هذا الاختبار على تقدير ثلاث نماذج :

$$DX_t = \begin{cases} \varphi X_{t-1} + \sum w_t DX_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \dots (1) \\ \varphi X_{t-1} + \sum w_t DX_{t-1} + c + \varepsilon_t \dots (2) \\ \varphi X_{t-1} + \sum w_t DX_{t-1} + \varepsilon \dots (3) \end{cases}$$

حيث يفترض وجود علاقة انحدار ذاتي للمتغيرات ويختبر هذا الوجود ضمن ثلاث نماذج (النماذج أعلاه) من أجل تحديد نوعية الاتجاه و من ثم طريقة ازالته.

يقوم اختبار ADF على الفرضيتين التاليتين :

$$\begin{cases} H_0: \varphi = 0 \text{ وجود جذر الوحدة} \longrightarrow \text{(السلسلة غير مستقرة)} \\ H_1: \varphi < 0 \text{ عدم وجود جذر الوحدة} \longrightarrow \text{(السلسلة مستقرة)} \end{cases}$$

واحصائية الاختبار هي:

تقارن قيمة احصائية الاختبار بالقيمة الجدولية لجدول ديكي فولر، حيث يتم رفض H_0 في حالة القيمة المحسوبة تكون أقل من القيمة الجدولية (القيم سالبة).

الجدول رقم (3-4) يوضح نتائج إجراء اختبار ADF على متغيرات الدراسة من أجل معرفة ما إذا كانت مستقرة أو غير مستقرة .

جدول رقم (3-4): نتائج اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة عند المستوى

النتيجة	النموذج دون ثابت و دون اتجاه عام	النموذج بثابت		النموذج بثابت واتجاه عام			السلاسل محل الاختبار
	Φ	C	Φ	C	B	Φ	
غير مستقرة عند المستوى 5% و هو من النوع DS	0,96	1,14	-1,12	4,41**	4,14**	-4,36	LM2
	-1,95	(1,706)	-2,97	(1,708)	(1,708)	(-3,64)	
غير مستقرة عند المستوى 5% و هو من النوع DS	1,40	(1,08)	-0,72	2,62**	2,43**	(-2,54)	LCP
	-1,95	(1,706)	-2,97	(1,708)	(1,708)	(-4,33)	
غير مستقرة عند المستوى 5% و هو من النوع DS	0,49	3,01	-2,93	2,98**	0,63**	-2,77	LQM
	-1,60	(1,706)	-2,98	(1,708)	(1,708)	-3,23	
غير مستقرة عند المستوى 5% و هو من النوع DS	-7,81	0,22	-7,65	0,72**	-0,70**	-7,59	LTC
	-1,95	(1,706)	-2,98	(1,708)	(1,708)	-3,60	

المصدر: إعداد الطالب ، بناء على مخرجات برنامج Eviews8

() القيم بين قوسين تمثل إحصائية DFA المجدولة

***, **, * المعلمة دالة إحصائية عند 1%, 5%, 10% على التوالي .

- كما يشير إليه الجدول فان كل متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى وسبب عدم استقرارها وجود اتجاه عام عشوائي و بالتالي فهي من النوع DS ، و أحسن طريقة لتحويلها إلى سلاسل مستقرة هي القيام بإجراء الفرق الأول للسلاسل و الجدول الموالي يلخص النتائج المتحصل عليها .

جدول رقم (3-5): نتائج اختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول

النتيجة	النموذج دون ثابت و دون اتجاه عام	النموذج بثابت		النموذج بثابت واتجاه عام			السلاسل محل الدراسة
	Φ	C	Φ	C	B	Φ	
مستقرة عند المستوى 5% و هو من النوع DS	-5,25	4,22	-5,62	2,47**	-0,89	-5,47**	DLM2
	-1,95*	(1,706)	-3,02*	(1,708)	(1,708)	-3,65	
مستقرة عند المستوى 5% و هو من النوع DS	-5,28	2,02	-5,95	1,10**	-0,17	-5,82**	DLCP
	-1,95*	(1,706)	-2,98*	(1,708)	(1,708)	-3,59	
مستقرة عند المستوى 5% و هو من النوع DS	-4,43	0,84	-4,48	0,74**	-0,46	-4,51**	DLQM
	-1,95*	(1,706)	-2,98*	(1,708)	(1,708)	-3,60	
مستقرة عند المستوى 5% و هو من النوع DS	-7,56	0,04	-7,38	0,36**	0,38	-7,23**	DLTC
	-1,95	(1,706)	-2,99	(1,708)	(1,708)	-3,24	

المصدر: إعداد الطالب ، بناء على مخرجات برنامج Eviews8

() القيم بين قوسين تمثل إحصائية ADF المجدولة .

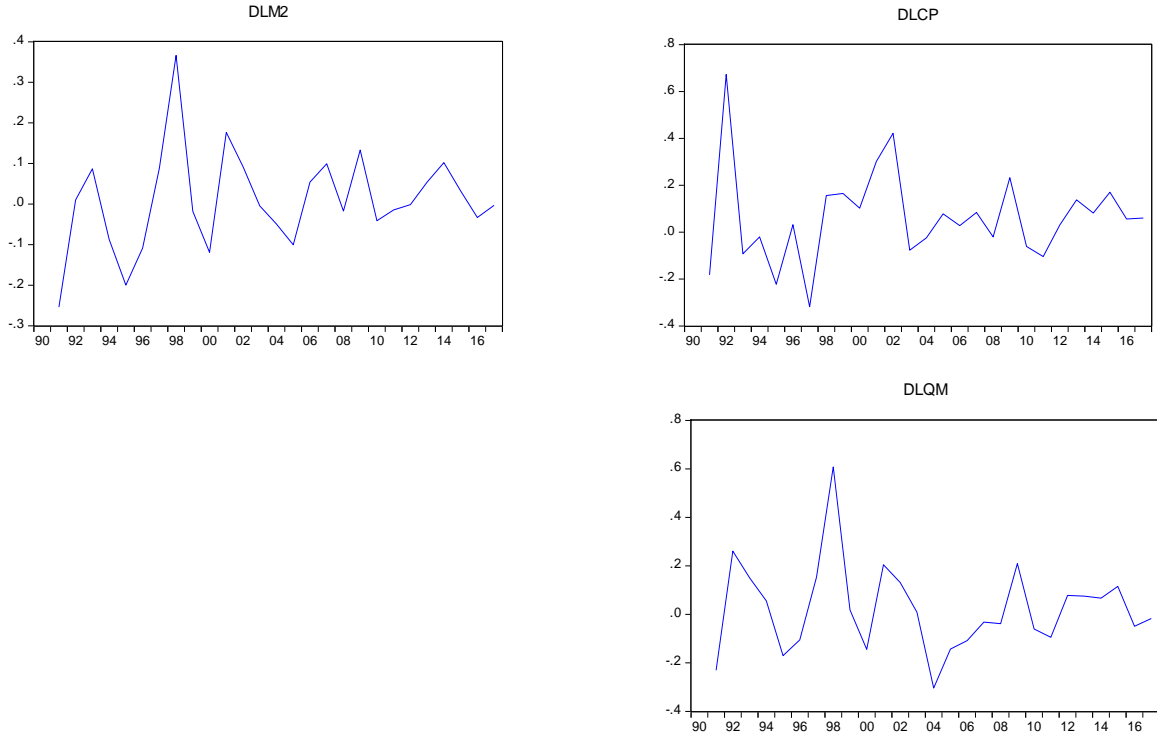
***, **, * المعلمة دالة إحصائية عند 1% , 5% , 10% على التوالي .

- بعد تطبيق الاختبارات الثلاث السابقة عند الفروق من الدرجة الأولى (-1) للسلاسل

المعنية. الجدول السابق يكشف النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها. حيث نلاحظ أن

كل من السلاسل dlm2, dlcp, dlqm, dltc مستقرة حسب اختبار (ADF).

الشكل رقم (3-5): السلاسل (DLM2, DLQM, DLCP) الناتجة عن الفروق الأول



المصدر: إعداد الطالب ، بناء على مخرجات برنامج Eviews8

نلاحظ من الشكل رقم (3-4) إن متغيرات الدراسة كلها متكاملة من الدرجة الأول $X_t \sim I(1)$ و عليه يمكن وجود علاقة في الأجل الطويل و من اجل معرفة ذلك نقوم باختبار وجود التكامل المشترك بين مختلف المتغيرات .

المطلب الثالث : تحليل النتائج المتحصل عليها

1-2 / اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Cointegration) :

- التكامل المشترك هو البحث عن وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل الطويل، على الرغم من وجود اختلال في الزمن القصير .فهو ينظر إلى هذه العلاقات التوازنية حتى وإن احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي (عدم الاستقرار)، لأنه في المدى الطويل ستتحرك هذه السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينهم ساكنا.

- إن نموذج جوهانسن (Johansen) يعتبر من أهم النماذج لاختبار التكامل المشترك خصوصا

عند وجود أكثر من متغيرين إذ يمكن تطبيق هذا إلى بتوفر شرطين أساسيين و هما:

✓ أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة .

✓ أن تكون هناك تشكيلة خطية بين هذه السلاسل الزمنية .

- إن تطبيق نموذج جوهانسن (Johansen) يعتمد على اختبارين أساسيين و يتمثلان في :

✓ اختبار الأثر (Teste Trace).

✓ اختبار القيم الذاتية العظمى (Maximum eigenvalue teste) .

يسمح اختبار جوهانسن بحساب عدد العلاقات للتكامل المشترك بين

TC, QM/PIB, CP/PIB, M2/PIB على المدى الطويل . و لدراسة ما إذا وجدت علاقة تكامل

بين هذه المتغيرات سوف نقوم بوضع الفرضيات التالية :

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{لا توجد} \\ H0 : r = k \text{ علاقة تكامل مشترك } k ; k=0,1,2,\dots \\ H1 : r > k \text{ توجد على الأقل } k \text{ علاقة تكامل مشترك} \end{array} \right.$$

الجدول رقم (3-6) : نتائج اختبار الأثر (1) و القيم الذاتية العظمى (2)¹

(2)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.753297	70.85585	47.85613	0.0001
At most 1 *	0.533350	35.86655	29.79707	0.0008
At most 2 *	0.458810	16.81214	15.49471	0.0315
At most 3	0.056823	1.462524	3.841466	0.2265

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

(1)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.753297	34.98930	27.58434	0.0047
At most 1	0.533350	19.05441	21.13162	0.0953
At most 2 *	0.458810	15.34962	14.26460	0.0336
At most 3	0.056823	1.462524	3.841466	0.2265

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

¹اعتمدنا على المؤشرات الإحصائية المناسبة لتحديد درجة التأخير

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: إعداد الطالب ، بناء على مخرجات برنامج Eviews8.

ان نتائج الاختبارين بالنظر إلى العمود الأخير في الجدول السابق تنفي فرضية عدم وجود علاقة تكامل مشترك و تثبت وجود على الأكثر علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. وبعد نتائج هذا الاختبار، قمنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ وحصلنا على النموذج التالي:

$$D(TC) = - 2.05*(TC(-1) - 0.090*LQM(-1) + 0.172*LM2(-1) - 0.05*LCP(-1) - 0.34) + 0.489*D(TC(-1)) + 0.109*D(TC(-2)) - 0.148*D(LQM(-1)) + 0.005*D(LQM(-2)) + 0.2705*D(LM2(-1)) + 0.068*D(LM2(-2)) - 0.065*D(LCP(-1)) - 0.0479143665519*D(LCP(-2)) + 0.004$$

إن الحصول على معامل التكامل المشترك سالب (-2.05) يثبت وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات محل الدراسة .

و من أجل معرفة ما إذا كانت هناك علاقة في الأجل القصير بين معدل النمو و باقي المتغيرات نجري اختبار على معاملات المتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (3-7) : تقدير النموذج باستعمال المربعات الصغرى

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-2.051491	0.369480	-5.552369	0.0001
C(2)	0.489306	0.235826	2.074857	0.0569
C(3)	0.109722	0.164480	0.667083	0.5156
C(4)	-0.148213	0.039094	-3.791207	0.0020
C(5)	0.005129	0.033610	0.152604	0.8809
C(6)	0.270914	0.069091	3.921107	0.0015
C(7)	0.068131	0.053305	1.278135	0.2220
C(8)	-0.065834	0.021231	-3.100813	0.0078
C(9)	-0.047914	0.013087	-3.651272	0.0026
C(10)	0.004699	0.002367	1.985670	0.0670

المصدر: إعداد الطالب ، بناء على مخرجات برنامج Eviews8

إن معاملات المتغيرات المستقلة من الجدول رقم (3-7) في نموذج تصحيح الخطأ:

$$(c(4); c(5); c(6); c(7); c(8); c(9))$$

تمثل الآثار في الآجال القصيرة لمتغيرات مؤشرات التحرير المالي على النمو الإقتصادي، وبالتالي فالاختبار الاحصائي على هذه المعاملات يثبت أو ينفي وجود العلاقة في الأجل القصير

ان اختبار ستودنت حسب نتائج الجدول رقم (3-7) تبين أن هناك معاملات دالة احصائيا و أخرى غير دالة و عليه لا يمكن الجزم أن هناك علاقة في الاجل القصير ام لا، وعليه من أجل معرفة ما إذا كانت هناك علاقة إجمالاً في الأجل القصير بين مؤشرات التحرير المالي ومعدل النمو نجري اختبار Wald الذي يختبر الفرضية عدم وجود علاقة في الاجل القصير ضد وجود علاقة في الاجل القصير:

الجدول رقم (3-8) : نتائج اختبار Wald :

LQM				LM2			
Wald Test Equation: Untitled				Wald Test Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability	Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	7.937917	(2, 14)	0.0050	F-statistic	7.851528	(2, 14)	0.0052
Chi-square	15.87583	2	0.0004	Chi-square	15.70306	2	0.0004
Null Hypothesis: C(6)=C(7)=0 Null Hypothesis Summary:				Null Hypothesis: C(4)=C(5)=0 Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.		Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(6)	0.270914	0.069091		C(4)	-0.148213	0.039094	
C(7)	0.068131	0.053305		C(5)	0.005129	0.033610	
Restrictions are linear in coefficients.				Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: إعداد الطالب ، بناء على مخرجات برنامج Eviews8.

LCP

Wald Test Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	9.311239	(2, 14)	0.0027
Chi-square	18.62248	2	0.0001

Null Hypothesis: C(8)=C(9)=0 Null Hypothesis Summary:		
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(8)	-0.065834	0.021231
C(9)	-0.047914	0.013087

Restrictions are linear in coefficients.

المصدر: إعداد الطالب ، بناء على مخرجات برنامج Eviews8.

ان نتائج الاختبار تبين وجود علاقة في الأجل القصير أي أن التغير في مؤشرات التحرير المالي سيكون له تأثيرا على التغير في معدلات النمو حيث أنه يكون:

- سالبا بعد فترة ثم موجبا بعد فترتين بالنسبة للتغير في نسبة الكتلة النقدية الى الناتج الداخلي الخام.
- موجبا بعد فترة و أيضا موجب بعد فترتين بالنسبة للتغير في نسبة أشباه النقود الى الناتج الداخلي الخام.
- ويكون سالبا بالنسبة للتأخيرين بالنسبة للتغير في نسبة اجمالي القروض الموجهة للقطاع الخاص الى الناتج الداخلي الخام

الآثار المتركمة (دوال الاستجابة):

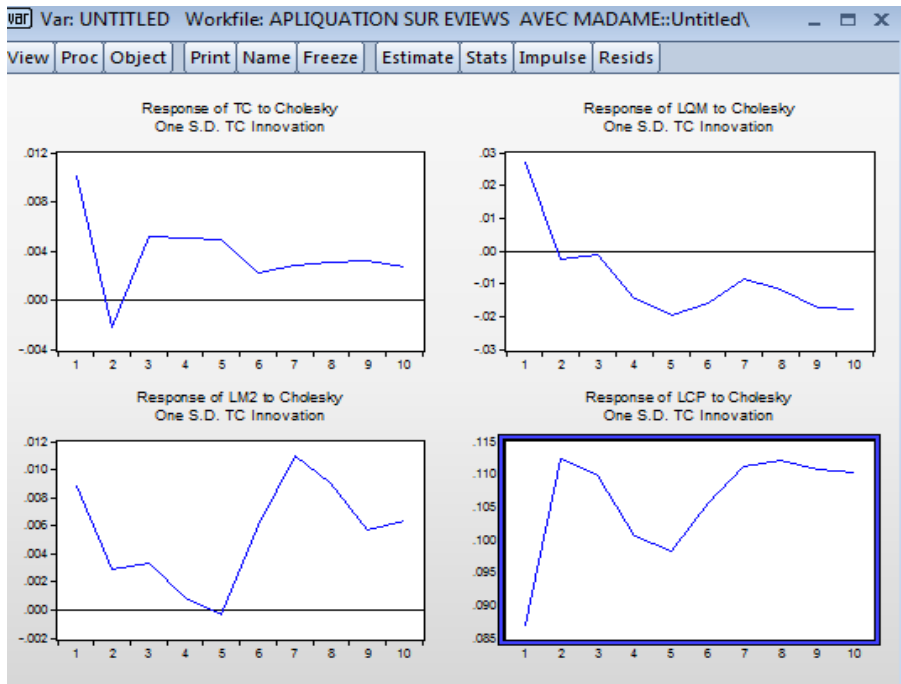
من أجل معرفة آثار المؤشرات المالية المتشابكة على معدلات النمو تم حساب الآثار المتركمة لعشر فترات بالاستعانة ببرنامج Eviews8 وعليه حصلنا على النتائج المبينة في الشكل رقم (3-6) و التي توضح أن :

- أثر مؤشر نسبة أشباه النقود الى الناتج الداخلي الخام QM/PIB على النمو الاقتصادي يبقى سالبا وهذا يدل أن النظام المصرفي الجزائري لا يساهم بشكل كبير في جذب

المدخرات و تمويل الاستثمارات التي تؤدي بدورها الى الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

- أثر مؤشر نسبة الكتلة النقدية إلى الناتج الداخلي الخام $M2/PIB$ على النمو الاقتصادي هي موجبة و لكن تكون متناقصة إلى غاية الفترة الخامسة حيث يبدأ هذا الأثر في التزايد الموجب ، و هذا راجع للتعديلات التي مست هذا المؤشر من بداية تطبيق سياسة التحرير المالي إلى غاية أواخر سنة 2011 .
- أما أثر مؤشر نسبة القروض الموجه للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام CP/PIB على النمو الاقتصادي هي سالبة على كل الفترات مما يفسر أن البنوك و المؤسسات المالية لا تساهم في منح تسهيلات للقطاع الخاص الأمر الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي .

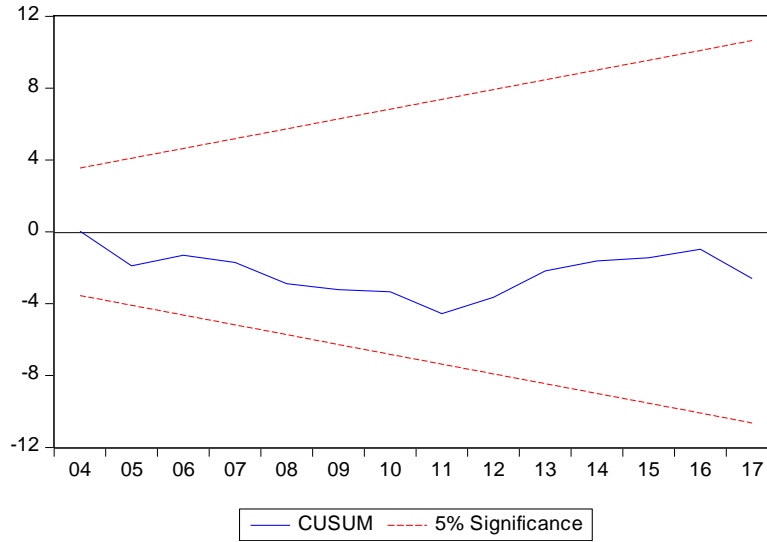
الشكل رقم (3-6) : دوال الاستجابة



المصدر: إعداد الطالب ، بناء على مخرجات برنامج Eviews8

في الأخير و من أجل التأكد من صلاحية التمثيل الخطي وقوة النموذج نقوم باختبار ثبات المعاملات النموذج على طول الفترة و كانت النتائج في الشكل رقم (3-6) حيث تبين صحة التمثيل الخطي المعتمد وقوته.

الشكل رقم (3-7) : اختبار ثبات المعاملات النموذج



خاتمة الفصل :

لقد عرفت الجزائر إصلاحات اقتصادية و مالية مستمرة خاصة تلك التي شهدتها النظام المصرفي الذي مر بعدة مراحل مرتبطة بتطور الوطني من إقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ، و عليه يمكننا الخروج بالملاحظات التالية :

- كان للتدخل الحكومي (سياسة الكبح المالي) أثر سلبي على النظام المالي و المصرفي الذي تميزت به الفترة (1971-1985) حيث أنه ساهم في تهميش العديد من البنوك المحلية.
- كان إدخال إصلاحات على النظام المالي ابتداءا 1986 إلى 1988 يعد بمثابة بداية لسياسة التحرير المالي في الجزائر و خاصة بعد انهيار أسعار البترول إذ رفع القيود على البنك المركزي ، وكذا مراقبة و توزيع القروض .
- أما الإصلاحات التي جاء بها قانون (90-10) المؤرخ في 14 أبريل 1990 يعد بمثابة قفزة نوعية للإنتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ، وذلك بفتح و إنشاء بنوك خاصة محلية كانت أم أجنبية ، وذلك سعيا لرفع من القدرة التنافسية للبنوك وإضفاء أفضل طابع للبنوك و من خلال الخدمات التي تقدمها .
- كخلاصة لكل ما سبق يمكننا القول أنه رغم الإصلاحات التي شهدتها النظام المالي و المصرفي في الجزائر خلال فترة الدراسة ، و التي ساهمت في التخفيف من شدة القيود و الضوابط المطبقة على هذا النظام ، إلا انه لا يزال انعكاسها ضعيفا في تحقيق أهدافها ، و هذا راجع لضعف قطاعها المالي و سوقها المالية .

الخطمة

الخاتمة العامة :

باعتبار القطاع المالي و المصرفي قطاعا استراتيجيا قامت العديد من الدول ، باخضاعه الى مجموعة من القيود وضوابط سعيها لتحقيق معدل نمو اقتصادي معتبر ، حيث شملت هذه القيود على فرص ضوابط على تدفقات رأس المال ، و تخفيض من معدلات الفائدة ، و تمويل المؤسسات العمومية بمعدلات فائدة جد منخفضة ، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مجموعة من المشاكل على الصعيد الداخلي و خارجي .

اعتبر هذه السياسة و التي أطلق عليها كل من McKinnon و Shaw "سياسة الكبح المالي" من السياسات التي أثرت سلبا على دور القطاعات المالية المحلية ، و الذي ساهم في عرقلة التنمية الاقتصادية .

بعد تفاقم الأوضاع و خاصة بعد انخفاض أسعار البترول 1986 استتجد الكثير من الدول النامية لسياسة التحرير المالي و هذا لإصلاح قطاعها المالي و المصرفي و النهوض باقتصادها لتحقيق النمو الاقتصادي .

و كالعديد من الدول النامية ، تبنت الجزائر في بداية التسعينات و بتوصية من البنك و صندوق النقد الدوليين ، سياسة التحرير المالي ، سعيها منها للانتقال من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق .

إن قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض و المؤرخ في 14 أبريل 1990 يعتبر بمثابة المنعرج الأساسي للنظام المالي و المصرفي الجزائري ، حيث بموجب هذا القانون استعاد البنك المركزي مكانته كأعلى سلطة نقدية في الجزائر ، و استعادة البنوك و المؤسسات المالية وظيفتها التقليدية في جميع المدخرات و تمويل الإستثمارات ، و منح تسهيلات للقطاع الخاص بعد التحرير النسبي لمعدلات الفائدة ، و فتح المجال المصرفي أمام البنوك الخاصة الوطنية منها و الأجنبية ،مقارنة بالدول المجاورة مثل تونس و المغرب ، فإن الجزائر لا تزال

بحاجة ماسة إلى مجموعة من اصلاحات و هذا لإعادة هيكلة و تطوير نظامها المالي حتى يتسنى له تخصيص و الإستقلال الأمثل للموارد المالية ، و هذا لدعم الإستثمارات المنتجة و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و كذا الشباب حاملي المشاريع و هذا بهدف دفع عجلة التنمية الإقتصادية .

نتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة :

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالي :

- 1-يعتبر القطاع المالي و المصرفي قطاعا استراتيجيا بالنسبة للعديد من الدول النامية و هذا لارتباطه بالنمو الإقتصادي .
- 2-كان التدخل الحكومي خلال فترة السبعينات آثار سلبية على النظام المالي و المصرفي
- 3-شمل تطبيق سياسة التحرير المالي مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تطوير و إعادة هيكلة النظام المالي ، وذلك بغرض الانتقال من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق ، الأمر الذي أصبح ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق النمو الإقتصادي .
- 4-التطبيق السريع لسياسة التحرير المالي يؤدي الى أزمات مالية حادة .
- 5-الاستقرار الإقتصادي شرط من شروط نجاح سياسة التحرير المالي .
- 6-من أهم ما جاء به قانون 90-10 إعادة منح البنك المركزي (بنك الجزائر) لدوره الأساسي كأعلى سلطة في البلاد .
- 7-تعتبر المصارف الجزائرية غير جاهزة لمنافسة العالمية ، و هذا لعدم مواكبة التطورات الحاصلة في هذا القطاع و خاصة في مجال استخدام التكنولوجيا .

8- من أهم النتائج التي تحصلنا من خلال دراستنا هذه فإن سياسة التحرير المالي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي و لكن بمعدلات منخفضة جدا مقارنة بدول الجوار كتونس و المغرب .

التوصيات :

إن تطبيق سياسة التحرير المالي على النظام المالي و المصرفي للجزائر يمكن أن يعود عليه بآثار سلبية ، و عليه يجب تبني التوصيات التالية :

* تهيئة النظام المصرفي الجزائري ، لمواكبة أهم المتغيرات الحاصلة في الأسواق العالمية

* ضمان الاستقرار الاقتصادي ، للتقليل من الخسائر المحتملة و هذا للحد من الأزمات المالية ، و التي قد تنتج عن هروب رؤوس الأموال .

* فتح المنظومة المصرفية أمام القطاع الخاص ، التي تساهم في رفع من التنافسية بين هذه البنوك الأمر الذي يؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية .

* تسهيل منح قروض لحاملين المشاريع أو المؤسسات المصغرة بهدف دعم القطاع الخاص و النهوض بالإقتصاد الوطني .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب :

1. عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والنشر ، عمان، 2002، ص 371.
2. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد والكلي، دار الحامد، عمان، 2006، ص 313.
3. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، 2007، ص 78.
4. د.محمد عبد العزيز عجمية، ومحمد علي الليثي " التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها-سياساتها، الدار الجامعية، 2001، ص 63.
5. عماد محمد علي العاني ، "اندماج الأسواق المالية الدولية: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي"، الطبعة 1 ،بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 148.
6. محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص 81.
7. د.حسن عمر "التطور الاقتصادي" دار الفكر العربي، 1988، ص ص 213، 214.
8. مدحت القرشي، "التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات" دار وائل 2007، الاردن، ص ص 56-57.
9. شدا جمال خطيب، د.صعق الركيب، " العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال"، مؤسسة طابا، 2002، ص 27.
10. عبد المطلب عبد الحميد " العولمة الاقتصادية للبنوك" ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 35.
11. طاهر لطرش، "تقنيات البنوك" ، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص 177.
12. بلعزوز بن علي ، " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2004، ص 171 . الطاهر لطرش، "الاقتصاد النقدي والبنكي" ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 09-2015، ص 330.
13. صلاح الدين نامق ، " قادة الفكر الاقتصادي " دار المعرفة ، القاهرة، 1986، ص 52.

المجلات :

1. د.عبد الحميد بوخاري ، أ.علي بن سلمة " المؤسسات الاقتصادية بين تحقيق الأداء و تحديات الأداء البيئي " الطبعة الثانية ، نوفمبر 2011 ، ص 144.
2. د.بن بوزيان محمد و شكوري سيدي محمد : " التحرير المالي و أثره على النمو الإقتصادي " دراسة حالة الجزائر ، منشورة ، جامعة تلمسان، ص 2.
3. بلقاسم بن علال : أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر (1970/2010) دراسة اقتصادية مع طريقة التعامل المشترك حائز في مسابقة FES ، الجزائر، 2012 ، ص 5.
4. أ.صليحة بن طلحة ، معوشي بوعلام ، دور التحرير المصرفي و إصلاح المنظومة المصرفية ، مجمع نصوص الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية و التحولات الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2004 ، ص 447.
5. د. ميداني محمد و طلحاري فاطمة الزهراء " التحرير المالي الداخلي و أثره على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (2014/1990) مجلة الحقيقة ، العدد 38 ، ص 21 .

6. أربري محمد أمين و أ. طرشي محمد : التحرير المالي و المصرفي كألية لزيادة القدرة التنافسية للبنوك التجارية في الجزائر " أ المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول : إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة ، جامعة ورقلة 12/11 مارس 2008 ، ص 5.
7. د. عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية والتخطيط الاقتصادي" جزء الاول، كلية الاقتصاد والادارة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2017، ص 13.
8. د. محمد فلاق و. د عبد الهادي مداح، " دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية" مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية" ، العدد ، الجزء 03، 2017، ص 21.
9. د. محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف " التنمية الاقتصادية" ، قسم الاقتصاد لكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 105.
10. كبداني سيد احمد، " أثر النحو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية" دراسة تحليلية وقياسية، ص 102.
11. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، العدد 226، أكتوبر 1997، ص 195.
12. طيبة عبد العزيز ، " اثر الانفتاح المالي في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2009) "بحوث اقتصادية عربية: مجلة علمية فصلية محكمة، عدد 55، ص 117.
13. يوسف عثمان ادريس، تحرير حساب رأس المال المزاي والمخاطر، تجربة الدول النامية" مجلة المصرفي، مجلة فصلية، مصرفية واقتصادية تصدر عن بنك السودان المركزي، عدد 35، 2005، ص 2.
14. د. محمد عزيز، د. محمود سعيد الفخاري، "الاقتصاد الدولي" منشورات قار يونس، 1991، ص 91.
15. اليخندروا لوبيز- ميخيا، "التدفقات الضخمة لرأس المال" مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر، 1999، ص 23.
16. ر. باري جونسون " تسلسل الإجراءات لتحرير حساب رأس المال" ، مجلة التنمية، ديسمبر، 1999، ص 22.
17. د. بلقاسم بن علال، "دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبق في الدول النامية، دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري (1990/2011) " مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، عدد الثاني، ديسمبر، 2014، ص 282.
18. أ. باشوندة رفيق، سليمان زرقاني "عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري"، تحديات وواقع الاقتصادي، جامعة الجيلالي الياس، ص 68.
19. د. زيتوني كمال، "النظام المصرفي الجزائري"، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2011/2017، ص 5.
20. الجيلالي عجة، " الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والقرض" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، الشلف ، العدد 04، 2004، ص 289.
21. عاطف وليم أندوراس " السياسة المالية و أسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول الاقتصاد السوق"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص 196.
22. د. بلعزوز بن علي، دعتوش عاشور " واقع المنظومة الجزائرية ونهج الاصلاح " ، ملتقى المنظومة المصرفية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، الجزائر، 2004، ص 3.
23. د. غربي احمد، أ. صحراوي جميلة، " التحرير المالي وأثره في حساب رأس المال، دراسة حالة الجزائر للفترة (1992-2013) ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، العدد 30، ص 64.

الأطروحات :

1. شكوري سيدي محمد ، التحرير المالي و أثره على النمو الاقتصادي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، 2006/2005 ، ص 42.

2. حريز عبد الغني " آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية " ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ، تخصص نقود مالية ، فرع العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف 2007 ، ص 64/63.
3. وعيل ميلو ، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها" حالة الجزائر ، مصر ، السعودية ، -دراسة مقارنة خلال الفترة 1990/2010 ، أطروحة دكتوراه ، 2013-2014 ، ص ص ، 8-9.
4. محمد بن باحان ، "الأبعاد الجديدة لاستقلالية البنوك المركزية في ظل العولمة" ، دراسة حالة بنك الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012 ، ص 265.
5. لطرش الطاهر ، مكانية السياسة النقدية ودورها في المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم التسيير ، المدرسة العليا للتجارية-الجزائر - فيفري 2005 ، ص 322.
6. نوفل سيمالي ، إشكالية استقلالية البنوك المركزية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص مالية ، جامعة العربي التبسي ، 2004 ، ص 174.
7. نوال جمعون ، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2006 ، ص 116.
8. زكية محلوس ، اثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2009 ، ص 79.
9. علي بطاهر ، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية ، رسالة مؤمنة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2006 ، ص 60.
10. محي الدين حمداني " حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2008/2009 ، ص 11.
11. حمدي باشا رابح ، "أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 11.
12. بحوص مجذوب ، "اثر الإصلاحات المالية على السياسة النقدية" ، رسالة ماجستير ، جامعة بشار ، 2006/2005 ، ص 6.
13. وليد محمد عبد القادر ، محمد الوكيل ، "فاعلية السياسات النقدية في ظل تحرير التدفقات الرأسمالية الدولية ، دراسة مقارنة الدول النامية ، رسالة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد ، جامعة جوان ، القاهرة ، 2003 ، ص 10.

المراجع باللغة الأجنبية :

OUVRAGES :

1. Eric Bousserelle , dynamique économique –croissance, grises, cycles, gualimo éditeur, paris, 2004, p 30.
2. Mré nouchi, croissance- histoire economique , edition hazan, 1990, p 44.
3. Greary mankiw, macro-économie, 3ème édition , édition de boeck, Belgique 2003, p 21.

REVUES :

1. TijaniNajeh « libéralisation et fragilité financière » le phare N°13 , Mais 2000 , p45.
2. Saousen Ben Gamra et Michael clevend ; les effets ambigus de la libéralisation financière dans les pays en développements croissance économique ou instabilité financier ? hal archives ouvertes,20 Sep 2008,p5.

3. Baptiste vente « libéralisation financière et développement économique » université paris IX dauphine, 2002 , p2.
4. Boptiste vente « les approches théorique de la libéralisation financière n université paris IV Dauphine, 2000 , p19.
5. Ross hevine (1997) « financial developpement and économicgrouwthe : views and agenda » journal of economic literature , jun 1997 (pp668-726) ; p691.
6. prepared by the anthor and depending on: Mona kamal (2013) « fiancial developement and economic growth in Egypt : Are investigation » journal of economic littérature ,Munish personnal Repec Archive (MPRA) paper N° 48564 , posted 28 july 2013 , p12.
7. Alessandra Dal coll (2010) « Finance-growth besus : Does causality withstand financial liberalisation ? Evidence form cointegrated VAR » banca prossing , Financial Budgeting and Risk Management Unit , Discussion paper 102 : August 31 st , 2010.
8. Loptiste vente « les ontique de la théorie de la libéralisation financière » université paris, IV dauphine 2000, p 415.
9. Saoussen ben gamra, mickelclevenot « les effets ombigues de la libéralisation financière dans les pays en développement croissance économique ou instabilité financière ? hal.arvhive-ouvertes.fr, sp 2008 ; p 7.
10. Othman joumady « libération financière rahouement du crédit et investissement de l'entreprise Marocaine » université de Toulon ,1998,p106.
11. Mohamed jaberchebbi « existe -t'il un lien entre la libération Financière et les crises bancaires dans les pays émergents ? université paris dauphine 2005 , p5.
12. Sen amartya (1983), « developement : which way now ? « the economic jounal, 93 (december), p 748.
13. N.gregory mankiw , david romer and david N.Weil, a contribution to the empirics of economic growthe, the quarterly journal of economics , vol 107, N° 02 (may , 1992), p p 407-437.
14. Garip turunc « développement du secteur financière et croissance : le cas des pays émergents méditerranéens « revus région et développement , université mantesquies Bordeu , N° 10, 1999, p .p 93-94.
15. François Shesnais "Mondialisation financier- genèse, coût et enjeux" Syros Paris 1997, P 101.

THESES :

1. Oualid LAJILI « libération financière , ouverture politique et croissance économique dans les pays en voie de développement » thèse en cotuelle pour l'obtention de titre de (thèse de doctorat) EDOSEG 22 mai 2015 , p 34.

SITE WEB :

1. Aranaud Bourgain , Patrice Pierti « Finance et dynamique du document de travail N°02-1 janvier 2002 ; p3 ; Site www.culu.fr consulté le 16/03/2018.

قائمة الملاحق

نسبة (QM/PIB) للفترة (1990-2017)

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
12.6	14	16.6	15.70	13.5	10.4	13.1	QM/PIB
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنوات
33.6	33.3	29.2	23.8	27.5	27	14.7	QM/PIB
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات
20.9	22.2	18	18.7	13.9	21.5	24.8	QM/PIB
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
24.9	25.33	26.6	23.70	22.17	20.56	19.01	QM/PIB

المصدر : أعداد الطالب بالاستعانة بمعطيات البنك الجزائري.

نسبة (CP/PIB) للفترة (1990-2017)

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
5.36	5.19	6.48	6.61	7.25	3.7	4.44	CP/PIB
2003	2002	2001	2000	99	98	97	السنوات
11.38	12.29	8.06	5.96	5.38	4.56	3.90	CP/PIB
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات
15.63	16.61	13.16	13.43	12.35	12.01	11.11	CP/PIB
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
24.15	22.73	21.48	18.11	16.69	14.54	14.09	CP/PIB

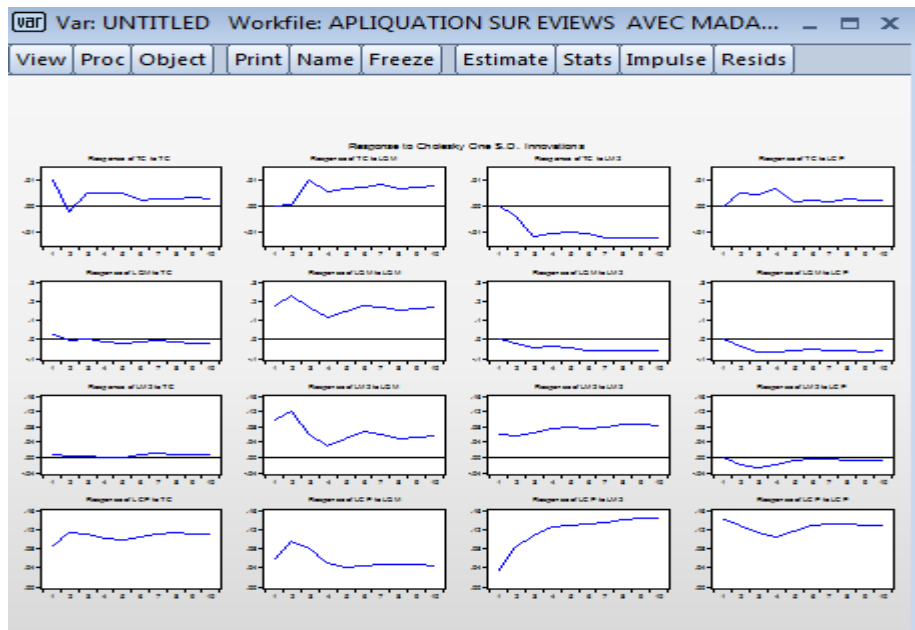
المصدر : أعداد الطالب بالاستعانة بمعطيات البنك الجزائري.

نسبة M2/PIB للفترة (1990-2017)

1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
35.7	39.8	48.6	53.01	48.6	48.1	62	M2/PIB
2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	السنوات
65.4	65.1	58.6	49.5	55.6	56.2	39	M2/PIB
2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنوات
69.05	71.96	62.98	64.09	58.03	54.98	61.8	M2/PIB
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	السنوات
79.11	79.37	82.05	79.42	71.72	67.95	68.06	M2/PIB

المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة بمعطيات البنك الجزائري.

VAR



المصدر : أعداد الطالب بالاستعانة بمعطيات البنك الجزائري.

الآثار المترتبة

Response of LQM:				
Period	TC	LQM	LM2	LCP
1	0.026875	0.177400	0.000000	0.000000
2	-0.002406	0.227928	-0.019791	-0.037711
3	-0.001239	0.168675	-0.045691	-0.066900
4	-0.014488	0.116333	-0.038983	-0.065563
5	-0.019844	0.145879	-0.045790	-0.059937
6	-0.015868	0.174356	-0.057415	-0.051230
7	-0.008352	0.169347	-0.060779	-0.056234
8	-0.011815	0.156233	-0.055737	-0.062203
9	-0.017125	0.159361	-0.055835	-0.064710
10	-0.017604	0.164555	-0.060166	-0.061935

Response of TC:				
Period	TC	LQM	LM2	LCP
1	0.010128	0.000000	0.000000	0.000000
2	-0.002202	0.000733	-0.003769	0.005202
3	0.005124	0.010105	-0.012005	0.004596
4	0.005090	0.005735	-0.010537	0.006721
5	0.004869	0.006927	-0.010191	0.001894
6	0.002173	0.007556	-0.010730	0.002371
7	0.002838	0.008228	-0.012570	0.001844
8	0.003029	0.006738	-0.012716	0.002758
9	0.003194	0.007177	-0.012505	0.002183
10	0.002753	0.007910	-0.012595	0.002250

Response of LCP:				
Period	TC	LQM	LM2	LCP
1	0.087065	0.059987	0.033995	0.139797
2	0.112240	0.093673	0.082363	0.127034
3	0.109847	0.079176	0.106980	0.114607
4	0.100588	0.050681	0.124773	0.104960
5	0.098260	0.039729	0.127305	0.117019
6	0.105602	0.043630	0.130365	0.128201
7	0.111131	0.047613	0.135003	0.132722
8	0.112214	0.047739	0.140040	0.130573
9	0.110642	0.045404	0.142462	0.129218
10	0.110220	0.043521	0.143010	0.129802

Response of LM2:				
Period	TC	LQM	LM2	LCP
1	0.008860	0.096671	0.060788	0.000000
2	0.002924	0.120777	0.057297	-0.020180
3	0.003330	0.059819	0.064371	-0.026372
4	0.000863	0.028124	0.076070	-0.020393
5	-0.000333	0.048169	0.080193	-0.008957
6	0.006062	0.066564	0.076864	-0.003195
7	0.010958	0.058972	0.079506	-0.004975
8	0.009016	0.049657	0.085134	-0.008807
9	0.005683	0.051514	0.086300	-0.008668
10	0.006388	0.054854	0.084228	-0.006273

المصدر : أعداد الطالب بالاستعانة بمعطيات البنك الجزائري.